

# المفعول معه بين النظرية والاستعمال

إعداد

ناجح جميل صوافطة

إشراف

الأستاذ الدكتور

محمود مغالسة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في

اللغة العربية وآدابها

كلية الدراسات العليا

الجامعة الأردنية

آب ٢٠٠٤

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ ٢٠٠٤/٨/١٨ وأجيزت

التوقيع

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ الدكتور محمود حسني مغالسة / رئيساً

الأستاذ الدكتور نهاد ياسين موسى / عضواً

الأستاذ الدكتور محمد حسن عواد / عضواً

الأستاذ الدكتور عبد الفتاح أحمد الحموز / عضواً

الإهداء

"الإنسان كما النبتة له جذر متين وساق سليم وغصن نضير"

لهذا أهدي هذه الرسالة

إلى

والذي -رحمه الله- الذي أورثني الصبر والتحمل ومواجهة عثرات الزمان، إلى من علمني حب الدين و العلم وأوصاني بهما مدى الحياة  
ووالدي هذا النور الذي لا ينطفئ... وهذا الأمل الذي يجعل لأيامنا طعماً ومعنى...

إلى

المرسى الدافئ الهادئ... إلى النور والخضرة والطيب والرقّة إلى التي تجعل أيامي  
هنا... وصفاء... ونقاء... إليك زوجتي الغالية

إلى

الغصون النضرة التي تمتد عالياً راهبة تارة وراغبة تارات محاولة أن تستكشف خبايا هذه  
الحياة.. إلى تلك البراعم الصغيرة التي تفتحت... وما زالت تنمو أمام ناظرينا برقة وبهاء...  
إليكم أبنائي الأعزاء

## شكر وتقدير

أتقدم بجزيل الشكر ومظيم الامتنان إلى الأستاذ الدكتور محمود مغالسة الذي لولا ملاحظاته وتوجيهاته القيمة لما خرج هذا البحث على هذه الصورة.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى لجنة المناقشة التي تفضلت بقبول مناقشة هذا البحث وإبداء الملاحظات عليه

ولا يفوتني أن أقدم بالغ الشكر لزوجتي التي تبشمت معي بمناء البحث وكده، وأستمع أولادي الذين صبروا معي وتحملوا طيلة أيام دراستي،

وأقدم مظيم شكري لزميلي علي البوريني وعماد أبو سنيطة اللذين كانا خير صاحبين.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأخت الفاضلة رجاء البجة التي تحملت معناء طباعة رسالتي هذه

ناجع صوافطة

## فهرس المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
ب	قرار لجنة المناقشة.....
ج	الإهداء.....
د	شكر وتقدير.....
هـ	فهرس المحتويات.....
و	قائمة الملاحق.....
ز	الملخص.....
ا	المقدمة.....

### الفصل الأول

#### المفعول معه في التراث النحوي

٩	المبحث الأول: حد المفعول معه، تسميته، رتبته، شروطه.....
٣٨	المبحث الثاني: ناصب المفعول معه واختلاف النحاة فيه.....
٥٦	المبحث الثالث: حالات الاسم بعد الواو.....
٧٥	المبحث الرابع: صور المفعول معه.....
٩٣	المبحث الخامس: التمثيل الإحصائي لباب المفعول معه في كتب النحو.....

## الفصل الثاني

### صورة الباب في الاستعمال

- ١٠١ ..... المبحث الأول: صورة المفعول معه في الاستعمال قديماً
- ١٣٥ ..... المبحث الثاني: صورة المفعول معه في الاستعمال في العصر الحديث

## الفصل الثالث

### الموازنة بين صورة الباب عند النحاة وصورته في الاستعمال

- ١٤٦ ..... المقابلة بين صورة الباب النظرية وصورته في الاستعمال
- ١٥٠ ..... الخاتمة
- ١٥٢ ..... المصادر والمراجع

## الملاحق

- ١٦٣ ..... الملحق الأول: التمثيل الإحصائي لقواعد المفعول معه من كتب النحاة "الأحد عشر"
- ١٩٥ ..... الملحق الثاني: قواعد المفعول معه في عينة من نصوص الاستعمال الجاري " قديماً وحديثاً"
- ١٩٨ ..... الملحق الثالث: شواهد المفعول معه من النصوص في الاستعمال الجاري " قديماً وحديثاً"
- ٢١٠ ..... الملخص باللغة الإنجليزية

## قائمة الملاحق

رقم الصفحة	الملاحق
١٦٣	الملحق الأول: التمثيل الإحصائي لقواعد المفعول معه من كتب النحاة "الأحد عشر"
١٩٥	الملحق الثاني: قواعد المفعول معه في عينة من نصوص الاستعمال الجاري " قديماً وحديثاً"
١٩٨	الملحق الثالث: شواهد المفعول معه من نصوص الاستعمال الجاري " قديماً وحديثاً"

**الملخص:****المفعول معه بين النظرية والاستعمال****إعداد****ناجح جميل صوافطة****إشراف****الأستاذ الدكتور محمود مغالسة**

تسير هذه الدراسة وفق المنهج الوصفي الإحصائي، فتعرض ظاهرة المفعول معه وما يتعلق به من أبواب نحوية أخرى كما جاءت في كتب النحو الأصول.

وتعرض كذلك لوجود هذا الباب واستخدامه في عينة من النصوص النثرية والشعرية في فترات زمنية مختلفة امتدت من عصور الاحتجاج وانتهت بالعصر الحديث بغية الموازنة بين صورة الباب كما جاء عند النحاة وصورته في الاستعمال الجاري قديماً وحديثاً.

وقعت هذه الدراسة في مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة، فقد جاءت المقدمة لتقف على الهدف من هذه الدراسة، كما تضمنت عرضاً للدراسات السابقة كاشفة عن المنهجية التي اتبعتها الباحثة في دراسته، ومبينة للفصول التي تتألف منها الرسالة.

وجاء الفصل الأول متضمناً الصورة النظرية لباب المفعول معه كما وصفها علماء النحو، محصياً تقريرات النحاة وقواعدهم التي استقاها الباحث من أحد عشر كتاباً نحوياً منتقاة وفق اعتبارات منهجية.

ويمثل الفصل الثاني صورة للجانب التطبيقي من الدراسة، وقد قام فيه الباحث بدراسة ظاهرة المفعول معه في مجموعة من النصوص النثرية والشعرية، القديمة والحديثة، ثم رصدت عدة القواعد ذات الوجود والدوران في الاستعمال.

أما الفصل الثالث فجاء ليوافق بين الصورة النظرية للباب وصورته في الاستعمال.

ومن ثم ألحق هذا البحث بخاتمة احتوت أهم النتائج التي تم التوصل إليها، وبثلاثة

ملاحق.





# م

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على النبي العربي المبعوث رحمة للعالمين  
وبعد...

تقوم هذه الدراسة على الموازنة بين الصورة النظرية للنحو العربي، وصورته في الاستعمال، وذلك من خلال تناول باب من أبواب المنصوبات، وهو المفعول معه، الذي شكل جزءاً من دراسات النحاة، وقد كان يشكل وما يزال نمطاً من أنماط العربية، يضمه العربي لغته على المستويين، النثري والشعري.

والذي شجعتني على اختيار هذا الباب عوامل كثيرة، منها: إيماني بأن علم النحو بأسسه وضوابطه يخدم المعنى، فضلاً عن أنه يعصم الألسنة من الزلل، فهو آلة من آلات الفهم وأداة من أدواته، فوجدت في غير شاهد من القرآن الكريم، في باب المفعول معه تفاوتاً في التأويل عند المفسرين؛ وذلك لتباين الأنظار في توجيه القاعدة النحوية، مما يتيح للباحث دراسة هذه الأنظار والآراء، ومحاولة استصفاء أكثر القواعد وظيفية ودوراناً، حتى يسهل على أبناء اللغة فهم مثل هذه الأنماط اللغوية.

ولعل المشكلة الأساسية التي تكمن في هذه الدراسة هي البحث في أصل واو المفعول معه، إذ إنّه في تحديد نوع الواو، والكشف عن أصلها تنجلي الغمة، وتظهر المقاصد، فهناك إشكالية بين واو المعية وواو العطف من جهة، وبين واو المعية وواو الحال من جهة أخرى، وقد اتضح لي ذلك من خلال اطلاعي على كتب النحو الأصول، ففي متون هذه الكتب تباين واختلاف في وجهات النظر، تتعدد ما بين اختلاف في نوع الواو ووظيفتها، إلى اختلاف في صورة الاسم بعد الواو والعامل فيه، حيث يحتاج كل ذلك إلى مزيد من الدراسة والبحث.

وكان الهدف الذي ترمي إليه هذه الدراسة هو الوقوف على أوجه الاتفاق والافتراق بين الضوابط التي وضعها النحاة في هذا الباب، وبين صورته في الاستعمال الجاري قديماً وحديثاً؛ لمعرفة ما طرأ من تغيير في صور الاستعمال. ولكي يتحقق للباحث ما يريد حاول بناء صورة متكاملة لباب المفعول معه كما تمثل في كتب النحو الأصول مستقصياً كل قواعده وكل ما يتعلق به من مسائل من أبواب نحوية أخرى كما كشف عن صورة هذا الباب في عينة دالة من نصوص عربية قديمة وحديثة.

أما عن الدراسات السابقة في هذا الموضوع، فلم أظفر - حسب اطلاعي - بدراسة متخصصة فيه، ابتداءً وانتهاءً بوصفه باباً نحويّاً مستقلاً، غير أن هذه الدراسات بحثت جزئية من هذا الموضوع بما يخدم موضوعها الأساس، ومن هذه الدراسات.

### المشاكلة بين واو الحال وواو المصاحبة في النحو العربي للباحث عبد الجبار فتحي زيدان:

حيث قامت رسالته على دراسة مقارنة بين واو الحال وواو المعية، حيث وصف الباحث واو الحال وواو المعية عند النحويين مقارناً بينهما، متوصلاً إلى أن الواو التي سماها النحويون واو الحال هي واو المعية، على الرغم من شيوعها عند النحويين، لأن هذا الشيع - في رأيه - قد جاء عن طريق التقليد.

وقد فتحت هذه الدراسة لي أفقاً للتوسع في بحثي، فقد أشرت إلى الفرقين واو المعية وواو الحال كما ناقشت آراء الباحث بشيء من الإيجاز. وعلى ما في الرسالة من جهد، إلا أن الباحث لم يفصل القول في باب المفعول معه فقد خصص معظم فصول رسالته لخلافات النحاة حول واو الحال، ومن ثم دعا إلى إسقاطها. ومن هنا تبرز ضرورة البحث في وصف المفعول معه وصفاً شاملاً كما عرضه النحاة.

وهناك دراسة أخرى للباحثة بشائر علاونة بعنوان: "الخلافات النحوية واختيارات أبي حيان في المنصوبات" صبت الباحثة جهودها على دراسة الخلافات بين النحاة في باب المنصوبات، وبما أن المفعول معه يندرج تحت هذا الباب فقد جعلت الباحثة له نصيباً من دراستها، فناقشت مسألة الخلاف في عامل النصب، ومسألة الخلاف في أصل الواو، والخلاف في رتبة المفعول معه، غير أن الباحثة كما هو واضح من عنوان رسالتها اقتصر على عرض إشكاليات هذا الباب، واختيارات أبي حيان فيه. وهو ما يباين دراستي، التي لا تقتصر على جوانب الخلاف فقط، وإنما تتناول المفعول معه تناوياً شمولياً جامعاً لكل ما يتعلق بهذا الباب، كما أن الباحثة اكتفت في عرضها للجانب التطبيقي بما ورد في كتب النحو من شواهد، دون الاستعانة بنصوص أخرى ترفد دراستها، وهو ما سنقوم به دراستي،

ودرس الباحث عبد العزيز موسى " توجيهات ابن يعيش للخلافات النحوية في باب المنصوبات في (شرح المفصل) لكن يتضح من عنوان الرسالة أن الباحث قد اقتصر فيها على الخلافات التي وقعت بين النحاة في باب المنصوبات، مما يستدعي عدم التأصيل والتفصيل لكل باب، فدرسته تلمس باب المفعول معه في جزئية ضئيلة، وهي (ناصب المفعول معه)، حيث

ذكر مذاهب النحويين في عامل النصب، فعرض مذهب سيبويه، والأخفش، والزجاج، ومذهب الكوفيين، موضحاً توجيه ابن يعيش لهذه الآراء. وبذلك يكون الباحث قد أغفل جوانب كثيرة متعلقة باباب المفعول معه حيث إن طبيعة بحثه لا تقتضي التفصيل لكل جزئية من أجزاء الباب النحوي.

وفي دراسة للباحث خلدون الحنيطي بعنوان " المنصوبات بين القاعدة التركيبية والقيمة الدلالية في ضوء علم اللغة المعاصر" حيث قامت هذه الدراسة على مناقشة فكرة التوافق بين المعنى والتركيب في النحو العربي، وعلى بيان أثر نظرية العامل في صياغة القاعدة النحوية في أبواب المنصوبات المختلفة، وقد ركز الباحث في دراسته على ثلاثة جوانب:

أولها: نظرية العامل النحوي، وثانيها: نظرية الإسناد، وثالثها: ما يطرأ على بعض الأنماط اللغوية من تحولات أسلوبية.

ويتضح من مضمون الدراسة، أنها غير متخصصة في باب من أبواب المنصوبات بعينه، فهو يأخذ من الباب بالقدر الذي يحقق هدفه.

أما عن منهجية البحث فقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي في وصف قواعد المفعول معه في عينة من كتب التراث النحوي كما استخدمت الدراسة المنهج الإحصائي في وصف صورة المفعول معه في الاستعمال الجاري قديماً وحديثاً.

لقد وصف الباحث باب المفعول معه كما تمثله النحاة من أحد عشر كتاباً نحويّاً هي: الكتاب لسيبويه، وأصول النحو لابن السراج، وكتاب الجمل للزجاجي، وشرح المفصل لابن يعيش، وشرح كافية ابن الحاجب للأسترابادي، وارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي، وأوضح المسالك لابن هشام، وهمع الهوامع للسيوطي، وحاشية الصبّان للصبّان، وجامع الدروس العربية للغلابيني، والنحو الوافي لعباس حسن.

وهي في ظني عينة ممثلة دالة؛ لأنها تمثل مراحل نمو النحو العربي، فضلاً عن أنها تتفاوت في طريقة عرض المادة النحوية؛ فمن هذه الكتب من اختصر الباب ومنها من فصل فيه القول. إلا أن الباحث لم يركن إلى هذه الكتب فحسب وهو يجمع المادة ويصفها، بل استقصى الباب النحوي عند معظم النحاة فكثيراً ما كان يلجأ إلى مصادر نحوية أخرى لتأييد رأي، أو لإضعاف قول، كل ذلك من أجل الوقوف على صورة مكتملة للباب.

ولاستكمال البحث لجأت الدراسة أيضاً إلى المنهج الإحصائي حيث تتبع الباحث صورة الباب في عينة مختارة من نصوص عربية مثلت مراحل نصية مختلفة ابتداءً بعصور الاحتجاج وانتهاءً بالعصر الحديث، وقد مثلت العينة النصوص العربية بمستوييها النثري والشعري، فكانت عينة عصور الاحتجاج، القرآن الكريم، وكتاب التجريد الصريح لأحاديث الجامع الصحيح، وديوان الهذليين، والمفضليات والأصمعيات، ثم انتقلت الدراسة إلى رصد المفعول معه في عينة ما بعد عصور الاحتجاج متمثلة في البخلاء للجاحظ، والمقامات لبديع الزمان الهمذاني، والإمتاع والمؤانسة لأبي حيان، وديوان المتنبي بشرح العكبري.

وقد تم رصد صورة المفعول معه أيضاً في نصوص من العصر الحديث وهي: الأيام لطفه حسين، وأهل الكهف لتوفيق الحكيم، والأعمال الكاملة للطبيب صالح، وديوان الشوقيات لأحمد شوقي، والأعمال الكاملة للجواهري.

أما عن المعيارية التي اتبعتها الباحثة في اختيار عينة النصوص فقد توخى فيها رقي الأسلوب من جهة واختلاف الفترة الزمنية من جهة أخرى، وقد حرصت الباحثة على تناول الدواوين التي تضم شعراء كثيرين وذلك لتعرف أنماط مختلفة من الأسلوب فقد ضم ديوان الهذليين ما يزيد عن مائة وأربعة وثلاثين شاعراً.

وكذلك الحال في المفضليات والأصمعيات فقد جمع فيهما مادة شعرية منتقاة لشعراء كثر. وفي عينة العصر الحديث تناولت الأعمال الكاملة للجواهري الذي جاء في سبعة أجزاء حيث يمثل الجواهري نمطاً راقياً في الأسلوب، فضلاً عن طول نفسه الشعري. ومن الجدير ذكره أن المادة الشعرية في العينة المختارة طغت على المادة النثرية وذلك لسببين الأول منهما أن الشعر كان وما يزال النمط اللغوي الراقي الذي يتوخاه ويطلبه أبناء العربية الغيارى، والسبب الثاني أن النحاة عندما شكلوا المادة النحوية استقوا جلها من الشعر العربي؛ لذا كان من الأولى أن يكون للشعر أثر في رصد ظاهرة المفعول معه.

أما عن هيكلية البحث فقد جاء على النحو الآتي:

**الفصل الأول: المفعول معه في التراث النحوي، ويتكون من خمسة مباحث:**

المبحث الأول: وتناولت فيه حد المفعول معه وتسميته ورتبته وشروطه.

المبحث الثاني: ناصب المفعول معه واختلافات النحاة فيه.

المبحث الثالث: حالات الاسم بعد الواو.

المبحث الرابع: صور المفعول معه.

المبحث الخامس: التمثيل الإحصائي للباب في كتب النحو.

### الفصل الثاني: صورة الباب في الاستعمال

يهدف هذا الفصل إلى الوقوف على صورة المفعول في الاستعمال، حيث استقرأت صورة المفعول معه وعرضت في هذا الفصل أمثلة لتلك الصور مناقشاً ومحللاً مستخدماً القاعدة النحوية والدلالة والحس اللغوي في فرز تلك الصور. وقد وقع هذا الفصل في مبحثين:

المبحث الأول: صورة الباب في الاستعمال قديماً، وجاء على مستويين النثر والشعر.

المبحث الثاني: صورة الباب في الاستعمال حديثاً على المستويين النثري والشعري، وفي نهاية المبحث الثاني صنفت القواعد وفقاً لمجموع تواترها في الاستعمال، ثم رصدت القواعد الأكثر استعمالاً.

### الفصل الثالث: المقابلة بين الصورة النظرية للباب وصورته في الاستعمال:

أجريت في هذا الفصل مقارنة بين الصورة النظرية لباب المفعول معه كما وصفه النحاة في كتبهم، وصورته في عينة النصوص المختارة قديماً وحديثاً.

وكانت المقارنة من حيث حجم الباب في الكتب النحوية وفي الاستعمال الجاري، ومن حيث القواعد التي غابت عن نصوص الاستعمال والقواعد التي ذكرت في الاستعمال وغابت عن الكتب النحوية.

وانتهى هذا البحث بخاتمة تضمنت أهم النتائج التي تم التوصل إليها.

ولا يفوت الباحث الإشارة إلى الدراسات الرائدة في هذا المجال، فقد أفدت في دراستي

من:

أ. النحو العربي بين النظرية والاستعمال، مثل من باب الاستثناء لنهاد الموسى، وقد جاءت دراسته هذه وصفية إحصائية تقوم على تعيين قواعد الاستثناء من كتب النحو ونصوص الاستعمال الجاري، لغاية اختصار النحو وترتيب قواعده وفقاً لأهميتها العملية، حيث رصد لهذا الباب صورتين: صورته في كتب النحو التي تصف الظاهرة النحوية، وصورته في الاستعمال الجاري المتمثل في عينة من النصوص.

ومن خلال المقابلة بين الصورتين خرج بما يلي:

-أن النظرية النحوية قد اتسعت في مادة النحو إلى أضعاف أمثال حجمها في الاستعمال.

-أن بعض ظواهر الاستثناء في النصوص قد فانتت النحويين.

-أن بعض القواعد لا نصوص عليها في الاستعمال.

ب. جهود النحاة بين النظرية والتطبيق من خلال باب الشرط لإسماعيل عميرة، حيث

قدم لنا صورة وصفية لباب الشرط في عينة من كتب النحو، ثم حاول أن يحلل أنماط الجملة الشرطية في عينة من نصوص الاستعمال الجاري، فاصلاً المستوى الشعري عن المستوى النثري.

حيث بين مدى تكرار أنماط الجمل الشرطية في كل نص على حدة مع المقارنة بين نص

وآخر، وبين النثر والشعر، وبين القواعد التي لها دوران واستعمال والقواعد التي ليس لها دوران.

## الباحث

ناجح صوافطة





## الفصل الأول

### المفعول معه في التراث النحوي

#### المبحث الأول

حد المفعول معه، تسميته، رتبته، شروطه

#### المبحث الثاني

ناصب المفعول معه واختلاف النحاة فيه

#### المبحث الثالث

حالات الاسم بعد الواو

#### المبحث الرابع

صور المفعول معه

#### المبحث الخامس

التمثيل الإحصائي لباب المفعول معه في كتب النحو

## المبحث الأول

### حد المفعول معه:

جاء في الكتاب " هذا باب ما يظهر فيه الفعل وينتصب فيه الاسم لأنه مفعول معه ومفعول به، كما انتصب نفسه في قولك: امرأً ونفسه. وذلك قولك: ما صنَّعتَ وأباك، ولو تُركتْ الناقَةُ وفصيلها لرضَعَهَا، إنما أردت: ما صنعت مع أبيك، ولو تُركتْ الناقَةُ مع فصيلها. فالفصيل مفعول معه. والأب كذلك<sup>(١)</sup> والواو لم تغيّر المعنى، ولكنها تعمل في الاسم ما قبلها. " فلم يعرف سيبويه المفعول معه، إنما حدّه من خلال ذكر أمثلة عليه.

وكذلك فعل الزجاجي في تناوله باب المفعولين<sup>(٢)</sup>. لكننا نجد ابن جني يحدّه بقوله: " وهو كل ما فعلت معه فعلاً، وذلك قولك:

قمت وزيداً، أي مع زيد<sup>(٣)</sup>.

ويتشدد ابن عصفور في تحديد هذا الباب بقوله: " وهو الاسم المنصوب الذي لا ينصب أبداً إلا عن تمام الكلام تقدمه فعل أو لم يتقدمه<sup>(٤)</sup>. واقتصر أبو علي الشلوبين في تعريفه باب المفعول معه بأنه ما صاحب الفاعل<sup>(٥)</sup>.

أما ابن هشام فيفصل القول في تعريفه حيث يقول: " وهو: اسم، فضلة، تالٍ لواو بمعنى مع، تاليةً لجملة ذات فعل أو اسم فيه معناه وحروفه، كـ " سرت والطريق " و " أنا سائرٌ والنيل<sup>(٦)</sup>، في حين اقتصر السيوطي في تعريفه بالقول هو التالي واو المصاحبة<sup>(٧)</sup>.

غير أننا نستطيع القول إنّ النحاة أجمعوا على أنّ المفعول معه: اسم فضلة بعد واو أريد بها النصّ على المعية مسبوقه بجملة ذات فعل، أو ما فيه حروفه ومعناه<sup>(٨)</sup>.

(1) سيبويه، الكتاب، ٢٩٧/١.

(2) انظر: الزجاجي، الجمل في النحو، ص ٣١٧.

(3) ابن جني، اللع في العربية، ص ٣٥.

(4) انظر: ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ٤٦٦/٢.

(5) انظر: الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ٢٤١/١.

(6) ابن هشام، أوضح المسالك، ٢١٠/٢.

(7) انظر: السيوطي، همع الهوامع، ١٧٥/٢.

(8) انظر: الحريري، شرح ملحّة الإعراب، ص ١٨٧، ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ص ٦٨٧، الأسترابادي،

شرح كافية ابن الحاجب، ٣٦/٢، ابن هشام، قطر الندى، ص ٢٣١.

أما النحاة المحدثون فلم يخرجوا عما قاله النحاة الأوائل؛ هذا صاحب النحو الوافي حين تناول باب المفعول معه يجمع بين أقوال السابقين فيقول: "إنه اسمٌ مفرد، فضلة، قبله واو بمعنى: "مع" مسبوقة بجملة فيها فعل أو ما يشبهه في العمل، وتلك الواو تدل نصاً على اقتران الاسم الذي بعدها باسم آخر قبلها في زمن حصول الحدث، مع مشاركة الثاني للأول في الحدث أو عدم مشاركته<sup>(١)</sup>. والمتتبع للتعريف السابق يجد أن المؤلف فصل القول في تعريف المفعول معه خشية أن يلتبس بغيره من أبواب النحو كالعطف أو الحال. إلا أن غيره من المحدثين كان تعريفهم أخصر منه حيث اكتفوا بالقول بأنه: اسم منصوب يقع بعد واو تقييد المصاحبة، غير عاطفة<sup>(٢)</sup>.

ومع هذا الإجماع إلا أننا نجد من النحاة قديماً وحديثاً من يُخرجُ المفعول معه من المفاعيل، فقد جاء في الأشباه والنظائر رأيٌ منسوب إلى الخوارزمي مفاده: "قال الخوارزمي: المفاعيل في الحقيقة ثلاثة، فأما المنصوب بمعنى اللام، وبمعنى مع، فليسا مفعولين"<sup>(٣)</sup>.

وقد وجدت أيضاً من النحويين المحدثين من ذهب هذا المذهب فقد ألغى محمد الأنطاكي المفعول معه بإعرابه حالاً<sup>(٤)</sup>.

### تسميته:

جمهور النحاة على أنه مفعول معه فقد وردت هذه التسمية في جميع مصنفات النحاة، وقد اتضح ذلك فيما سبق حينما تناولنا تعريف النحاة للمفعول معه. وقد جاء في ألفية ابن مالك

يُنصَبُ تَالِي الْوَائِ مَفْعُولًا مَعَهُ فِي نَحْوِ سِيرِي وَالطَّرِيقَ مُسْرَعَةً<sup>(٥)</sup>

كما ذكر ابن معطٍ في ألفيته المفعول معه بالاسم ذاته إذ يقول:

(1) عباس حسن، النحو الوافي، ٣٠٥/٢، وانظر الغلابيني، جامع الدروس العربية، ٧٢/٣، وتجديد النحو لشوقي ضيف، ص ١٧٩، والتطبيق النحوي لعبده الراجحي، ص ٢٥٦، والنحو الشافي، ٢٩٢.

(2) انظر: شوقي ضيف، تجديد النحو، ١٧٩، وعبده الراجحي، التطبيق النحوي، ٢٥٦، ومحمود مغالسة، النحو الشافي ٢٩٢.

(3) السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، ٩١/٢.

(4) انظر: محمد الأنطاكي، المحيط في أصوات العربية ونحوها، ١١٩/٢ - ١٢٠، سيأتي تفصيل ذلك في بحث خاص حول القول بوقوع المفعول معه جملة ضمن الفصل الأول المبحث الرابع

(5) ابن مالك، ألفية ابن مالك، ص ٣١.

ثُمَّ الَّذِي سُمِّيَ مَفْعُولًا مَعَهُ تَنْصِيبُهُ إِذْ مَعَ وَאוּ מוֹضֵיעָה<sup>(١)</sup>.

غير أن من النحاة من أطلق عليه اسماً آخر زيادة على المفعول معه، فقد سماه سيبيويه، مفعولاً به<sup>(٢)</sup> وقد أورد ابن السراج هذه التسمية في أصول النحو نقلاً عن الكتاب<sup>(٣)</sup>. أما ابن عصفور فقال إنه مُضَمَّنٌ معنى المفعول به<sup>(٤)</sup>.

والحق أن هذه التسمية غير مقصودة لذاتها، بمعنى أن سيبيويه لم يقصد بذلك أن باب المفعول معه هو ذاته باب المفعول به، حيث إن أحد المحدثين<sup>(٥)</sup> فهم من عبارة سيبيويه "هذا باب ما يظهر فيه الفعل، وينتصب فيه الاسم، لأنه مفعول معه ومفعول به، كما انتصب (نفسه). في قولك: امرأً ونفسه، وذلك قولك: ما صنعت وأباك...<sup>(٦)</sup>" - أن سيبيويه قد خلط بين المفعول معه والمفعول به، فقال: "فعلى قول سيبيويه يمكن أن نعربه مفعولاً معه أو مفعولاً به"<sup>(٧)</sup> ولا أدري كيف فهم هذا الباحث نصّ سيبيويه؟ إذ إن قراءة العبارة مبتورة توحى بذلك، لكن إن قرأت العبارة ضمن سياقها فلا تفهم على هذا النحو، بل قصد سيبيويه أن المفعول معه مفعول به في المعنى ليس غير، والدليل على ذلك أن سيبيويه لمّا بين الفرق بين قولنا "أنت وشأنك، وقولنا" ما صنعت وأباك"، قال: "وإنما فرّق بين هذا وبين الباب الأول لأنه اسم، والأول فعلٌ فأعمل، كأنك قلت في الأول: ما صنعت أخاك، وهذا محال، ولكن أردت أن أمثّل لك"<sup>(٨)</sup>. فالواضح من كلامه أنه لا يمكن أن نعرب كلمة "أخاك" مفعولاً به، إذ إن في ذلك فساداً للمعنى أيّما فساد.

والعجيب أن دراسة محمد خضير السابقة تنسب إلى ابن السراج قولاً مفاده أن المفعول معه هو مفعول به حيث يقول صاحب الدراسة: "وقد صرح ابن السراج أيضاً بأنه مفعول به"<sup>(٩)</sup>. علماً بأن ابن السراج يقول: "ولا يجوز حذف الواو في (ما صنعت وأباك)، كما جاز حذف اللام في قولك: فعلت ذاك حذار الشر، تريد: لحذار الشر، لأن

(1) ابن معط، شرح ألفية ابن معط، ١/٥٨٦.

(2) سيبيويه، الكتاب، ١/٢٩٧.

(3) ابن السراج، الأصول في النحو، ١/٢١٠.

(4) ابن عصفور، المقرب، ١/١٥٨.

(5) محمد خضير في دراسته المسماة: قضايا المفعول به.

(6) سيبيويه، الكتاب، ١/٣٠٠.

(7) محمد خضير، قضايا المفعول به، ٤١.

(8) سيبيويه، الكتاب، ١/٣٠٠.

(9) محمد خضير، قضايا المفعول به، ٤١.

حذف اللام لا يُلبس، وحذف الواو يُلبس، ألا ترى أنك لو قلت: ما صنعت أباك، صار الأب مفعولاً به"<sup>(١)</sup>.

إن القول السابق لابن السراج دليل واضح على أن المفعول به باب منفصل تماماً عن المفعول معه، إلا أن الجامع بينهما أنهما يقعان في باب المفاعيل من جهة، وإنهما يشتركان في المعنى من جهة أخرى.

وفي تقديره أن النحاة حين أطلقوا على هذا الباب لفظ (مفعول) كانوا محقين في ذلك، حيث إن المعنى يشي بذلك، فعندما نقول:

جاء البردُ والطيايسة<sup>(٢)</sup>، فكأننا نقول: إن سبب مجيء الطيايسة هو البرد، فالبرد فاعل والطيايسة (مفعول به) في المعنى، غير أن الفعل لا يصل إلى معموله إلا بواسطة الواو، التي بمعنى مع فسمي لذلك مفعولاً معه.

ومما يؤكد ما ذهب إليه من أن تسمية سيبويه المفعول معه مفعولاً به لم يكن إلا من جهة المعنى، ما نسبه الرضي إلى السيرافي (ت ٣٨٥هـ) أنه قال: "إن سيبويه لا يريد بتقدير ملابستك، أن الاسم منصوب بهذا المصدر المقدر... وإنما قدره سيبويه ليتبين المعنى فقط، لا لأن اللفظ مقدر بما ذكر"<sup>(٣)</sup>.

وقد ذهب أبو علي الشلوبين المذهب ذاته حينما عرض لرأي سيبويه في تقدير مصدر مناسب لنصب المفعول معه في قول القائل: مالك وزيداً" حيث أجاز سيبويه تقدير مصدر الملايسة. أي "مالك وملايسة زيداً"<sup>(٤)</sup> يقول أبو علي: "هو تفسير معنى لا تقدير إعراب، وتقدير الإعراب فيه: مالك تلتبس وزيداً"<sup>(٥)</sup>.

إنّ تقدير سيبويه السابق يُلبس المفعول معه بالمفعول به، فلمّا خشي أبو علي أن يفهم ذلك أخذ بالتقدير الثاني.

ومن النحاة من أطلق عليه "المصاحب"<sup>(٦)</sup> قاصداً بذلك أن المفعول معه صاحب الفاعل. ولعلّ هذه التسمية قادمة من معنى الواو في هذا الباب؛ فهي تعني

(1) ابن السراج، الأصول في النحو، ٢١٠/١.

(2) الطيايسة جمع طيلسان وهو نوع من اللباس.

(3) الأسترابادي، شرح كافية ابن الحاجب ٤٢/٢.

(4) سيبويه، الكتاب، ٣٠٩ / ١ .

(5) الشلوبين، التوطئة، ص ٣٤٤.

(6) الشلوبين، شرح المقدمة الجزولية الكبير، ٢٤١/١.

المصاحبة. كما وردت بعض التعريفات التي تتناسب وهذا الاسم، فقد عُرِفَ المفعول معه بأنه الواقع بعد " واو المعية المفيدة مصاحبة ما قبلها لما بعدها"<sup>(١)</sup>.

أما سبب تسمية المفعول معه بهذا الاسم فقد بين النحاة ذلك، يقول الزجاجي: " والمفعول معه: قولهم: " جاء البرد والطيالسة" ترفع " البرد" بفعله، وتتصب " الطيالسة" لأنك لست تريد " جاءت الطيالسة" وإنما تريد: " جاء البرد مع الطيالسة" فأدت " الواو" معنى مع"<sup>(٢)</sup>. فقد اتضح من القول السابق أن سبب تسميته بهذا الاسم نسبة إلى الواو التي بمعنى "مع"، ومعظم النحاة على هذا<sup>(٣)</sup>. ومن النحاة من جعل الواو بمعنى " الباء" أي باء المصاحبة وعلى ذلك ابن السراج حيث يقول: " فقد عمل ما قبل الواو، فيما بعدها والمعنى معنى الباء، ومعنى "مع" أيضاً يصلح في هذه المسألة"<sup>(٤)</sup> وأظن أن ابن السراج تبع في ذلك سيبويه حين ربط بين المفعول معه والمفعول به من جهة المعنى، ولم يقصد سيبويه بأن الواو هنا بمعنى الباء؛ حيث إن " الباء" تكون بمعنى " مع" أحياناً وليس العكس، من ذلك قول الله تعالى { اهْبِطْ بِسَلَامٍ مِّنَّا<sup>(٥)</sup> } أي مع سلام<sup>(٦)</sup> وقوله تعالى { قَدْ جَاءَكُمْ الرَّسُولُ بِالْحَقِّ<sup>(٧)</sup> } أي مع الحق<sup>(٨)</sup>.

وتبع ابن السراج المالقي، لكنه لم يقل صراحة إن معنى الواو هنا هو الباء، بل قال: " إن من مواضع الواو أن تكون بمعنى "مع" مَشَوَّبَةً بمعنى باء المفعول به"<sup>(٩)</sup>.

وفي رأيي أن واو المعية لا تكون بمعنى الباء، بل هي تفيد المصاحبة ليس إلا، ونقلها إلى معنى الباء من باب الصناعة فحسب؛ أي حتى يفسر النحاة معنى المفعولية وحتى لا تلتبس هذه الواو بالواو العاطفة. وإلى ذلك يشير المالقي عندما فرق بين الواو العاطفة وواو المعية في قول القائل " قام زيد وعمرو" فقد جعل الواو عاطفة إذا أراد المتكلم أن القيام وقع منهما من غير معنى زائد، أما إذا أراد المتكلم أن القيام

(1)الدمياطي، المشكاة الفتحية، ٢٢٨.

(2)الزجاجي، الجمل في النحو، ص٣١٧.

(3)انظر: ابن معط، الفصول الخمسون، ص١٩٣، أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب، ١٤٨٣/٣، ابن عقيل، شرح ابن عقيل ١/٥٣٦، محمد بن صالح العثيمين، شرح الإجماع، ص ٤٠٩.

(4)ابن السراج، الأصول في النحو ١/٢١٠.

(5)سورة هود: آية ٤٨.

(6)المرادي، الجنى الداني، ص ٤٠.

(7)سورة النساء، آية ١٧٠.

(8)المرادي، الجنى الداني، ص ٤٠، العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ١/٤١١، أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ٥/٢٣١.

(9)المالقي، رصف المباني، ٤٢٠.

وقع منهما على أن الثاني فعل به الأول فعلاً فذلك المفعول معه فيكون منصوباً، أي قام زيد وعمراً بالنصب. وهنا يُقحمُ المالقي الباء لتصبح الجملة في رأيه "قام زيد وعمرو معه"<sup>(١)</sup> فأقحام المالقي الباء هنا لا يخدم المعنى بل يخدم الصناعة فحسب. أي أن فعل القيام تسلط على المفعول معه (عمرو) فنصبه، لذلك سمي مفعولاً معه.

أما بالنسبة للواو في باب المفعول معه فقد أطلق عليها النحاة أسماءً مختلفة منهم من سمّاها واو المعية، وهذا الاسم مرتبط بمعناها، فسيبويه لم يسمّها حيث اكتفى بالقول إنها بمعنى مع<sup>(٢)</sup>، أما المبرد فأطلق عليها معنى الجمع<sup>(٣)</sup> وابن السراج يعدها بمعنى مع<sup>(٤)</sup>، ومعظم النحاة القدماء لم يسموها بل قالوا هي بمعنى مع. وآخرون من النحاة سموها واو المصاحبة<sup>(٥)</sup> وانفرد الرّماني بتسميتها بالواو الجامعة وهو يعني المصاحبة<sup>(٦)</sup>. أما ابن هشام فقد كان جريئاً عندما أطلق عليها واو المفعول معه حيث لم يُسمّها بهذا الاسم صراحة أحد من قبله يقول: "وواوين ينتصب ما بعدهما، وهما: واو المفعول معه، نحو "سرتُ والنيل،..."<sup>(٧)</sup> والملاحظ أن التسميات السابقة واو المعية أو واو المصاحبة أو واو المفعول معه، كلها مشتقة من معنى الواو في السياق.

أما النحاة المحدثون فلم يخرجوا عن التسميات السابقة فكلهم مجمعون على أن الواو تكون بمعنى مع ويطلقون عليها واو المعية<sup>(٨)</sup>.

ولكني أرى ابن هشام محقاً في هذه التسمية، فتسمية هذه الواو بواو المفعول معه مدعاة إلى التسهيل وعدم الخلط، والذي جعلني مقتنعاً بذلك ما جاء في كتاب "النحو الوافي" حينما عرض للمثال الآتي: "أقبل القطار والناس منتظرون". يقول: "هذه الواو تسمى: "واو الحال"، وهي في الوقت نفسه للاستئناف؛ لوجوب دخولها على جملة. وهي من جهة المعنى تفيد المعية، لأنها تفيد في الغالب المقارنة - الاقتران -

(1) انظر: المالقي، رصف المباني، ٤٢٠ - ٤٢١.

(2) الكتاب، سيبويه، ٢٩٨/١.

(3) المبرد، المقتضب، ٢٥/٢.

(4) الأصول في النحو، ابن السراج، ٢١٠/١.

(5) انظر: الأنباري، أسرار العربية ١٠٩، والحيدرة اليمني، كشف المشكل، ٢٩٢، والسيوطي، المطالع السعيدة ٢٣٣.

(6) انظر: الرّماني، معاني الحروف، ٦٠.

(7) ابن هشام، مغني اللبيب، ٤٧١.

(8) انظر: مصطفى الغلايني، جامع الدروس العربية، ٧٤/٣، وعباس حسن، النحو الوافي، ٣٠٦/١، ومحمد عيد، النحو المصنف، ٤٤٩، محمد الأنطاكي، المحيط في أصوات العربية، ١١٩/٢، ومحمود مغالسة، النحو الشافي، ٢٩٢.

والمقارنة نوع من المعية، لكن لا تسمى اصطلاحاً "واو المعية"<sup>(١)</sup>. لن أتوقف في هذا النص عند إشكالية وقوع الجملة في مثل هذا المثال حالاً أو مفعولاً معه؛ لأنني سأناقش ذلك في الموضوع المخصص له من هذه الأطروحة. بل سأتوقف عند تسمية الواو بالمعية فهذا الاسم يتسع لأن تكون الواو لمجرد العطف أو النصب على المفعول معه، فقوله تفيد المعية من جهة المعنى أما في الاصطلاح فشيء آخر، وهذا يدعو إلى اللبس وما دام النحاة قد أطلقوا على الواو التي تقع في صدر جملة الحال واو الحال، فمن باب أولى أن يطلقوا على الواو - التي تدل على المفعول معه - واو المفعول معه. ومما زاد في إقناعي أن هناك فرقاً بين الواو التي ينصب بعدها الفعل المضارع والواو التي ينصب بعدها الاسم على المفعولية. حيث أطلق على الواو التي ينصب الفعل المضارع بعدها "واو الجمعية" يقول عباس حسن: "وهو تعبير أدق من تعبير النحاة بواو المعية، للفصل بينها وبين واو المفعول معه"<sup>(٢)</sup>. لقد اتضح من النص السابق وغيره أن هناك واو الجمعية وواو المعية، وواو المصاحبة، وواو المفعول معه، وواو بمعنى المصاحبة، وواو بمعنى مع، فلماذا كل هذا التعدد؟ لماذا لا نطلق عليها واو المفعول معه منعاً لكل ذلك التشتت؟

### معنى المصاحبة

لقد عرّف النحاة المفعول معه كما أشرنا بأنه اسم منصوب بعد واو بمعنى مع أو هو اسم فضلة تالٍ لواو المصاحبة أو بعد واو أريد بها التنصيص على المعية، فماذا يقصد النحاة بالمصاحبة؟ أو لنقل ماذا يقصد النحاة بالتنصيص على المعية؟

يقصد النحاة بالمصاحبة، أو بالتنصيص على المعية؛ مصاحبة ما بعد الواو ومشاركته لما قبلها في وقت واحد سواء اشتركا في الحكم أم لم يشتركا، فقولك جئت وزيداً لا معنى له إلا أنكما جئتما في وقت واحد، وهذا ما تفارق فيه واو المعية وواو العطف، فواو العطف تقتضي التشريك في الحكم دون اشتراط الاقتران بالزمان<sup>(٣)</sup>.

وبيان ذلك أنك حين تقول حضر محمد وخالد، بالنصب، فقد أردت التنصيص على المعية؛ بمعنى أن كلا منهما حضر في الوقت ذاته، لكنك إن قلت: حضر محمد

(1) عباس حسن، النحو الوافي، هامش، ٣٠٦/٢، ٣٩٥/٢.

(2) سهير خليفة، تفسير كلمات يحتاج إليها المعرب، ٢٧٩.

(3) انظر: الأستريادي، شرح كافية ابن الحاجب، ٣٦/٢، فاضل السامرائي، معاني النحو ٢٠٥/٢.



وخالدٌ، بالرفع، فإن المعنى الذي ينصرف إليه الذهن أنهم اشتركوا في الحضور فقط، دون أن تقيدهما بزمان واحد.

وهذه مسألة طالما وقف عندها النحاة في مصنفاتهم سواء أتلک المصنفات التي تناولت موضوعات النحو والصرف والأدوات مجتمعة في كتاب واحد، أم المصنفات التي تخصصت في بحث الأدوات.

جاء في المقتضب في باب حروف العطف " فمنها " الواو " ومعناها : إشراك الثاني فيما دخل فيه الأول؛ وليس فيها دليل على أيها كان أولاً؛ نحو قولك: جاء زيد وعمرو، ومررت بالكوفة والبصرة، فجاز أن تكون البصرة أولاً، كما قال الله عز وجل: { واسْجُدِي وارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ<sup>(١)</sup> } والسجود بعد الركوع<sup>(٢)</sup>. وفي هذه إشارة واضحة إلى أن الواو العاطفة هي للإشراك في الحكم دون الزمن، وهي أدق من قولنا " للجمع" إذ إن كلمة الجمع توحى بالاقتران في الحكم والزمان وهذا لا يتضح إلا مع واو المعية.

وقد فرق الرماني بين الواو العاطفة وواو المعية؛ فالواو تكون عاطفة جامعة، كقولك: " قام زيدٌ وعمراً". يحتل أن يقوم كل واحد منهما قبل صاحبه، ويحتمل أن يقوموا معاً في وقت واحد، يدل ذلك على قوله تعالى: { فَكَيْفَ كَانَ عَذَابِي وَنُذْرٌ<sup>(٣)</sup> } والنذر قبل العذاب بدلالة قوله تعالى: { وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولاً<sup>(٤)</sup> } ... ويجوز أن تكون جامعة غير عاطفة، وذلك نحو قولك: استوى الماء والخشبة أي مع الخشبة فحذفت مع، وجيء بالواو فأوصلت الفعل إلى ما بعدها وهو الذي يسمى المفعول معه<sup>(٥)</sup>.

لقد كان واضحاً من قول الرماني أن الواو عندما تقيد المعية يكون العطف قد انسلخ عنها . وقد فصل الأستراباذي القول في هذه المسألة، يقول: " ويعني بالمصاحبة كونه مشاركاً لذلك المعمول في ذلك الفعل في وقت واحد، و(زيد) في " سرت وزيداً" مشارك للمتكلم في السير في وقت واحد، أي وقع سيرهما معاً، وفي قولك: "سرت أنا وزيد" بالعطف ، يشاركه بالعطف في السير، لكن لا يلزم كون سير كل منهما في

(1)سورة آل عمران، الآية ٤٣ .

(2)المبرد، المقتضب، ١/١٤٨ .

(3)سورة القمر: ١٦ .

(4)سورة الإسراء: ١٥ .

(5)الرماني، معاني الحروف، ٥٩-٦٠ .

وقت واحد... وإنما يعدل بما بعدها عن العطف إلى النصب، نصاً على المعنى المراد من المصاحبة، لأن العطف في: جاءني زيد وعمرو" يحتمل تصاحب الرجلين في المجيء، ويحتمل حصول مجيء أحدهما قبل الآخر، والنص نص في المصاحبة، وفي قولك: " ضربت زيدا وعمراً، لا يمكن التنصيص بالنصب على المصاحبة لكون النصب في العطف الذي هو الأصل أظهر"<sup>(١)</sup>.

ومن النحاة الذين وضّحوا معنى المصاحبة ما ذكره الدماميني "التنصيص على المصاحبة معناه: مقارنته له في الزمان سواء اشتركا في الحكم كجئت وزيداً أو لا كاستوى الماء والخشبة، وبذلك فارقت واو العطف، فإنها تقتضي المشاركة في الحكم، ولا تقتضي المقارنة في الزمان... فلو لم يمكن التنصيص بها على المصاحبة لنصب ما قبلها، وصحة تسلط العامل على ما بعدها كما في ضربت زيدا وعمراً كانت للعطف اتفاقاً"<sup>(٢)</sup>.

أما القول بأن الواو في " ضربت زيدا وعمراً" للعطف اتفاقاً فيحتاج إلى مزيد من البحث، ففي رأيي أن هذه الواو قد تكون عاطفة جامعة أو جامعة فقط، بمعنى أن الضرب قد وقع على زيد وعمر دون الاشتراك في الزمان، أو وقع عليهما معاً في وقت واحد. لكننا إذا أردنا العطف دون المعية نقول مثلاً: جاء زيدٌ ومحمدٌ قبله، أو جاء زيد ومحمد بعده، ولا يصح أن نقول: جاء زيد ومحمداً قبله لأن المعية حينئذ مفقودة فلا حاجة في نصب (محمداً).

ومما يؤيد ما ذهب إليه ما جاء في أوضح المسالك حين فصل القول في تعريف المفعول معه فبيّن أن جملة " جاء زيد وعمرو قبله، أو بعده" ليست من باب المفعول معه<sup>(٣)</sup>، وقد أظهر ابن يعيش الفرق بين واو العطف وواو المعية حيث قال إن الواو التي للعطف "توجب الاشتراك في الفعل، وليس كذلك الواو التي بمعنى "مع"؛ لأنها توجب المصاحبة. فإذا عطفت بالواو شيئاً على شيء، دخل في معناه، ولا توجب بين المعطوف والمعطوف عليه ملابسة ومقارنة، كقولك: " قام زيد وعمرو" فليس أحدهما ملابساً للآخر، ولا مصاحباً له... وإذا قلت: " استوى الماء والخشبة، يفهم منه

(1) الأستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب، ٣٦/٢ - ٣٧.

(2) الصبان، حاشية الصبان، ١٩٣/٢.

(3) ابن هشام، أوضح المسالك، ٢١٠/٢.

المصاحبة والمقارنة<sup>(١)</sup>. وقد لخص ابن بري<sup>(٢)</sup> الفرق بينهما بكلمات معدودة لكنها في غاية الوضوح حيث قال إن واو المعية لا تقتضي مشاركة الثاني للأول في الفعل، وواو العطف تقتضي ذلك. وواو المعية تجمع بين الاسمين وليس كذلك واو العطف<sup>(٣)</sup>.

ومن النحاة من ذهب إلى أن واو المعية أصلها الواو العاطفة، ثم نابت عن الطرف (مع) لختها، لتدل على المصاحبة، ودليلهم على ذلك أنها أهملت كما أهملت حروف العطف؛ إذ لو كانت قسماً، وكانت مختصة لعمت عمل حروف الجر<sup>(٤)</sup>. ويبدو ذلك جلياً في قول ابن جني: "أما الواو مع المفعول معه في نحو: "قمت وزيداً" فجارية هنا مجرى حروف العطف. الدلالة على ذلك أن العرب لم تستعملها قط بمعنى "مع" إلا في الموضع الذي لو استعملت فيه عاطفة لصلحت؛ إلا ترى أنك إذا قلت: قمت وزيداً، أي مع زيد، قد كان يجوز لك أن تقول فيه: قمت وزيداً، فتعطف زيداً على ضمير الفاعل. وكذلك قولهم: لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها. وقد كان يجوز لك أن تعطف فتقول "وفصيلها"، وكذلك قولهم: "جاء البرد والطيالسة" وقد كان يجوز أن تقول "والطيالسة" فترفع على العطف<sup>(٥)</sup>.

إن قول ابن جني السابق منتقض من جهات عدة، أولها أن الأمثلة التي أوردها ما سمعت عن العرب إلا بالنصب<sup>(٦)</sup> وثانيها أن رفع ما بعد الواو في الأمثلة المذكورة يفسد المعنى والقصد فقولك: لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها معناه: أن الناقة وحدها والفصيل وحده، فكيف يحصل اللقاء بينهما؟ وكيف يتم الرضاع؟ وكذلك الحال في قوله: جاء البرد والطيالسة فكيف تجيء الطيالسة؟ إن المتحدث بهذه الأمثلة لم يقصد إلا اصطحابهما. أمّا المثال الأول "قمت وزيداً" فذهب النحاة إلى استقبحه<sup>(٧)</sup>، حتى أن

(1) ابن يعيش، شرح المفصل، ٤٤١/١.

(2) ابن بري: هو عبد الله بن بري بن عبد الجبار المقدسي المصري الأصل، أبو محمد، من علماء العربية النابهيين، ولد ونشأ وتوفي بمصر، من مصنفاته: اللباب في الرد على ابن الخشاب، شرح شواهد الإيضاح، حواش على صحاح الجوهري. توفي سنة ٥٨٢هـ. انظر: السيوطي، بغية الوعاة، ٣٤/٢، الزركلي، الأعلام، ٧٤-٣/٤.

(3) انظر رأيه في: العلائي، الفصول المفيدة في الواو المزيدة، ١٩٢.

(4) انظر: سيبويه، الكتاب، ٢٩٩/١ - ٣٠٧، وابن السراج، الأصول في النحو، ٢٠٩/١، وابن يعيش، شرح المفصل، ٤٣٩/١ - ٤٤٠.

(5) ابن جني، سر صناعة الإعراب، ١٢٧/١.

(6) انظر: الكتاب، ٢٩٧/١ - ٢٩٨، والأصول في النحو ٢١٠/١، وشرح المفصل، ٤٣٩/١، وشرح عمدة الحافظ وعدة اللافت، لابن مالك ٢٩٧.

(7) الكتاب، سيبويه، ٢٩٨/١، المبرد، المقتضب، ٢١٠/٣، ابن يعيش، شرح المفصل، ٧٤/٣، الأسترابادي، شرح كافية ابن الحاجب، ٣٥٦/٢.

ابن جني عدّه قبيحاً<sup>(١)</sup>. ولا يجوز عند البصريين العطف عليه دون تأكيد أو فصل يقوم مقام التأكيد، لأن الضمير المتصل المرفوع كالجاء مما اتصل به، فالعطف عليه بلا تأكيد كالعطف على بعض حروف الكلمة، وما سوى ذلك ضرورة أو شاذ<sup>(٢)</sup>.

وينتقض كلام ابن جني من جهة ثالثة أنه جعل الواو التي ينتصب الاسم بعدها على المعية واوا عاطفة هروباً من تشبيهها بحروف الجر حيث يتساءل ابن جني قائلاً: فلم يجز هذان الحرفان - أعني الواو وإلا، مجرى حروف الجر في أن يجز بهما ما بعدهما، كما جُر بحروف الجر ما بعدها<sup>(٣)</sup>؟ ويتابع تساؤله بالقول لماذا وصلت الأفعال التي قبل الواو وإلا إلى ما بعدهما فنصبت، ولم يجزوا بهما؟ أي لماذا لم يوصلوا الأفعال التي قبل حروف الجر إلى ما بعدها فيقولوا: مررت بزيدا، ونظرت إلى بكراً، كما قالوا: قمت وزيداً. وقام القوم إلا بكراً<sup>(٤)</sup>. هذه التساؤلات جعلت ابن جني يعد واو المعية عاطفة؛ ليصل إلى أن " الواو في المفعول معه جارية مجرى حروف العطف، وحروف العطف غير عاملة جراً ولا غيره، ولم يجز أن يجز بها إذا أوصلت الفعل إلى المفعول معه، كما يجز بحروف الجر لأنها قد أوصلت الأفعال<sup>(٥)</sup>. فمذهب ابن جني أن العرب لم تستعمل الواو قط إلا في الموضع الذي لو استعملت فيه عاطفة لصلحت. ولهذا يقول ابن جني: لم يجز العرب والنحويون قول القائل: انتظرتك وطلوع الشمس، لأنه وإن جاز هذا على معنى المعية، وعلى تقدير: انتظرتك مع طلوع الشمس، يمتنع لعدم جوازه لمعنى العطف، لأنه لا يجوز هنا عطف طلوع على التاء، لأن طلوع الشمس لا يجوز منه انتظار أحد، كما يجوز أن تقول: قمت وزيداً، فتعطف زيدا على التاء لأنه قد يجوز من زيد القيام<sup>(٦)</sup>.

وقد قال بهذا ابن يعيش<sup>(٧)</sup> والجرجاني<sup>(٨)</sup> وذكر أبو حيان الأندلسي أن الجمهور " ترخصوه بما صلح فيه معنى العطف، ومعنى المفعولية، فلا يجوز حيث لا يتصور معنى العطف لقيام الأدلة على أن واو "مع" واو عطف في الأصل، ولا حيث تمخض

(1) ابن جني، الخصائص، ٣٨٦/٢.

(2) الأنباري، الإنصاف، ٤٧٤/٢ - ٤٧٥.

(3) ابن جني، سر صناعة الإعراب، ١٢٦/١.

(4) انظر: المصدر السابق، ١٢٦/١ - ١٢٧.

(5) نفسه، ١٢٧/١.

(6) نفسه، ١٢٧/١ - ١٢٨.

(7) ابن يعيش، شرح المفصل، ٤٣٩/١.

(8) الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، ٦٦١/١.

معنى العطف لأن دخول معنى المفعولية هو الذي يسوّغ خروجه عمّا يقتضيه العطف من المشاكلة التي تؤثرها العرب على غيرها- إلى النصب"<sup>(١)</sup>.

أما الفريق الأول الذي رأى أن واو المعية قسم خاص بذاته فقد أجاز استخدام المفعول معه في المواضع التي يصح فيها العطف أو لا يصح، فإنهم وإن لم يمنعوا الأمثلة السابقة التي منعها الفريق الثاني، فقد أوجبوا استعمالها على المعية حسب، مؤكدين أن المعية والعطف معنيان مختلفان وأنهما لا يجتمعان.

يقول العكبري عن الاسم بعد الواو في الحديث النبوي: "بُعِثْتُ أَنَا وَالسَّاعَةَ" لا يجوز فيه إلا النصب، والواو فيه بمعنى، مع، والمراد به المقارنة، ولو رفع لفسد المعنى، لأن تقديره يكون: بعثت أنا وبعثت الساعة، وهذا فاسد في المعنى، إذ لا يُقال بُعِثْتُ السَّاعَةَ، ولا في الوقوع"<sup>(٢)</sup>. والجدير بالذكر أن العكبري لم يجوز العطف هنا علماً بأنه جائز من جهة اللفظ، وذلك لأن المعطوف، قد أكد بالضمير المنفصل.

ومن الشواهد على هذا الموضوع: قوله تعالى: { وَذُرِّيَّيْهِ وَالْمُكْذِبِينَ }<sup>(٣)</sup> وقوله تعالى: { ذُرِّيَّيْهِ وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيداً }<sup>(٤)</sup>.

وقول الشاعر:

فكُونُوا أَنْتُمْ وَبَنِي أَبِيكُمْ      مكان الكَلْبَيْنِ مِنَ الطَّحَالِ<sup>(٥)</sup>

ومن الأمثلة المصنوعة: مات زيدٌ وطلوع الشمس<sup>(٦)</sup>

(1) السيوطي، المطالع السعيدة، ٢٣٤.

(2) العكبري، إعراب الحديث النبوي، ٨٧.

(3) سورة المزمل، الآية ١١، ينظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ١٢٤٧/٢، و الزركشي، البرهان، ٤٣٦/٤.

(4) سورة المدثر، آية ١١، ينظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ١٢٥٠/٢، و الزركشي، البرهان، ٤٣٦/٤.

(5) البيت للأقرع بن معاذ في سمط اللألي، ٩١٤، ولشعبة بن قمبر في نوادر أبي زيد، ١٤١، وبلا نسبة في الكتاب، لسبيويه، ٢٩٨/١، واللمع، ٣٥، والمقاصد النحوية ١٠٢/٣، وهمع الهوامع ١٧٧/٢، وأوضح المسالك ٢١٣/٢، وسر صناعة الإعراب، ١٢٦/١، ٦٤٠/٢، وشرح أبيات سبيويه ٤٢٩/١، الشاهد في قوله: " وبني" حيث نصبه على أنه مفعول معه بالرغم من وجود الضمير المنفصل المؤكد للضمير المتصل، والمسوغ للعطف مشاركة المعطوف عليه في أن يكونوا بمثابة الكليتين من الطحال، وهذا ما لا يريده الشاعر.

(6) ابن هشام، أوضح المسالك، ٢١٣/٢.

ما ذكرته من الأمثلة يدل دلالة واضحة على أن واو العطف غير واو المعية تماماً، وأن الواو لا يصح أن يجتمع فيها العطف والمعية في أن واحد، وأن يقصداً معاً في جملة واحدة، حتى عند جواز المعنيين، فهما يجوزان لكن إذا اختلف القصد فيهما يجب إلغاء أحدهما عند إرادة الآخر. وفي ظني أن أحداً من النحاة أو المفسرين لم يشير إلى صلاح إرادة المعنيين مع بقاء القصد واحداً.

### رتبته:

الأصل في المفعول معه أن يتأخر عن عامله ومصاحبه " ولا يجوز التقديم للمفعول في هذا الباب، لا تقول: والخشبة استوى الماء، لأن الواو أصلها أن تكون للعطف، وحق المعطوف أن يكون بعد المعطوف عليه، كما أن حق الصفة أن تكون بعد الموصوف، وقد أخرجت الواو في هذا الباب عن حدها، ومن شأنهم إذا أخرجوا الشيء عن حده الذي كان له ألزموه حالاً واحداً"<sup>(١)</sup>.

والنحاة كما يقول أبو حيان متفقون على منع تقدم المفعول معه على عامل المصاحب<sup>(٢)</sup> إلا أن الرضي أجاز ذلك حيث يقول: "وأنا لا أرى منعاً من تقدم المفعول معه على عامله، إذا تأخر عن المصاحب، فإن ذلك مع واو العطف الذي هو الأصل جائز، نحو: "زيداً وعمراً لقيت"<sup>(٣)</sup> لذلك جعل الرضي كلمة (كالذي) هي العامل في المفعول معه في قول الشاعر:

أزمان قومي والجماعة كالذي      منع الرحالة أن تميل مميلاً<sup>(٤)</sup>

كما جعل العامل في قول عائشة رضي الله عنها: "كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينزل عليه الوحي وأنا وإياه في لحاف"<sup>(٥)</sup> شبه الجملة "في لحاف". علماً بأن سيبويه قدر العامل في مثل هذه الأمثلة "بكان" المحذوفة.

وكما منع النحاة تقدم المفعول معه على عامله منعوا تقدمه على مصاحبه - أو كما يقول النحاة توسطه<sup>(٦)</sup> - إلا أن ابن جني أجاز ذلك، قال في الخصائص "ولا

(1) ابن السراج، الأصول، ٢١١/١ - ٢١٢، الأنباري، أسرار العربية، ١٠٩، ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ٩٩.

(2) أبو حيان، ارتشاف الضرب، ١٤٨٥/٣ - ١٤٨٦، السلسيلي، شفاء العليل، ٤٩٠/١.

(3) الأسترابادي، شرح كافية ابن الحاجب، ٤٥/٢.

(4) البيت للراعي النميري في ديوانه ٢١٠، وسيبويه، الكتاب ٣٠٥/١. الرحالة: الرجل وهي أيضاً السرج

(5) الحديث في شرح التسهيل لابن مالك ٢٥٩/٢، وفي الفصول المفيدة للعائني ٢٠٥.

(6) أبو حيان، ارتشاف الضرب ١٤٨٦/٣، السيوطي، همع الهوامع، ١٧٨/٢.

يجوز تقديم المفعول معه على الفعل نحو قولك: (والطيالسة جاء البارد) من حيث كانت صورة هذه الواو صورة الواو العاطفة... لكنه يجوز (جاء والطيالسة البارد) كما تقول: "ضربت وزيداً عمراً"<sup>(١)</sup>.

واحتجّ ابن جني بقول الشاعر:

جَمَعَتْ وَفَحْشاً غَيْبَةً وَنَمِيمَةً      ثَلَاثَ خِصَالٍ لَسْتُ عَنْهَا بِمُرْعَوِي<sup>(٢)</sup>

والشاهد فيه أنه قدم المفعول معه "فحشاً" على مصاحبه "غيبه" حيث إن الأصل جمعت غيبه وفحشاً.

كما استدل على ذلك بقول الآخر:

أَكْنِيهِ حِينَ أَنْادِيهِ لِأَكْرَمَةٍ      وَلَا أَلْقُبُهُ وَالسَّوَاءَ اللَّقْبَا<sup>(٣)</sup>

والشاهد فيه أنه قدم المفعول معه (السوأة) على مصاحبه اللقبا، إذ الأصل ولا ألقبه اللقب مع السوأة.

وقد ردّ النحاة على ابن جني مقولته وخالفوه وضَعَفُوا رأيه، يقول ابن عصفور: "وهذا عندي لا يجوز لأن ذلك ضعيف في المعطوف فكيف في فروعه وهو المفعول معه"<sup>(٤)</sup> بل إن من النحاة من أوجب تأخير المفعول معه، وإن كان العامل متصرفاً، لأن أصله العطف، والعطف لا يتقدم على المعطوف عليه<sup>(٥)</sup>، ومن النحاة من رد عليه بالقول إنه من تقديم الواو ومعطوفها للضرورة لا المفعول معه<sup>(٦)</sup>.

كذلك منع النحاة الفصل بين الواو والمفعول معه فقالوا: "لا يجوز الفصل بين الواو والمفعول معه بظرف ولا بغيره، فلا يقال: قام زيد واليوم عمراً، وإن جاز الفصل بالظرف بين الواو العاطفة ومعطوفها، فنقول جاء زيداً واليوم عمرو، لأن الواو هنا نزلت، منزلة الجار مع المجرور، فمنعوا الفصل بينهما"<sup>(٧)</sup>.

(1) ابن جني، الخصائص، ٣٨٥/٢.

(2) الشاهد ليزيد بن الحكم في شرح شواهد المغني ٦٩٧/٢، وبلا نسبة في الخصائص ٣٨٥/٢، شرح الأشموني ٤٩٥/١. بمرعوي: بمنتع.

(3) البيت لبعض الفزاريين في شرح ديوان الحماسة للتبريزي ١٨/٢، وبلا نسبة في شرح الأشموني ٤٩٥/١، أكتنيه: أدعوه بالكنية، السوأة: الفعلة القبيحة.

(4) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ٤٦٦/٢ - ٤٦٩.

(5) الحيدرة اليمنى، كشف المشكل، ٣٠١.

(6) الخضري، حاشية الخضري، ٢٧٩، والأسترابادي، شرح كافية ابن الحاجب، ٣٧/٢.

(7) السيوطي، همع الهوامع، ١٧٩/٢، وانظر: أبا حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب، ١٤٩٥/٣.

أما الاسم الواقع بعد المفعول معه إن كان حالاً عما قبله، أو خبراً عنه، نحو قولك: جاء البردُ والطيالسةُ شديداً، وقولك: كنت زليداً منطلقاً، فالأصل فيه كما يقول النحاة مطابقة ما قبل المفعول معه كما مر في المثالين السابقين، (فشديداً) حال من البرد وهو مفرد، و(منطلقاً) خبر عن الضمير في (كنت) وهو مفرد<sup>(١)</sup>.

إلا أن الأخفش<sup>(٢)</sup> أجاز إجراء (واو) مع إجراء واو العطف<sup>(٣)</sup>، بمعنى؛ أنه أجاز مطابقة ما بعد المفعول معه للمفعول معه، فتقول: جاء البرد والطيالسة شديدين، و"كنت زليداً منطلقين". واختار ابن مالك المطابقة<sup>(٤)</sup>. واستدل على أن ما بعد مع يكون بمنزلة المعطوف بالواو تقول قول الشاعر

مَشَقُّ الْهَوَاجِرِ لِحْمَيْنِ مَعَ السُّرَى      حَتَّى ذَهَبْنَ كَلَاكِلًا وَصُدُّورًا<sup>(٥)</sup>

والشاهد فيه أنه أقام "مع" مقام الواو، حيث أراد مزقت الهواجر والسرى لحمين<sup>(٦)</sup>.

أما ابن كيسان<sup>(٧)</sup> فقد منع المطابقة<sup>(٨)</sup> فتقول: كان زيدياً وعمراً مذكوراً وجاء زيدياً وعمراً ضاحكاً. وقد اختار ذلك أبو حيان<sup>(٩)</sup>، وعلل السيوطي سبب اختياره ذلك بقوله: "لأن باب المفعول معه باب ضيق، وأكثر النحويين لا يقيسونه، فلا ينبغي أن نقدم على إجازة شيء من مسائله إلا بسماع من العرب"<sup>(١٠)</sup>.

(1) الأسترابادي، شرح كافية ابن الحاجب، ٤٥/٢، أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب، ١٤٩٥/٣، السلسيلي، شفاء العليل، ٤٩٥/١، السيوطي، همع الهوامع، ١٨٣/٢.

(2) هو سعيد بن مسعدة أبو الحسن الأخفش الأوسط، وهو أحد الأخفاش الثلاثة المشهورين، صنف معاني القرآن توفي سنة ٢١٥ هـ. انظر ترجمته في بغية الوعاة ٥٩٠/١ - ٥٩١، وإنباه الرواة ٣٦/٢ - ٤٣، ومعجم الأدباء ١١/٢٢٤ - ٢٣٠، ووفيات الأعيان ونزهة الألباء، ١٢٠ - ١٢١، الأعلام، ١٣٤/٣.

(3) انظر: رأي الأخفش في شرح التسهيل لابن مالك، ٢٦٣/٢، وشرح كافية ابن الحاجب للأسترابادي ٤٥/٢، وارتشاف الضرب، ١٤٩٥/٣.

(4) ابن مالك، شرح التسهيل، ٢٦٣/٢، وانظر: رأيه في شفاء العليل، ٤٩٥، وارتشاف الضرب، ١٤٩٥/٣.

(5) البيت لجرير، انظر ديوانه، ٢٢٣، والكتاب، سيبويه، ١٦٢/١، والخزانة، ٩٨/٤، والكشاف، ٦٠٠/٣، والبحر المحيط ٣٠١/٧، وارتشاف الضرب ١٦٢٣/٤.

ومعنى البيت: ذهب لحم كلاكل هذه الإبل وصدورها فنحلت وذلك لكثرة سيرها في الهواجر مع الليل. الكلاكل: أعلى الصدر، مشق: أذهب.

(6) ابن مالك، شرح التسهيل، ٢٦٣/٢.

(7) ابن كيسان: هو محمد بن أحمد بن إبراهيم بن كيسان أبو الحسن النحوي، من النحاة المشهورين، أخذ عن المبرد وثلعب، توفي سنة ٢٩٩ هـ. انظر: ترجمته في بغية الوعاة، ١٨/١ - ١٩.

(8) انظر: رأيه في: شرح كافية ابن الحاجب ٤٥/٢، وارتشاف الضرب ١٤٩٥/٣، وشفاء العليل ٤٩٥/١.

(9) أبو حيان، ارتشاف الضرب، ١٤٩٥/٣، وانظر رأيه في شفاء العليل، ٤٩٥/١.

(10) السيوطي، همع الهوامع، ١٨٣/٢.



وفي رأيي أن مَنع ابن كيسان عدم المطابقة لا مسوِّغ له، والنظر في ذلك يعود للمعنى والسياق إذ لا معنى لقولنا: كنت زويداً كالأخ فالإحساس اللغوي يرفض ذلك ويأباه، فعندما نعدل عن العبارة السابقة إلى القول: كنت زويداً كالأخوين، زال اللبس والغموض.

وكذلك الحال في قول القائل: جاء زيدٌ وعمراً ضاحكين، إذ إن عدم المطابقة في هذا المثال قد أخرج الواو من باب المفعول معه إلى باب العطف إذ إن المعية تفهم من تثنية الحال، فهذا المثال لا يفهم إلا بقولك: جاء زيدٌ وعمراً ضاحكين.

والنحاة المحدثون لم يشغلوا أنفسهم برتبة المفعول كثيراً، فاقتصروا في كتبهم على الأصل إذ منعوا تقدم المفعول معه فقالوا: إنه لا يجوز أن يتقدم المفعول معه على عامله، ولا على مصاحبه، فلا يقال: "والجبل سار علي" ولا "سار والجبل علي"<sup>(١)</sup>.

أما الفصل بين واو المعية والمفعول معه فلم يتطرق إليه أحد من المحدثين سوى صاحب النحو الوافي فقد ذكر أنه لا يجوز الفصل بينهما، ولو كان الفاصل شبه جملة.<sup>(٢)</sup>

### شروطه:

اشترط النحاة لنصب الاسم الواقع بعد الواو شروطاً هي:

١. أن تكون الواو التي تسبقه بمعنى "مع" ولا خلاف في ذلك عند جميع النحاة، إذ لا ينعقد هذا الباب إلا بتحقق هذا الشرط. وقِيِدَت الواو بكونها بمعنى مع لتخرج التي ليست بمعنى مع حيث لا تكون المعية مقصودة كقولك: " رأيت زيدا وعمراً بعده"<sup>(٣)</sup>، فكلمة (عمراً) ليست مفعولاً معه؛ لأن الواو متعينة للعطف. وقد اشترط ابن مالك في الواو أن تكون غير (متبعة)<sup>(٤)</sup> أي؛ لا يتبع الاسم الواقع بعدها ما قبلها مثل قولك: مزجت عسلاً وماءً وأشركت زيدا وعمراً وخطت البئر والشعير، فالحكم في هذه الأمثلة لعطفيتها لا لمعيتها، فما بعد الواو في هذه الأمثلة واو عطف فحسب، لأن

(1) الغلابيني، جامع الدروس العربية، ٧٨/٣، وانظر: عباس حسن، النحو الوافي، ٣٠٩/٢ - ٣١٠، ومحمود مغالسة، النحو الشافي، ٢٩٣.

(2) عباس حسن، النحو الوافي، ٣١٠/٢.

(3) انظر: ابن مالك، شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ٢٩٠.

(4) انظر: المصدر السابق، ٢٩١.

المعينة فيها مستفادة مما قبل الواو لا منها<sup>(١)</sup>، فالأفعال: مزج وأشرك وخطت تطلب شريكاً لمفعولها دون حاجة للواو. ويستدل ابن مالك على (عطفية) الواو في الأمثلة السابقة بأن هذه الواو " يلزم توافق ما بعدها، وما قبلها رفعاً، وجرأ نحو: (مُزج عسلٌ وماءً) و(أعجبنى مَرَجُ عسلٍ وماءٍ)، بخلاف التي في (سوَّيت الماءَ والخشبة)، فإن نصب ما بعدها لا يتبدل لتبدل نصب ما قبلها، كقولك: (سويّ الماءَ والخشبة)، و(أعجبنى تسوية الماء والخشبة)".

واشترط النحاة في الاسم المنصوب مفعولاً معه ألا يفصل بينه وبين واو المعينة بفواصل حتى لو كان ظرفاً؛ وذلك لتزليل واو المعينة من المفعول معه منزلة الجار والمجرور<sup>(٢)</sup>.

وكون المفعول معه لا يقع إلا بعد واو بمعنى (مع) خرج منه " غير التالي واواً مما قد يطلق عليه في اللغة مفعولاً معه، كالمجرور بـ "مع" وبياء المصاحبة كجئت مع زيد وبعث الفرس بلجامه"<sup>(٣)</sup>.

ولا يجوز حذف الواو من المفعول معه إذ لم يثبت في العربية حذفها كما قال ابن هشام<sup>(٤)</sup>، فهو ينصب بواسطة الواو التي بمعنى "مع" وليس من المفاعيل ما ينصب بواسطة إلا المفعول معه والمفعول دونه الذي هو الاستثناء<sup>(٥)</sup>.

٢. أن يكون اسماً مفرداً<sup>(٦)</sup> نحو قوله تعالى { فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وشُرَكَاءَكُمْ<sup>(٧)</sup> } والنحاة بهذا الشرط يخرجون الفعل المضارع المنصوب بعد واو المعينة كالقول المشهور (لا تأكل السمك وتشرب اللبن). كما يخرجون به الجملة نحو قولك (سرت والشمس طالعة). وقد صرح بذلك ابن هشام حيث قال: " وليس من المفعول معه قول أبي الأسود الدؤلي:

(1) انظر: المصدر السابق، ٢٩١، وانظر: الصبان، حاشية الصبان، ١٩٣/٢، وانظر الخضري، حاشية

الخضري على شرح ابن عقيل ٢٩٦/١.

(2) انظر: الصبان، حاشية الصبان، ١٩٣/٢.

(3) السيوطي، المطالع السعيدة، ٢٣٣، وانظر: أبا حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب، ١٤٩٥/٣.

(4) انظر: رأي ابن هشام في: الصبان، حاشية الصبان، ١٩٣/٢.

(5) انظر: الحريري، شرح ملحّة الإعراب، ١٨٧.

(6) انظر: ابن أبي الربيع، الملخص، ٣٧٧/١، وأبا حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب، ١٤٨٣/٣، والأشموني،

شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، و٤٩١/١، وحاشية الخضري، ٢٩٦/١.

(7) سورة يونس، آية ٧١.

لا تته عن خُلق وتأتي مثله عارٌ عليك إذا فعلت عظيم<sup>(١)</sup>

الشاهد في قوله "وتأتي مثله" فإنه ليس مفعولاً معه وإن كان بعد واو بمعنى مع

- أي: لا تته عن خلق مع إتيانك مثله - لأنه ليس باسم<sup>(٢)</sup>

وهذا الشرط الذي وضعه النحاة لقي من يعارضه، فقد وجد من النحاة القدماء

من يجيز وقوع المفعول معه جملة؛ حيث أجاز ذلك صدر الأفاضل<sup>(٣)</sup>.

وكذا الحال في الفعل المضارع المنصوب بعد واو المعية فقد أجاز بعض

النحويين نصبه على المفعول معه حيث يؤول بمصدر<sup>(٤)</sup>. ولن أتوقف هنا كثيراً عند

هذه المسألة حيث إنني سأبين فيها آراء العلماء بالتفصيل عند مناقشة صور المفعول معه.

٣. أن يكون الاسم المنصوب على المعية فضلة<sup>(٥)</sup>، ويقصد النحاة بكلمة فضلة؛ أي جواز انعقاد الجملة دونه، فعندما نقول (سرت والنيل) جاز وصح أن نقول: (سرت) فحذفه لا يفسد المعنى. لكننا عندما نقول: (اشترك زيدٌ وعمروٌ) فإن ما بعد الواو (عمدة)؛ لأن الفعل لا يستغني عنه، فلا يقال: (اشترك زيد)؛ لأن الاشتراك لا يتأتى إلا بين اثنين<sup>(٦)</sup>.

٤. أن يكون واقعاً بعد جملة تامة، على أن تكون هذه الجملة متضمنة فعلاً أو ما في معنى الفعل وحروفه كـ "سرت والطريق"<sup>(٧)</sup> و"أنا سائرٌ والطريق" وبعض النحاة لم يشترط وجود فعل في الجملة التي تسبق المفعول معه؛ يقول ابن عصفور: "وأما المفعول معه فلا ينتصب أبداً إلا عن تمام الكلام تقدمه فعل أو لم يتقدمه"<sup>(٨)</sup> وانفرد الحيدرة اليميني بأن جعل من شروط نصب المفعول معه أن يكون العامل فعلاً لا معنى

(1) البيت لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه، ١٣٠، والمقتضب، ٢٥/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ١٦١/٢ والجنى الداني، ١٥٧، وشرح شذور الذهب ٢٣٨، وشواهد المغني للسيوطي، ٥٧١/٢ - ٥٧٩.

(2) ابن هشام، شرح شذور الذهب، ٢٣٨ - ٢٤٠.

(3) هو القاسم بن الحسين بن أحمد الخوارزمي مجد الدين، الملقب بصدر الأفاضل، عالم بالعربية، من فقهاء الحنفية، له كتب، منها "شرح المفصل للزمخشري" و"الرؤيا والخبايا" في النحو، و"السر" في الإعراب، مات مقتولاً سنة ٦١٧ هـ، انظر ترجمته في: معجم الأدياء ١٧٧/٦ - ١٨٩، وبغية الوعاة ٢٥٢/٢، والأعلام ١٧٥/٥.

(4) انظر الخضري، حاشية الخضري، ٢٩٦/١، وحاشية الصبان، ١٩٤/٢.

(5) انظر، ابن مالك، شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ٢٩٠، شرح الكافية الشافية، ٦٨٧، ابن هشام، قطر الندى، ٢٣١، الخضري، حاشية الخضري، ٢٩٦/١، الصبان، حاشية الصبان، ٢٩١/٢.

(6) انظر: ابن هشام، قطر الندى، ٢٣١.

(7) انظر: ابن هشام، أوضح المسالك، ٢١٠/٢.

(8) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ٤٦٦/٢.

فعل<sup>(١)</sup> في حين أن أبا علي الفارسي<sup>(٢)</sup> أجاز نصب المفعول معه حتى لو لم يكن فيها فعل أو اسم يشبهه، لذلك أجاز نصب (أباك) في جملة ( هذا لك وأباك ) على المفعول معه بهذا، كما أجاز نصب (سربالاً) في قول الشاعر:

لا نَحْبِسَنَّكَ أَثْوَابِي فَقَدْ جُمِعَتْ      هذا ردائيَ مَطْوِيًّا وسِرْبَالاً<sup>(٣)</sup>

بـ( هذا ) وهو يخالف بذلك رأي سيبويه والجمهور، حيث جعلوا العامل فيه شبه الفعل(مطويًا).

واشترط الزمخشري في الفعل المتقدم على المفعول معه أن يكون فعلاً لازماً أو منتهياً في التعدي ومثل له بقوله: ما صنعت وأباك<sup>(٤)</sup>، وفي تقديره أن الزمخشري اشترط ذلك حتى لا يلتبس المفعول معه بالمفعول به، فعندما يكون الفعل لازماً أو منتهياً في التعدي، فلا يحتاج إلى مفعول به.

ورد الصبان ذلك حيث جعل الفعل مطلقاً؛ فجاز أن يكون هذا الفعل ظاهراً أو مقدرًا وجاز أن يكون لازماً أو متعدياً كما جاز أن يكون ناقصاً أو تاماً، وسأبين ذلك في مبحث " العامل في المفعول معه".

واشترط بعض النحاة في معمول الفعل الذي يصاحب المفعول معه أن يكون فاعلاً كما في " سرت وزيداً"<sup>(٥)</sup>، فالمفعول معه (زيداً) صاحب الفاعل (تاء المتكلم) في سرت. ونسب أبو حيان إلى بعض النحاة قولهم بأن المفعول معه " لا يكون إلا مصاحب فاعل فعلٍ مذكور أو مقدر ليخرج منه مصاحب المفعول في نحو: ضربت زيداً وعمراً، وأنه إذا أريد المفعول معه أي بالأصل وهو " مع"<sup>(٦)</sup>. ونقض هذا الشرط بأمثلة وردت عن العرب كقولهم: كفاك وزيداً درهم، وامراً ونفسه، وحسبك وزيداً درهم؛ فإن الكاف في (كفاك)، و(امراً) مفعول به، وكذلك الكاف في (حسبك) فإنها مفعول به في المعنى<sup>(٧)</sup>.

(1) انظر: الحيدرة اليمني، كشف المشكل، ٢٩٣-٢٩٤.

(2) انظر: رأي الفارسي في: ارتشاف الضرب، ١٤٨٤/٢، الأشموني، شرح الأشموني على الألفية، ٤٩١/١، حاشية الصبان ١٩٤/٢، وابن هشام، أوضح المسالك، ٢١٠/٢.

(3) البيت بلا نسبة في شرح الكافية الشافية ٦٨٩/٢، شرح التسهيل لابن مالك، ٢٤٨/٢، والأشموني، ٤٩٤/١. \*السربال: القميص.

(4) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ٤٣٩/١، انظر الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني، ١٩٦/٢.

(5) انظر: الأسترابادي، شرح كافية ابن الحاجب، ٣٦/٢.

(6) أبو حيان الأندلسي: ارتشاف الضرب، ١٤٨٥/٣.

(7) انظر: الأسترابادي، شرح كافية ابن الحاجب، ٣٦/٢، وأبا حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب، ١٤٨٣/٣.

٥. ذهب جماعة من أئمة العربية إلى أن المفعول معه لا يجوز إلا حيث يصلح العطف<sup>(١)</sup> وقد عد أبو حيان ذلك رأي الجمهور<sup>(٢)</sup> واشترط الأخفش ذلك، يقول الرضي في شرح الكافية: "وهل يشترط في نصب الاسم على أنه مفعول معه جواز عطفه من حيث المعنى على صاحبه؟ قال الأخفش: نعم، فلا يجوز، "جلس زيدٌ والسارية"، إذ لا يسند الجلوس إلى السارية، وكذا لا يجوز "ضحك زيدٌ وطلوع الشمس". وأجازه غيره استدلالاً بقولهم: "ما زلت أسير والنيل" ولا يقال: "سار الماء"، بل جرى<sup>(٣)</sup>، وتبع الأخفش في قوله ابن جني حيث ذكر "أن العرب لم تستعمل الواو قط بمعنى "مع" إلا في الموضع الذي لو استعملت فيه عاطفة لصلحت؛ ألا ترى أنك إذا قلت: قمت وزيداً، أي مع زيد، قد كان يجوز لك أن تقول فيه:

قمتُ وزيدٌ فتعطف زيداً على ضمير الفاعل<sup>(٤)</sup>. وممن قال بذلك ابن عصفور، قال: "ولما كان المفعول معه أصله العطف لذلك لم يسغ إلا حيث يسوغ العطف"<sup>(٥)</sup> واستدل على رأيه بأن أبا الحسن الأخفش لم يجز في قوله تعالى: { فأجمعوا أمركم وشركاءكم } أن يكون "شركاءكم" مفعولاً معه، لأن العطف لا يصلح عنده<sup>(٦)</sup>.

أما ابن خروف<sup>(٧)</sup> فقد ذهب إلى أن العرب تستعمل المفعول معه في مواضع لا يصلح فيها العطف، وتبعه في ذلك ابن مالك<sup>(٨)</sup> وقد قدما أمثلة<sup>(٩)</sup> على ذلك ومنها:

- 
- (1) انظر: العلائي، الفصول المفيدة في الواو المزيدة، ١٩٨-١٩٩، وابن هشام، شرح اللحة البدرية، ١٩٧/٢.
- (2) أبو حيان الأندلسي: ارتشاف الضرب، ١٤٨٥/٣. يقول: "وهذا مذهب الجمهور والأخفش والسيرافي والفارسي وابن جني، وأصحابنا الأستاذ أبو علي، وابن عصفور، وابن الصائغ، وقد ذكر الإجماع على ذلك أبو الحسن ابن الباذش.
- (3) الأستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب، ٣٩/٢، وانظر رأي الأخفش في: الخصائص، ٣٨٣/٢، وارتشاف الضرب، ١٤٨٥/٣.
- (4) ابن جني، سر صناعة الإعراب، ١٢٧/١، وانظر: الخصائص: ٣٨٣/٢، والمطالع السعيدة، ٢٣٤.
- (5) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ٤٦٦/٢ - ٤٦٧.
- (6) انظر: المصدر نفسه، ٤٦٦/٢ - ٤٦٧، وابن هشام، شرح اللحة البدرية في علم العربية، ١٩٨/٢.
- (7) انظر رأي ابن خروف في: شرح التسهيل لابن مالك ٢٥٠/٢، وأبا حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب ٣ / ١٤٨٥.
- (8) انظر: رأي ابن مالك في شفاء العليل، ٤٩٠/١ - ٤٩١، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٥١/٢، والفصول المفيدة، الحاشية، ١٩٩.
- (9) انظر: ارتشاف الضرب، ١٤٨٥/٢، وشرح التسهيل، ٢٥١/٢.

استوى الماء والخشبة، وما زلت أسير والنيل، وقعدت وطلوع الشمس.

وقول الشاعر

وكان وإياها كحرّان لم يُفَقَّ عن الماء إذ لاقاه حتى تقدّداً<sup>(١)</sup>

ففي الأمثلة السابقة امتنع العطف لفظاً ومعنى، ومع ذلك نصب الاسم على أنه مفعول معه.

٦. أن يشارك المفعول معه صاحبه في الفعل فيقعان في وقت واحد فقولك "سرت وزيداً" معناه؛ أن (زيداً) المفعول معه مشارك للمتكلم "تاء الفاعل" في السير في وقت واحد، أي وقع سيرهما معاً بعكس قولك: "سرت أنا وزيداً" بالعطف، فزيد يشارك تاء المتكلم بالعطف في السير، لكن لا يلزم كون السيرين في وقت واحد<sup>(٢)</sup>. والذي يفهم من هذا الشرط هو التنصيص على المعية، أي بمعنى أن يقصد المتكلم المعية فحسب وهذا يتبين من الحركة الإعرابية، فالنصب يشير إلى المعية أما إذا اتحدت الحركة الإعرابية؛ أي أن يكون المعطوف عليه منصوباً فالحكم حينئذ للسياق.

ولم يذهب النحاة المحدثون بعيداً عن القدماء في شروط نصب المفعول معه، فاشتروا الشروط نفسها. لكنها جاءت بشكل واضح منظم، إلا أن من النحاة المحدثين من عقد فصلاً في شروط نصبه، ومنهم من اكتفى بتعريفه دون بيان شروطه.

وشروط نصبه عندهم هي<sup>(٣)</sup>:-

١. أن يكون اسماً لا فعلاً ولا حرفاً نحو قولك (جئت والليل) فيخرجون بهذا نحو (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) و(لا تأكل وتضحك) بنصب الفعل لأنه ليس اسماً.

ويعلق صاحب معاني النحو على هذه الأمثلة تعليقاً ينم عن عقليّة فذة - وإن كان قد سبق إليه<sup>(٤)</sup> - بقوله: والحقيقة أن هذا الفعل الذي تلا الواو هو اسم لأنهم

(١) هذا البيت منسوب لكعب بن جعيل في الأصول لابن السراج ٢١١/١، وشرح السيرافي، ٧٩/٢، وبلا نسبة في الكتاب، ٢٩٨/١، والجمل للزجاجي، ٣١٧، وشرح التسهيل لابن مالك، ٢٥١/٢، وارتشاف الضرب، ٩٣٢/٢.

\* الحرّان: الشديد العطش

\* لم يفق: لم يقلع عنه.

\* تقدد: تشقق.

(٢) انظر: الأستراياذي، شرح كافية ابن الحاجب، ٣٦/٢.

(٣) هذه الشروط مستقاة من: الغلابيني، جامع الدروس العربية ٧٢/٣ - ٧٣، ومحمد عيد، النحو المصفي، ٤٩٩، وفاضل السامرائي، معاني النحو، ٢٠٤/٢ - ٢٠٥.

(٤) انظر: حاشية الصبان، ١٩٤/٢، وحاشية الخضري، ٢٩٦/١، وسيأتي بيان ذلك في صور المفعول معه.

يجعلون نصبه بأن المصدرية بعد الواو، فكان ينبغي إدخاله في المفعول معه. وهو أولى من عد الواو عاطفة، والمصدر المؤول معطوفاً على المصدر المتصيّد بمعنى: " لا يكن منك أكل وضحك كما ذهب إليه الجمهور"<sup>(١)</sup>.

٢. أن يكون فضلة.

٣. أن يكون واقعاً بعد واو بمعنى " مع"؛ أي الواو الدالة على المصاحبة، وهي التي تفيد التنصيص على المعية؛ بمعنى أن لا تكون الواو للعطف لعدم صحة المعية، نحو: جاء سعيداً وخالداً قبله"، وكذلك أن لا تكون الواو للحال، نحو: جاء عليّ والشمس طالعة.

٤. أن يكون واقعاً بعد جملة فيها فعل، أو ما فيه معنى الفعل وحروفه، فإن سبقه مفرد، نحو: " كل امرئ وشأنه"، كان معطوفاً على ما قبله. وكل: مبتدأ، وامرئ مضاف إليه. وشأنه معطوف على كل. والخبر محذوف وجوباً. والتقدير كل امرئ وشأنه مقترنان.

٥. ألا يصح عطف هذا الاسم على ما قبله لاختلال المعنى - إذ لا تتحقق المشاركة - أو لمانع نحوي؛ لتخلف صفة من الصفات التي تشترط لصحة العطف.

### بين الواو ومع

من المتفق عليه عند النحويين المتقدمين منهم والمتأخرين أن واو المعية بمعنى (مع) وتقديرها. فقالوا: إن المفعول معه " اسم يصل الفعل إليه بواسطة تنوب عن مع في المعنى لا في العمل"<sup>(٢)</sup> فإذا قلنا: انطلقت وخالداً، فإنها تكون بتقدير: انطلقت مع خالد. لكن ثمة سؤال يعترضنا وهو: هل من فرق بين أداء الجملتين السابقتين؟ لنقل بعبارة أخرى هل من فرق بين واو المعية ومع؟

١. إن الفارق الرئيس بين الواو ومع، أن الواو حرف، والحرف كما يقولون " ما دل على معنى في غيره"<sup>(٣)</sup> أو هو " ما أبان عن معنى في غيره، ولم يكن أحد جزأي الجملة خلافاً للاسم والفعل"<sup>(٤)</sup>. أي أن معنى الحرف متوقف على تضامه مع كلمة أو كلمات أخرى، فتأتي الواو لتؤدي معنى في الجملة - بين جزأين من أجزائها - لما

(1)فاضل السامرائي، معاني النحو ٢/٢٠٤.

(2)ابن معط، الفصول الخمسون، ١٩٣.

(3)الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ٥٤.

(4)ابن بابشاذ، شرح المقدمة المحسبة، ١/١٢٥.

بينهما من ترابط في وقوع الحدث، وأعني بذلك المعية والعطف أو قد تأتي - في السياق - دالة على هيئة وقت وقوع الفعل؛ أي ما يسمى بالحال. هذه المعاني الثلاثة لا تفهم من الواو وحدها دون أن تنسبك في كلام. أما "مع" فهي اسم يدل على معنى في نفسه، حتى لو كان منفصلاً عن غيره.

والنحاة متفقون على اسميتها؛ يقول سيبويه: "وسألت الخليل عن معكم ومع، لأي شيء نصبتها؟ فقال: لأنها استعملت غير مضافة اسماً كجميع، ووقعت نكرة، وذلك قولك: جاء معاً وذهب معاً وقد ذهب معاً، ومن معه، صارت ظرفاً، فجعلوها بمنزلة أمام وقدام"<sup>(١)</sup>.

وذهب إلى ذلك ابن الشجري<sup>(٢)</sup>، ورضي الدين الاسترأبادي<sup>(٣)</sup> والمرادي<sup>(٤)</sup> وابن هشام<sup>(٥)</sup>.

ويعرف أبو حيان (مع) بقوله: "اسم لمكان الاصطحاب، أو وقته على حسب ما يليق بالمضاف، وتجرب (من)"<sup>(٦)</sup> مستدلاً على ذلك بقول سيبويه "ذهب من معه" وقوله تعالى: {هَذَا نِكْرٌ مِنْ مَعِي<sup>(٧)</sup>} أي؛ من قبلي<sup>(٨)</sup>. كما نقل عن الفراء قوله: "إن الفضل ليكون مع القوم ثم يقوم من معهم"<sup>(٩)</sup> وذهب ابن هشام إلى تسويغ اسميتها بأدلة أبي حيان السابقة نفسها<sup>(١٠)</sup>.

ولم أجد أحداً من النحاة قال بحرفيتها سوى أبي علي<sup>(١١)</sup> والنحاس<sup>(١٢)</sup>،

(1) سيبويه، الكتاب، ٢٨٧/٣.

(2) ابن الشجري، هو هبة الله بن علي بن محمد بن علي بن عبد الله بن الحسن أبو السعادات المعروف بابن الشجري، صنف: الأمالي، وكتاب الحماسة، وشرح اللمع لابن جني وغير ذلك توفي سنة ٥٤٢ هـ، انظر ترجمته في بغية الوعاة ٣٢٤/٢، ومعجم الأدباء ٢٨٢/١٩-٢٨٣. انظر رأيه في الأمالي ٢٥٠/١.

(3) انظر رأيه في شرح الكافية، ٣٨٤/٢.

(4) انظر رأيه في الجنى الداني، ٣٠٦.

(5) انظر رأيه في المغني، ٣٣٣/١.

(6) أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب ١٤٥٧/٣.

(7) سورة الأنبياء، آية ٢٤.

(8) انظر: أبا حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب ١٤٥٧/٣، حيث أثبتتها المحقق بفتح القاف وتسكين الباء وهو خطأ والصواب ما ترى.

الشاهد في الآية الكريمة على قراءة من جعل كلمة "ذكر" منونة وما بعدها حرف جر، حيث دخل حرف الجر على "مع" وهذا إثبات لاسميتها. وهي قراءة يحيى بن يعمر، وطلحة بن مصرف. انظر: العكبري، البيان والتبيين ٩١٠/٢، والزمخشري، الكشاف، ١٣٨/٤، وأبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ٢٨٤/٦.

(9) أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب، ١٤٥٧/٣.

(10) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ٤٣٩.

(11) انظر رأيه في أمالي ابن الشجري، ٣٧٤/١، ٥٨٣/٢.

(12) انظر رأيه في إعراب القرآن، للنحاس ١٩١/١، ٢١٣/٣، وانظر أيضاً: شفاء العليل ٤٨٧/١.



وقيداًها حينئذ بأن تكون ساكنة العين، وأنشد أبو علي في إسكانها قول الشاعر:

فَرِيثِي مِنْكُمْ وَهَوَايَ مَعَكُمْ      وَإِنْ كَانَتْ زِيَارَتُكُمْ لِمَامًا<sup>(١)</sup>

والذي جعله يقول بحرفيتها، أنها على حرفين فنزلها منزلة هل وبل وقد، ودفع ابن الشجري قول أبي علي بأن (مع) حرف جر لكنهم لما استعملوها اسماً ادخلوا عليها حرف الجر، وهي مع استعمالهم إياها اسماً، على حرفين بقيت ساكنة الآخر<sup>(٢)</sup>. وقد عد النحويون رأي أبي علي والنحاس فاسداً، يقول ابن عقيل: "وزعم بعضهم أن الساكنة العين حرف، وادّعى النحاس الإجماع على ذلك وهو فاسد، فإن سيبويه زعم أن ساكنة العين اسم"<sup>(٣)</sup>. أما رضي الدين الأستراباذي فقد وافق النحاس على ما ذهب إليه، يقول: "قال بعضهم، وهو الحق: هي في هذه اللغة حرف جر، إذ لا موجب للبناء فيه على تقدير الاسمية إلا وضع الحروف"<sup>(٤)</sup>.

### وفي حركة العين في (مع) قولان<sup>(٥)</sup>:

الأول: أن تكون مفتوحة العين، وهذا هو الغالب عليها، فقد وردت في القرآن الكريم في (١٦٠) مائة وستين موضعاً، مائة وتسعة وأربعون موضعاً منها مفتوحة العين، وأحد عشر موضعاً جاءت مكسورة العين حيث إنها أضيفت إلى ياء المتكلم<sup>(٦)</sup>.

الثاني: أن تكون ساكنة العين وقد عدها سيبويه ضرورة، ومثل لها بقول الشاعر:

فَرِيثِي مِنْكُمْ وَهَوَايَ مَعَكُمْ      وَإِنْ كَانَتْ زِيَارَتُكُمْ لِمَامًا<sup>(٧)</sup>

(1) البيت منسوب لجرير في الديوان ٢٢٥، ومنسوب للراعي النميري في الكتاب، ٢٨٧/٣، وبلا نسبة في أمالي ابن الشجري، ٣٧٥/١، ٥٨٤/٢، والجنى الداني ٣٠٦، ووصف المباني، ٣٢٩.  
\* اللمام: الشيء اليسير.

(2) انظر: ابن الشجري، أمالي ابن الشجري، ٣٧٥/١.

(3) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ٦٧/٢.

(4) الأستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب، ٣١٥/٣.

(5) انظر: سيبويه، الكتاب، ٢٨٧/٣، وابن الشجري، أمالي ابن الشجري، ٣٧٥/١، ٥٨٤/٢، وأبا حيان، ارتشاف الضرب، ١٤٥٧/٣، والمرادي، الجنى الداني، ٣٠٥-٣٠٦، وابن هشام، مغني اللبيب، ٤٣٩.

(6) انظر: إسماعيل عمارة وعبد الحميد مصطفى السيد، معجم الأدوات والضمائر في القرآن الكريم، ٥٧٠-٥٧٣، وفاضل السامرائي معاني النحو، ٢١٠/٢.

(7) سبقت الإشارة إليه في الصفحة ذاتها.

إلا أن معظم النحاة خالفوا سيبويه فقالوا: إنها لغة ربيعة و غنم فهم بينونها على السكون قبل متحرك، ويكسرون قبل ساكن، فيقولون " مع زيد" فإذا لاقت ساكناً بعدها، كسروا عينها، نحو: كنت مع القوم<sup>(١)</sup>.

أما إن كانت (مع) مفتوحة العين وهو المشهور فيها، فتفتح إن وليها متحرك وتبقى مفتوحة، وإن وليها ساكن<sup>(٢)</sup>.

واختلف في " مع" أهي معربة أم مبنية؟ والجمهور على أنها معربة في جميع أحوالها وكل لغاتها، فإن كانت مفتوحة العين فهي منصوبة على الظرفية وإن كانت ساكنة العين فهي للضرورة على رأي سيبويه أو أنها لغة ربيعة و غنم فحسب<sup>(٣)</sup>.

أما الرأي الآخر فيقول: إنها معربة إذا انتصبت، مبنية إذا سكنت وهذا رأي الكسائي، واختاره المتأخرون من النحاة<sup>(٤)</sup>.

وتستعمل (مع) مضافة فتكون<sup>(٥)</sup>: ظرفاً دالاً على مكان نحو قوله تعالى: {قُلْ تَهَيَّؤُوا لِلَّذِينَ يَدْعُونَ إِلَى السَّلَامِ وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ وَاللَّهُ مَعَكُمْ<sup>(٦)</sup>} أو زمان نحو: جئتك مع العصر، أو تكون مرادفة لـ " عند" نحو قوله تعالى: {هَذَا ذِكْرٌ مِنْ مَعِيَ<sup>(٧)</sup>}.

كما تستعمل مفردة - وذلك إذا أفردت عن الإضافة - فتنون - والأكثر حينئذ أن تكون حالاً نحو: قام زيدٌ وعمرٌ معاً. وقد تقع خبراً للمبتدأ وهو قليل نحو قول الشاعر:

أَفِيضُوا بَنِي حَرْبٍ وَأَهْوَأُونَا مَعاً وَأَرْحَامَنَا مَوْصُولَةً لَمْ تُقْضَبِ<sup>(٨)</sup>

واختلف النحاة في حركة (مع) إذا نونت فذهب الخليل وسيبويه، وصححه أبو حيان: إلى أن فتحها إعراب كما في حال الإضافة، والكلمة ثنائية اللفظ حين الإفراد،

(1) انظر: الأستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب، ٣/٣١٤ - ٣١٥.

(2) انظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ٢/٦٧.

(3) انظر: سيبويه، الكتاب، ٣/٢٨٧، والجنى الداني ٣٠٦، ومغني اللبيب ٤٣٩، وأمالي ابن الشجري، ٢/٤٨٥، وجمع الهوامع، ٢/١٦٨ - ١٧٠، شرح كافية ابن حاجب ٣/٣١٢.

(4) انظر: ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ٣/١٣٣.

(5) انظر: ابن هشام مغني اللبيب، ٤٣٩.

(6) سورة محمد، الآية ٣٥.

(7) سبقت الإشارة إليه ص ٣١.

(8) البيت منسوب لجندل بن عمرو في شواهد المغني للسيوطي ٢/٧٤٦، والدرر اللوامع ١/١٨٦، وبلا نسبة في الجنى الداني ٣٠٧، ومغني اللبيب ٤٣٩، والهمع ٢/١٦٩. \*تقضب: تقطع

وحال الإضافة." أما يونس والأخفش فذهبا إلى أن الفتحة فيها كفتحة تاء "فتى"، لأنها حين أفردت ردت إليها لامها المحذوفة<sup>(١)</sup>، وتبعهما في ذلك ابن مالك والأستراباذي<sup>(٢)</sup>، فهم يرون أنها ثلاثية الوضع في حين يراها الخليل وسيبويه بأنها ثنائية الوضع.

وقد فرق النحويون بين (مع) في حال أفرادها و(جميعاً) من حيث المعنى. فذهب ثعلب<sup>(٣)</sup> إلى أن هناك فرقاً بين قولنا: قام زيد وعمرو معاً، وقام زيد وعمرو جميعاً، فالجملة الأولى تعني أن القيام وقع منهما في وقت واحد، أما قام زيد وعمرو جميعاً، يجوز أن يكون القيام منهما في وقت واحد، ويجوز أن يكون وقع في وقتين<sup>(٤)</sup>. وقد أخذ برأيه ابن الشجري والأستراباذي، وأبو حيان الأندلسي<sup>(٥)</sup>.

أما ابن مالك فقد ذهب إلى أن (مع) في الأفراد مساوية لمعنى "جميع"<sup>(٦)</sup>.

وصفوة القول في (مع) أنها اسم تستخدم للمكان أو الزمان. والأكثر أن تكون للمكان، وقد وردت في القرآن الكريم في (١٦٠) مائة وستين موطناً كلها للمكان، أما واو المعية فهي حرف يدل على المصاحبة والاقتران.

ويفرق فاضل السامرائي بين معنى الواو ومع في التعبير يقول:

١. "ولذا قد يختلفان في المعنى وفي ورودهما في التعبير. ومن ذلك على سبيل المثال قوله تعالى {فَاسْتَقَمَّ كَمَا أَمَرْتِ وَمَنْ تَابَ مَعَكَ<sup>(٧)</sup>} فهناك فرق بين قولك (ومن تاب معك) وقولنا (ومن تاب وإياك) فمعنى (من تاب معك) هنا من تاب كائناً معك، أو صائراً معك فهي مكان، ولو أبدل الواو بها لتغير المعنى، فلو قال (ومن تاب وإياك) لكان المعنى أنكما اقترنتما في التوبة أي تبتما في وقت واحد"<sup>(٨)</sup>.

٢. وما دمنا توصلنا إلى أن (مع) اسم فلها إعراب بخلاف الواو فلا تحتل موقعاً إعرابياً. فقد تعرب (مع) ظرفاً أو خبراً أو حالاً كما مر.

- 
- (1) انظر المرادي، الجني الداني، ٣٠٧، وهمع الهوامع ١٦٩/٢ - ١٧٠، وارتشاف الضرب، ١٤٥٩/٣.  
(2) انظر شرح التسهيل لابن مالك ٥٣٦/٢، وشرح كافية ابن الحاجب للأستراباذي، ٣١٤/٣.  
(3) هو أحمد بن يحيى بن يسار الشيباني، أبو العباس ثعلب، إمام الكوفيين في النحو واللغة، ولد سنة ٢١٠هـ، وتوفي سنة ٢٩١هـ. انظر ترجمته في بغية الوعاة ٣٩٦/١ - ٣٩٨.  
(4) انظر رأيه في الجني الداني ٣٠٨.  
(5) انظر: أمالي ابن الشجري ٣٧٥/١، وشرح كافية ابن الحاجب، ٣١٤/٣، وارتشاف الضرب ٤٥٧/٣.  
(6) انظر ابن مالك، أوضح المسالك، ١٣٣/٣، والجني الداني، ٣٠٨، وهمع الهوامع ١٧٠/٢.  
(7) سورة هود، الآية ١١٢.  
(8) فاضل السامرائي، معاني النحو، ٢١٠/٢.

٣. " قد تكون (مع) للمساعدة والإعانة نحو " إن الله مع الصابرين" ونحو " إنني معكما أسمع وأرى" ولا تكون الواو لهذا المعنى"<sup>(١)</sup>.

فالواو وإن أفادت معنى "مع" لكنها لا تطابقها تماماً في الأداء، فكل معنى خاص دقيق يصعب علينا فهمه إلا في موضعه. جاء في (التطور النحوي):

" وأظن القدماء من النحويين أصابوا في رأيهم أن الواو في مثل (ما أنت والكلام) تؤدي معنى (مع) وتعمل النصب وفي تسميتهم إياها واو المعية، مع أن أصلها وأصل عملها غامض جداً... وواو المعية تستعمل في الجمل الكاملة أيضاً نحو (استوى الماء والخشبة) أي كان سطح الماء في مستوى الخشبة، فمعنى الواو في هذا المثال، وفي أكثر الأمثلة الفصيحة، لا يطابق معنى (مع) تماماً بل هو أخص منه لأن الواو ترمز إلى شيء من تأثير الاسم السابق لها فيما بعده أو التأثير به"<sup>(٢)</sup>.

### هل باب المفعول معه من باب الاتساع؟ أم أنه مقيس؟

وقف النحاة من هذه المسألة موقفين متباينين، فقد ذهب أكثر البصريين إلى أن النصب في هذا الباب قياس على مجرى نصب المصدر والظرف ونحوهما لصحة معناه، وصحة عامل النصب فيه، وكثرة مجيئه، وهو مفعول كسائر المفاعيل<sup>(٣)</sup>.

أما الطائفة الأخرى من النحاة فقد قصرته على السماع " وألا يقال منه إلا ما قالته العرب؛ لما يتضمن من وضع الحرف في غير موضعه. فإن الواو أصلها العطف، وجعلها بمعنى "مع" اتساع، لا سيما والنصب بعدها بالعامل الذي قبلها. وكل ذلك خروج عن القياس، فيقتصر به على السماع"<sup>(٤)</sup>.

والموقف الأول عليه أكثر النحاة فقد ذهب الأخفش وأبو علي الفارسي إلى القياس، وحجة الأخفش أن الواو في التعدية بمنزلة إلا في الاستثناء فكما لا يقتصر في الاستثناء على المسموع فكذلك المفعول معه، والحجة الثانية أنه من جملة المفاعيل فكما أنها لا يقتصر فيها على المسموع، فكذلك الشأن في المفعول معه<sup>(٥)</sup>. وبمثل ذلك قال الأنباري: " وهذا الباب، من النحويين من يجري فيه القياس، ومنهم من يقصره على

(1)فاضل السامرائي، معاني النحو، ٢/٢١١.

(2)برجشتراستر، التطور النحوي، ٨٥.

(3)انظر: العلائي، الفصول المفيدة، ٢٠٠، وشرح ألفية ابن معط، ٥٨٨.

(4)العلائي، الفصول المفيدة، ٢٠٠.

(5)انظر: ابن يعيش، شرح المفصل ١/٤٤٨، الأسترابادي، شرح كافية ابن الحاجب، ٤٥/٢.

السماع، والأكثر على القول الأول<sup>(١)</sup>، وصحح هذا الرأي السلسيلي<sup>(٢)</sup> والأشموني<sup>(٣)</sup> والسيوطي<sup>(٤)</sup>.

واختلف النحاة الذين أخذوا بالقياس، فمنهم من اشترط القياس فيما يصلح فيه العطف فقط، وما لم يصلح فيه العطف يقتصر به على السماع، لأن المجاز لا يقاس عليه، ومنهم من جعله ينقاس في كل ما جاز فيه العطف حقيقة أو مجازاً<sup>(٥)</sup>.

"ومذهب الفارسي عدم القياس إلا فيما صلح فيه العطف فلا يجيز: جلست والسارية، ولا جلست وطلوع الشمس، ولا قام زيد وعمراً، وإن كان قد سمع فيما هو بمعناه إلا أنه لا يقيس"<sup>(٦)</sup>، أما المبرد فقد جعله مقيساً في كل اسم وقع بعد واو المعية، حيث يكون مسبباً عما قبله، نحو: جاء البرد والطيالسة، فالبرد سبب في مجيء الطيالسة<sup>(٧)</sup>.

ونسب أبو حيان إلى الجرمي والسيرافي أنهما قالوا بما قاله المبرد<sup>(٨)</sup> ونسب إلى الشلوبين أنه يجيز القياس فيما لا يصلح فيه العطف نحو: ما زلت أسير والنيل، لكنه قيده في ألفاظ محدودة كالاستواء والمجيء والصنع، وفي كل لفظة سمعت<sup>(٩)</sup>، أما أبو حيان فجعله مقيساً على ما سمع في معناه، فيقيس وصل على جاء، ووافق على استوى، وفعلت على صنعت<sup>(١٠)</sup>.

ومن النحاة الذين قصروا المفعول معه على السماع ابن الشجري حيث يقول في أماليه: "إن هذا الفن متسع في كلام العرب، يقدرون للثاني ما يصلح حمله عليه، ولا يخرج به المراد بالأول" واستدل على ذلك بقول المتنبي:

وَقَدْ كَانَ يُدْنِي مَجَلْسِي مِنْ سَمَائِهِ أَحَادِيثُ فِيهَا بَدْرَهَا وَالْكَوَاكِبِ<sup>(١١)</sup>

(1) الأنباري، أسرار العربية، ١٠٩.

(2) انظر: السلسيلي، شفاء العليل، ٤٩٤.

(3) انظر: الأشموني، شرح الأشموني، ٥٠١/١.

(4) انظر: السيوطي، المطالع السعيدة، ٢٣٤.

(5) انظر: أبا حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب، ١٤٩٤/٣، والعلائي، الفصول المفيدة، ٢٠١.

(6) انظر: شرح جمل الزجاجي، ٤٦٦-٤٦٧، أبا حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب، ١٤٩٤/٣، وانظر:

العلائي، الفصول المفيدة، ٢٠١.

(7) انظر: أبا حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب ١٤٩٤/٣.

(8) المصدر السابق، ١٤٩٤/٣، والسيوطي، همع الهوامع، ١٧٦/٢.

(9) نفسه، ١٤٩٤/٣.

(10) انظر: المصدر نفسه، الصفحة ذاتها، والسيوطي همع الهوامع، ١٧٦/٢.

(11) العكبري، شرح ديوان المتنبي، ٨٣/١.

فقال: "لا بد من تقدير فعل ينصب الكواكب، لأن الخصال لا توصف بالمحادثة، وتقديره: وأستضيء الكواكب، أي أستفيد من فضائله، وأقتبس من محاسنه"<sup>(١)</sup>.

لكن ابن الشجري عندما منع أن تكون الكواكب... مفعولاً معه" قيّد ذلك حيث جعل المقصود بالكواكب خصال سيف الدولة، وفي رأبي أنه من الصعب حصر الشاعر فيما يريد. وذهب ابن أبي الربيع إلى القول بأن المفعول معه لا يقال منه إلا ما قالته العرب<sup>(٢)</sup>.

أما ابن مالك فقد لخص القضية برمتها حين قال:

وَفِي النُّحَاةِ مَنْ أَبِي القِيَّاسِ فِي ذَا البَابِ فَهُوَ بِالسَّمَاعِ يَكْتَفِي<sup>(٣)</sup>

لكنه عندما شرحه اكتفى بالقول: "من النحويين من يجيز القياس في النصب على المفعول معه، ومنهم من لا يجيزه"<sup>(٤)</sup> فهو يقرّ بوجود خلاف في هذه المسألة لكنه لا يعطي حكماً فيها، إلا أن الأشموني عندما شرح ألفية ابن مالك قال: "وذهب أبو الحسن الأخفش إلى أن هذا الباب سماعي، وذهب غيره إلى أنه مقيس في كل اسم استكمل الشروط، وهو ما اقتضاه إيراد الناظم، وهو الصحيح"<sup>(٥)</sup>.

(1) ابن الشجري، أمالي ابن الشجري، ٣/٨١.

(2) انظر: ابن أبي الربيع، الملخص، ١/٣٧٧.

(3) ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ٦٩٦.

(4) المصدر نفسه، ٦٩٩.

(5) الأشموني، شرح الإسموني، ١/٥٠١.

## المبحث الثاني

ناصب المفعول معه واختلاف النحاة فيه

## ناصب المفعول معه واختلاف النحاة فيه:

لعل من أبرز التراكيب التي يبدو فيها اختلاف النحاة جلياً جملة المفعول معه، إذ نرى أن الخلاف قد دب بين البصريين أنفسهم فضلاً عن الخلاف بين البصريين والكوفيين. وموطن الخلاف في أكثر من مسألة من مسائل جملة المفعول معه، إلا أن المسألة التي اتضح فيها ذلك، هي عامل النصب في المفعول معه بعد الواو، فاختلّفوا على خمسة أقوال:

الأول: مذهب سيبويه وهو رأي جمهور البصريين وعليه الفارسي<sup>(١)</sup> والجرجاني<sup>(٢)</sup> في أحد قوليه، أن العامل الفعل المتقدم أو ما أشبهه بوساطة الواو.

قال سيبويه: " هذا باب ما يظهر فيه الفعل وينتصب فيه الاسم لأنه مفعول معه... والواو لم تغير المعنى، ولكنها تعمل في الاسم ما قبلها"<sup>(٣)</sup>.

وقد علل البصريون ذلك بقولهم: " إنما قلنا إن العامل هو الفعل وذلك لأن هذا الفعل وإن كان في الأصل غير متعد إلا أنه قوي بالواو فتعدى إلى الاسم فنصبه كما عدّي بالهمزة في نحو " أخرجت زيداً" وكما عدي بالتضعيف نحو " خرجت المتاع" وكما عدي بحرف الجر نحو " خرجت به" إلا أن الواو لا تعمل، لأن الواو في الأصل حرف عطف، وحرف العطف لا يعمل، وفيه معنيان العطف معنى الجمع، فلما وضعت موضع " مع" خلّعت عنها دلالة العطف وأخلصت للجمع"<sup>(٤)</sup>.

وتوضيح ذلك أنك إذا قلت: ما صنعت وزيداً، فإن زيداً ينتصب بالفعل " صنعت" بواسطة الواو، وذلك أنك لما قلت: ما صنعت، لم يمكنك أن تعديه إلى " زيد" وتوقعه عليه، إذ لا تقول: أي شيء صنعت زيداً... فلما جئت بالواو متوسطاً بينهما أوصلت الفعل قبلها إلى الاسم بعدها فقلت: ما صنعت وزيداً"<sup>(٥)</sup>.

وقد جعل النحاة " الواو" في المفعول معه مثل " إلا" في أسلوب الاستثناء فكما نصب الاسم في باب الاستثناء بالفعل المتقدم بواسطة (إلا) فكذلك الحال في المفعول معه. فهو منصوب بالفعل المتقدم بواسطة الواو. جاء في الإنصاف " ونظير ما نحن

(1) انظر: الأسترابادي، شرح كافية ابن الحاجب ٣٧/٢.

(2) انظر: عبد القاهر الجرجاني، كتاب المقتصد في شرح الإيضاح، ٦٥٩/١.

(3) سيبويه، الكتاب، ٢٩٧/١.

(4) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف ٢٤٨/١-٢٤٩.

(5) انظر: السيرافي، شرح أبيات سيبويه ٢٩٧/١، والجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، ٦٥٩-٦٦٠.



فيه من كل وجه نصيبهم الاسم في باب الاستثناء بالفعل المتقدم بتقوية (إلا) فكذلك ها هنا: المفعول معه منصوب بالفعل المتقدم بتقوية الواو، وهذا هو المعتمد عند البصريين<sup>(١)</sup>.

وقد فصل ابن يعيش القول في هذه المسألة حيث يقول: " ولم تكن الواو اسماً يعمل فيه الفعل كما عمل في " مع" النصب، فانتقل العمل إلى ما بعد الواو كما صنعت في الاستثناء. ألا ترى أنك إذا استثنيت باسم أثر فيه الفعل، نحو: " قام القوم غير زيد"، نصبت " غير" بالفعل قبله؛ لأنه اسم يعمل فيه العامل.

فإذا جئت بـ " إلا"، وقلت: " قام القوم إلا زيداً" انتقل العمل إلى ما بعد، " إلا" لأن " إلا" حرف لا يعمل فيه الفاعل<sup>(٢)</sup>. ثم يأخذ ابن يعيش بإبطال المذاهب الأخرى في نصب المفعول معه، ليصل إلى القول بأن الصواب ما ذهب إليه سيبويه من أن العامل هو الفعل<sup>(٣)</sup>.

ويذهب الرضي في شرح الكافية إلى ما ذهب إليه سيبويه في أن الناصب للمفعول معه هو الفعل، ويتشدد في ذلك، حيث يبطل الآراء الأخرى ويفندها يقول: " اعلم أن مذهب جمهور النحاة أن العامل في المفعول معه: الفعل أو معناه بتوسط الواو التي بمعنى "مع"<sup>(٤)</sup>. وإلى ذلك ذهب السيوطي. يقول: " في ناصب المفعول معه أقوال: أحدها: وهو الأصح: أنه ما تقدمه من فعل أو شبهه<sup>(٥)</sup>.

أمّا صاحب الإنصاف فيبعد أن فرغ من عرض آراء النحاة في عامل النصب أخذ يفندها واحداً تلو الآخر، حتى وصل إلى إثبات ما اختاره سيبويه والجمهور. يقول: " إن الفعل المتقدم لازم، فلا يجوز أن يعمل في المفعول معه " قلنا": إلا أنه تعدى بتقوية الواو، فخرج عن كونه لازماً<sup>(٦)</sup> وهو برده هذا يستعين بكلمات البصريين في ردهم على الكوفيين.

وقد أشار ابن مالك إلى هذا العامل في ألفيته حيث قال:

(1) الأتباري، الإنصاف في مسائل الخلاف ٢٤٨/١-٢٤٩. (2) ابن يعيش، شرح المفصل، ٤٣٩/١. (3) المصدر نفسه، ٤٤٠/١. (4) الرضي، شرح كافية ابن الحاجب، ٣٧/٢. (5) السيوطي، همع الهوامع، ١٧٦/٢. (6) الأتباري، الإنصاف ٢٥٠/١، وانظر: أسرار العربية، ١٠٨.

بما من الفعل وشبهه سبق      ذا النصب لا بالواو في القول الأحق<sup>(١)</sup>

والواقع أن النحويين استقصوا المواضع التي ينتصب فيها الاسم بعد واو المعية، فوجدوا أنها المواضع التي يتقدمها فعل ظاهر أو مقدر، أو ما تضمن معناه، أو كان ما بعد الواو لا يصلح أن يكون معطوفاً على ما قبلها.

فمما سبق بفعل ظاهر قولهم: ما زلت أسير والنيل، أي: مع النيل، وجاء البرد والطيارة، أي: مع الطيارة. واستشهد سيبويه بقول الشاعر:

فَكُونُوا أَنْتُمْ وَبَنِي أَبِيكُمْ      مَكَانَ الْكَلْبِيِّينَ مِنَ الطَّحَالِ<sup>(٢)</sup>

أي: مع بني أبيكم. وقال كعب بن جميل:

وَكَانَ وَإِيَّاهَا كَحَرَّانَ لَمْ يُفُقْ      عَنِ الْمَاءِ، إِذْ لِقَاؤُهُ حَتَّى تَقْدَدَا<sup>(٣)</sup>

أي: معها.

والذين قالوا بإعمال الفعل اختلفوا على قسمين<sup>(٤)</sup>؛ فمنهم من أجاز إعمال الفعل اللازم أو المتعدي على السواء، وهم الأكثرية، نحو: لو خليت والأسد لأكلك. و"لو تركت الناقةً وفصيلها لرضعها".

والقسم الثاني أن العامل في المفعول معه لا يكون إلا فعلاً لازماً، لئلا يلتبس بالمفعول به، فلا يقال: ضربتك وزيداً على أنه مفعول معه.

وفي رأيي أن حد الفعل بكونه لازماً يخالف كثيراً من الأمثلة والشواهد السابقة، لذا قد يكون الفعل لازماً أو متعدياً، ومن ادعى بالقول إن ذلك يلبس المفعول معه بالمفعول به، يرد عليه بأن المفعول معه كما أشرنا في تعريفه ما كانت فيه الواو بمعنى مع، والسياق كفيلاً بإيضاح القصد.

أما ما ينتصب على تقدير فعل مضمَر فهو في المواضع التي يكثر فيها استخدام أدوات الاستفهام خاصة (ما) و(كيف). كقولك: ما أنت وزيداً؟ وكيف أنت وزيداً؟ واستشهد بقول الشاعر:

(1) ابن مالك، ألفية ابن مالك، ٣١.

(2) سبقت الإشارة إليه، ص ٢٠.

(3) سبقت الإشارة إليه، ص ٢٩.

(4) انظر: أبا حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب، ٣/٤٨٣، وجمع الهوامع للسيوطي ٢/١٧٦، وحاشية الصبان، ١٩٦/٢.

فما أنتَ والسَّيْرَ، في مَثَلٍ بِرَّحْ، بالذِّكْر الضَّابِطِ<sup>(١)</sup>

أي: ما كنتَ والسير .

وكذلك استشهد بقول الشاعر:

أزْمَانَ قَوْمِي وَالْجَمَاعَةَ كَالَّذِي مَنَّعَ الرَّحَالَهَ أَنْ تَمِيلَ مَمِيلًا<sup>(٢)</sup>

كأنه قال: أزمان كان قومي والجماعة. قال سيبويه: " وأما الاستفهام فإنهم أجازوا فيه النصب؛ لأنهم يستعملون الفعل في ذلك الموضع كثيراً، يقول: ما كنت؟ وكيف تكون؟ إذا أرادوا معنى (مع) ومن ثم قالوا: أزمان قومي والجماعة، لأنه موضع يدخل فيه الفعل كثيراً. يقولون: أزمان كان، وحين كان"<sup>(٣)</sup>.

ومع وجود الأمثلة والشواهد السابقة إلا أن سيبويه يقول: " وهو قليل في كلام العرب، ولم يحملوا الكلام على "ما" ولا "كيف" ولكنهم حملوه على الفعل، على شيء لو ظهر حتى يلفظوا به لم يُنْقَضْ بما أرادوا من المعنى حين حملوا الكلام على ما وكيف، كأنه قال: كيف تكون أنت وقصعة" من تريد، وما كنت وزيداً، لأن كنت وتكون يقعان ها هنا كثيراً ولا ينقضان ما تريد من معنى الحديث"<sup>(٤)</sup>.

أما عن إعمال كان الناقصة في المفعول معه ففي ذلك خلاف فقال قوم ومنهم أبو علي الشلوبين بعدم إعمالها لأنها ليس فيها معنى حدث تعدى بالواو<sup>(٥)</sup>. والجمهور يقولون بإعمالها؛ لأنها مشتقة، ولأنها تدل على معنى سوى الزمان<sup>(٦)</sup>، قال الشاعر:

فَأَلَيْتُ لَا أَنْفَكُ أَحَدُو قَصِيدَةٍ تَكُونُ وَإِيَّاهَا بِهَا مَثَلًا بَعْدِي<sup>(٧)</sup>

حيث نصب (إياها) مفعولاً معه والعامل الفعل (تكون)

(1) البيت لأسماء بن الحارث بن حبيب الهذلي، في ديوان الهذليين، ١٩٥/٢، والكتاب، ٣٠٣/١

\* المثلث: القفر الذي يتلف فيه من سلكه

\* الضابط: القوي.

\* الذكر: الجمل

(2) سبقت الإشارة إليه ٢١.

(3) سيبويه، الكتاب ٣٠٥/١.

(4) المصدر السابق، ٣٠٣/١.

(5) انظر: أبا حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب، ١٤٨٤/٣، والسيوطي، همع الهوامع ١٧٦/٢.

(6) انظر: السيوطي: همع الهوامع، ١٧٧/٢.

(7) البيت لأبي ذؤيب الهذلي، في شرح ديوان الهذليين، ١٥٩/١، وفي شرح أشعار الهذليين للسكري ٢١٩/١،

وبلا نسبة في همع الهوامع، ٢١١/١، ١٧٧/٢.

وبين ابن مالك أن النصب في نحو: مالك وزيداً؟ وما شأنك وعمراً؟ — (كان) مضمره قبل الجار، أو بمصدر (لايس) بعد واو خلافاً للسيرافي وابن خروف<sup>(١)</sup>، وذكر أبو حيان أنهما وابن طاهر كانوا يقدرون الفعل (لايس) لا مصدره بعد الواو. قال: " وهذا التقدير وتقدير المصدر يخرج منه عن أن يكون مفعولاً معه، ويتعين أن يكون مفعولاً به"<sup>(٢)</sup>.

وأشار الزمخشري وابن مالك إلى أن النصب على تقدير فعل بعد أدوات الاستفهام رواية عند العرب، وأن بعض النحويين قد قصروه على السماع، وأن آخرين قد قاسوه<sup>(٣)</sup>.

وقد عبر ابن مالك عن إضمار كان بعد ما وكيف بقوله:

وَبَعْدَ مَا اسْتَفْهَمَ أَوْ كَيْفَ نَصَبَ      يَفْعَلُ كَوْنُ مُضْمَرِ بَعْضِ الْعَرَبِ<sup>(٤)</sup>

وفي قول ابن مالك " بعض العرب" إشارة إلى أن الاسم الواقع بعد الواو التي بمعنى " مع" المسبوقة بـ "ما" و " كيف" الأكثر في كلام العرب وروده مرفوعاً، وقد عرض صاحب الكتاب شواهد لذلك:

يقول المخبل

يا زبرقانُ أبا بني خلفٍ      ما أنتَ ويَبَّ أبيكَ والفخر<sup>(٥)</sup>

فقد جعل الاسم بعد (الواو) مرفوعاً علماً بأنها سبقت بما الاستفهامية.

ويقول جميل:

وأنتَ امرؤٌ من أهل نجدٍ وأهلنا      تهامٍ فما النَّجْدِيُّ والْمَتَغَوْرُ<sup>(٦)</sup>

فقد عطف المتغور على النجدي

وقال آخر:

(1) ابن مالك، تسهيل الفوائد، ٩٩، وشرح الكافية الشافية، ٦٨٥

(2) أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب، ١٤٨٨/٣.

(3) انظر: الزمخشري، المفصل، ٥٨-٥٩، وشرح الكافية الشافية، ٦٨٩.

(4) ابن مالك، ألفية ابن مالك، ص ٣١.

(5) الكتاب، ٢٩٩/١.

\* ويب أبيك: تحقير له وتصغير، ويب كلمة مثل ويل

(6) المصدر السابق، ٢٩٩/١.

\* المتغور: الذي نزل الغور

وكنْتَ هناك أنتَ كريمَ قيسٍ فما القَيْسِيُّ بعدَكَ والفَخَارُ<sup>(١)</sup>

ويقول زياد الأعجم:

تكلفني سويق الكرم جرمٌ وما جرم وما ذاك السَّوِيقُ<sup>(٢)</sup>

وقد أيد ذلك الزمخشري "وأما قولك: ما أنت وعبد الله، وكيف أنت وقصعة من ثريد، فالرفع، إلا عند ناس من العرب ينصبونه على تأويل ما كنت أنت وعبد الله، وكيف أنت وقصعة من ثريد"<sup>(٣)</sup>.

وفي نوع كان بعد ما وكيف الاستفهاميتين مقدره أو ظاهرة خلاف. فقد ذهب ابن خروف إلى أنها فعل ناقص، وعلى هذا يكون اسم الاستفهام وهو (ما)، أو كيف - في محل نصب خبر مقدم<sup>(٤)</sup>، وبذلك قال أبو حيان الأندلسي وصححه<sup>(٥)</sup>. ولقد أخذ بذلك الأشموني حيث وضع اسم كان وخبرها في هذه الوضع فقال: (الأصل: ما تكون وزيداً... فاسم كان مستكن، وخبرها ما تقدم عليها من اسم استفهام<sup>(٦)</sup>). وذكر ابن الخشاب أنهم أجروا (كان) الظاهرة والمقدرة ههنا مجرى الأفعال الحقيقية في نصب المفعول معه<sup>(٧)</sup>.

أما أبو علي الفارسي فذهب إلى أن كان تامة<sup>(٨)</sup>، وعلى هذا يكون فاعلها ضميراً مستتراً فيها، وأما (كيف) ففي محل نصب حال، وما تكون نائبة عن مصدر يقع مفعولاً مطلقاً، وتقدير الكلام: أي كون من الأكوان كنت وزيداً، وروى أبو حيان عن أبي علي الشلوبين وابن بقي<sup>(٩)</sup> أنها التامة<sup>(١٠)</sup>.

وقد جعل سيبويه تقدير الفعل الذي ينصب ما بعد الواو "كان" بعد "ما" الاستفهامية، و"يكون" بعد "كيف" وسوغ ذلك سيبويه بقوله "والشيء إذا كثر وقوعه

(1) الكتاب، ٣٠٠/١.

(2) المصدر السابق، ٣٠١/١.

\* السويق: طعام يتخذ من مدقوق الحنطة والشعير، وسويق الكرم هنا: الخمر

(3) الزمخشري، شرح المفصل، ٤٤٤/١-٤٤٥.

(4) ابن مالك، أوضح المسالك، ٢١٢/٢.

(5) أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب، ١٤٨٩/٣.

(6) الأشموني، شرح الأشموني، ٤٩٧/١.

(7) انظر ابن الخشاب، المرتجل، ١٠٤.

(8) انظر: رأيه في ارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي ١٤٨٩/٣.

(9) هو أحمد بن يزيد بن عبد الرحمن القرطبي، توفي سنة ٦٢٥، انظر بغية الوعاة ٣٩٩/١.

(10) أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب، ١٤٨٩/٣.

في موضع، جاز حذفه تخفيفاً وصار كأنه منطوق به<sup>(١)</sup>. ورد المبرد تقدير سيبويه، وقال لا معنى لتخصيصه "ما" بالماضي و"كيف" بالمستقبل<sup>(٢)</sup> إلا أن السيرافي أجاب على المبرد بقوله: "لم يقصد سيبويه بتمثيله التخصيص، وإنما أراد التمثيل على الوجه الممكن، والتمثيل ليس حداً يتجاوز"<sup>(٣)</sup>.

كما رد ابن ولاد<sup>(٤)</sup> على المبرد، فقال: "إنه لا يجوز إلا ما قدره سيبويه، لأن (ما) دخلها معنى التحقير والإنكار، إذ يقال لمن أنكر عليه مخالطة زيد أو ملاسته: "ما أنت وزيداً" لا لمن يقع منه ذلك، ولا ينكر إلا ما ثبت واستقر دون ما لم يقع، وليست لمجرد الاستفهام.

وأما كيف فعلى بابها من الاستفهام، والمعنى: كيف تكون إذا وقع كذا، أي على أي حال؛ لكون الاستفهام إنما يكون عن المستقبل<sup>(٥)</sup>.

وبين ابن مالك أن النصب في نحو: مالك وزيداً؟ وما شأنك وعمراً؟ بـ (كان) مضمرة قبل الجار (المضاف)، أو بمصدر (لابس) بعد الواو خلافاً للسيرافي وابن خروف<sup>(٦)</sup>، وذكر أبو حيان أنهما وابن طاهر كانوا يقدرون الفعل (لابس) لا مصدره بعد الواو، إلا أن هذا التقدير كما يقول أبو حيان يخرج عن أن يكون مفعولاً معه، ويتعين أن يكون مفعولاً به<sup>(٧)</sup>. أما ابن هشام فقد قدر الفعل بعد (ما) بـ "تكون" وبعد (كيف) بالفعل "تصنع"<sup>(٨)</sup>.

وأما ما يتضمن معنى الفعل

١. اسم الفاعل كقول القائل: زيدٌ سائرٌ والطريق.

٢. اسم المفعول كقول الشاعر

(1) سيبويه الكتاب، ٣٠٥/١.  
(2) الأستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب، ٤٣/٢ - ٤٤.  
(3) المصدر السابق، ٤٤/٢.  
(4) ابن ولاد، هو: أحمد بن محمد بن ولاد وهو الوليد بن محمد النحوي، صنف المقصور والممدود وانتصار سيبويه على المبرد توفي سنة ٣٣٢هـ. بغية الوعاة ٣٨٦/١.  
(5) انظر: أبا حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب ١٤٨٩/٣، والسيوطي الهمع، ١٨١/٢.  
(6) انظر: ابن مالك، تسهيل الفوائد، ٩٩.  
(7) انظر: أبا حيان، ارتشاف الضرب، ١٤٨٨/٣.  
(8) انظر: ابن هشام، أوضح المسالك ٢١٠/٢.

لا تَحْسَبَنَّكَ أَثْوَابِي فَقَدْ جُمِعَتْ      هذا رَدَائِي مَطْوِيًّا وَسِرْبَالًا<sup>(١)</sup>

فسربالاً: نصب على المفعول معه، والعامل فيه اسم المفعول (مطويًا) لا " هذا" خلافاً لأبي علي الفارسي في تجويزه الأمرين<sup>(٢)</sup>.

٣. المصدر، كقولك: "أعجبنى سيرك والنيل"

٤. اسم الفعل كقول الشاعر:

إِذَا كَانَتْ الْهَيْجَاءُ وَانْشَقَّتِ الْعَصَا      فَحَسْبُكَ وَالضَّحَّاكَ سَيْفٌ مُهَنْدٌ<sup>(٣)</sup>

(فالضحاك) مفعول معه منصوب باسم الفعل حسبك؛ أي بناءً على أن حسب اسم فعل بمعنى يكفي والكاف مفعوله وسيف فاعله<sup>(٤)</sup>.

وكقول الشاعر:

فَقَدَّنِي وَإِيَّاهُمْ فَإِنْ أَلَقَ بَعْضَهُمْ      يَكُونُوا كَتَعْجِيلِ السَّنَامِ الْمُسْرَهْدِ<sup>(٥)</sup>

فـ(إياهم) مفعول معه وناصبه اسم الفعل " قدني" الذي هو بمعنى يكفيني<sup>(٦)</sup>.

والبيتان السابقان نصب فيهما المفعول معه باسم الفعل (حسبك) و(قدك) على الترتيب كما أشرت، إلا أن الجمهور يقولون بأن (حسب) و (قد) يعدان أسماء فقط لكنهما يتضمنان معنى الفعل، يقول ابن يعيش: " قولهم: " حسبك وزيداً درهم" و"كفيك" و (قطك) في معنى " حسبك" كله منصوب، لأنه يقبح حمله على الكاف، لأنها ضمير مجرور، فحمل على المعنى، إذ المعنى: كفاك، فكأنه قال: " كفاك وزيداً درهم"<sup>(٧)</sup> أما في حاشية الخضري وفي حاشية الصبان فنجد أن المؤلفين أجازا في حسبك وقدك أن يكونا اسمي فعل أو صفة مشبهة، فعلى الوجه الأول يكون زيداً مفعولاً معه، وعلى

(1) سبق تخريجه، ص ٢٧.

(2) انظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ٦٨٩.

(3) البيت بلا نسبة في شرح عمدة الحافظ لابن مالك، ٢٩٥، وشرح المفصل ٤٤٤/١، وشرح الأشموني ٤٩٣/١، وحاشية الصبان ١٩٦/٢.

(4) انظر: ابن مالك، عمدة الحافظ، ٢٩٥، وشرح المفصل لابن يعيش ٤٤٤/١، وحاشية الصبان ١٩٦/٢، والمغني لابن هشام ٧٣١. وقد أجاز ابن مالك في عمدة الحافظ ثلاثة أوجه في كلمة (الضحاك) فالنصب على أنه مفعول معه، والجر على أنه معطوف، والرفع على أنه مبتدأ محذوف الخبر، كأنه قال: (فحسبك سيف مهند، والضحاك كذلك) عمدة الحافظ ٢٩٦.

(5) البيت لأسيد بن أبي إياس الهذلي في شرح أشعار الهذليين للسكري، ٦٢٨/٢، وبلا نسبة في شرح الكافية الشافية لابن مالك ٦٨٨، وشرح الأشموني ٤٩٣/١. وقدني: يكفيني، والسنام: أعلى ظهر البعير أو الناقة، والمسرهّد: السمين أو الناعم.

(6) انظر: حاشية الصبان، ١٩٦/٢-١٩٧.

(7) ابن يعيش، شرح المفصل، ٤٤٣-٤٤٤، وانظر: سيبويه، الكتاب ٣١٠/١.

الوجه الثاني تكون حسبك بمعنى كافٍ، وتعرب مبتدأ ودرهم خبره، وزيداً مفعولاً به محذوف أي ويحسب زيداً<sup>(١)</sup>.

أما الصفة المشبهة وأفعال التفضيل فقد استثنيت من الأعمال في المفعول معه لأنهما؛ لا يصح عملهما في المفعول به<sup>(٢)</sup>.

ومذهب سيبويه أن العامل في المفعول معه لا يكون عاملاً معنوياً كحرف التشبيه والظرف والمخبر به، والجار والمجرور، واسم الإشارة<sup>(٣)</sup>. فالعامل في المفعول معه في قولك: " هذا لك وأباك" ليس الجار والمجرور؛ لأنه لو كان ذلك لكان الكلام هذا لك وأبيك - كما أن العامل في قولك: " حسبك وزيداً درهم" ليس (حسبك) إنما فعل مقدر بمعنى يكفيك<sup>(٤)</sup> والواقع أن سيبويه قد أشار إلى مثل هذا واعتبره قبيحاً. قال: " وأما: هذا لك وأباك، فقبيح أن تنصب الأب، لأنه لم يذكر فعلاً ولا حرفاً فيه معنى فعل حتى يصير كأنه تكلم بالفعل"<sup>(٥)</sup>. ونقل عن الفارسي أن اسم الإشارة يتضمن معنى الفعل، وينصب المفعول معه، وأنشد

لا تحسبك أنوأي فقد جمعت      هذا ردائي مطويًا وسربالاً<sup>(٦)</sup>

قال ابن مالك: " فجعل أبو علي سربالاً مفعولاً معه، وعامله (مطويًا)، وأجاز أن يكون عامله هذا<sup>(٧)</sup>.

القول الثاني: وهو ما ذهب إليه أبو الحسن الأخفش<sup>(٨)</sup> حيث يرى أن المفعول معه منصوب انتصاب الظرف، فلما وضعت الواو موضع "مع"، لم يكن بالإمكان إثبات الإعراب فيها؛ لأنها حرف، فانتقل إلى ما بعدها فانتصب على الظرف، إذ إن الواو مهيئة لانتصاب هذا الاسم انتصاب الظرف<sup>(٩)</sup>.

(1) انظر: الخصري، حاشية الخصري، ٢٩٦-٢٩٧/١، وحاشية الصبان ١٩٦/٢-١٩٧.

(2) انظر: المصدرين السابقين، والصفحات ذاتها.

(3) انظر: سيبويه، الكتاب ٣٠٧/١.

(4) انظر: المصدر السابق، ٣١٠/١، وأبا حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب ١٤٨٤/٣، والسيوطي، همع الهوامع ١٧٧/٢.

(5) نفسه، ٣١٠/١.

(6) سبق تخريجه، ص ٢٧.

(7) ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ٦٨٥-٦٨٦.

(8) الأخفش: هو سعيد بن مسعدة، أبو الحسن الأخفش الأوسط، قرأ النحو على سيبويه، صنف: معاني القرآن، الأوسط في النحو، المقابيس، توفي سنة ٢١٥هـ. انظر ترجمته في: نزهة الألباء.

(9) انظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف ٢٤٩/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٤٤٠/١، وأبا حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب ١٤٨٤/٣، والعلاني، الفصول المفيدة، ١٩٤.



وتفصيل ذلك أن الواو في قولك: " قمت وزيداً" إنما هي واقعة موقع " مع" فكأنك قلت: قمت مع زيد، فلما حذف " مع" وقد كانت منتصبة على الظرف، ثم أقمت الواو مقامها انتصب "زيد" بعدها على انتصاب "مع" الواقعة الواو موقعها. وإذا كان الأمر كذلك فمعناه أن " مع" منصوبة بنفس " قمت" بلا واسطة فكذلك يكون انتصاب زيد بعد الواو المقامة مقامها جارياً مجرى انتصاب الظروف، والظروف مما يتناولها " قمت" بلا وساطة حرف " فكأن الواو الآن على مذهب أبي الحسن ليست موصلة لـ ( قمت ) إلى (زيد)... وإنما هي مصلحة لـ " زيد" أن ينتصب بتوسطها انتصاب الظرف"<sup>(١)</sup>. وقد قاس (الواو) هنا على (إلا) حيث أجراها مجرى " لو كان معنا رجل إلا زيد لغلبننا"، لأن الأصل " لو كان معنا رجل غير زيد، فأعطي ما بعد إلا إعراب نفس " غير "<sup>(٢)</sup> وشاهده قول الله تعالى { لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا }<sup>(٣)</sup> فالأصل (غيرُ الله) و (غيرُ) كما ترى مرفوعة فلما وضعت " إلا" مكانها، ولا تصلح للرفع، ارتفع ما بعدها (الله) على ما كانت (غير) مرتفعة به، وهو النعت<sup>(٤)</sup>. ومثله قول الشاعر:

وكلُّ أخٍ مُفارقُهُ أخوه      لَعَمْرُؤُ أَبْيَكُ إِلَّا الْفَرَقْدَانُ<sup>(٥)</sup>

والتقدير: غير الفرقدين، فأعطي ما بعد إلا إعراب غير على أنه صفة لـ (كل)<sup>(٦)</sup> وقد ضعف رأيه لأن " مع" ظرف، والمفعول معه في نحو " استوى الماء والخشبة" و " جاء البرد والطيالسة" ليس بظرف، ولا يجوز أن يكون منصوباً على الظرف<sup>(٧)</sup>، كذلك لو كان ما قاله صحيحاً لجاز النصب في كل واو بمعنى " مع" مطرداً " نحو" كل رجل وضيعته"، وهذا ما منعه سيبويه والجمهور<sup>(٨)</sup> كما يفيد أحد المحدثين رأي الأخفش بقوله: " وما ذهب إليه الأخفش في تفسير نصب ما بعد الواو بأنه ينتصب انتصاب مع في نحو : جئت معه لا يطرد، لأن مع تنصب في العادة كما

(1) ابن جني، سر صناعة الإعراب، ١/١٢٨.

(2) انظر: ابن أبي الربيع، الملخص ١/٣٧٨-٣٧٩، وشرح كافية ابن الحاجب، ٢/٣٨.

(3) سورة الأنبياء، آية ٢٢.

(4) انظر: ابن أبي الربيع، الملخص في ضبط قوانين العربية، ١/٣٧٩، وهمع الهوامع ٢/١٧٨.

(5) البيت منسوب إلى عمرو بن معد يكرب أو حضرمي بن عامر في الكتاب ٢/٣٣٤، والمقتضب ٤/٤٠٩، والفصول المفيدة ١٩٤. \* الفرقدان: نجمان قريبان من القطب.

(6) انظر: سيبويه، الكتاب ٢/٣٣٤، العلائي، الفصول المفيدة ١٩٥.

(7) انظر: الأنباري، الإنصاف ١/٢٤٩، والرماني، معاني الحروف ٦٠، وشرح ألفية ابن معط، ٥٨٧.

(8) انظر: ابن أبي الربيع، الملخص في ضبط قوانين اللغة ٣٧٩، وابن الحاجب، شرح كافية ابن الحاجب، ٢/٣٨.

تنتصب سائر الظروف مثل بين ودون ووسط وفوق وما يماثلها، على حين أن المفعول معه لا يلزم بالضرورة أن يكون دالاً على الظرفية أو متضمناً "معناها"<sup>(١)</sup>.

**القول الثالث:** وهو ما انفرد به الزجاج<sup>(٢)</sup> عن البصريين حيث يرى أن ناصب المفعول معه فعل مضمر بعد الواو يدل عليه السياق، ففي مثل "استوى الماء والخشبة"، يقدر فعلاً لتصبح الجملة: استوى الماء ولابس الخشبة<sup>(٣)</sup>، والذي جعل الزجاج يختار هذا التقدير؛ أن "الفعل لازم والواو غير معدية، بل فيها معنى العطف باقٍ بدليل عدم جواز تقديمها مع مصاحبها على الفعل، فلا يقال: وزيداً قمت. فيقدر بعد العطف فعل يقتضيه الكلام"<sup>(٤)</sup> كما أنه لجأ إلى هذا التقدير؛ لأن الفعل عنده لا يعمل في المفعول وبينهما الواو<sup>(٥)</sup>. ولا ننسى أن الدافع قبل كل ذلك هو تسليم النحاة بنظرية العامل النحوي فقد استحوذت هذه النظرية على الفكر النحوي؛ وتمكنت منه إلى الحد الذي تحولت فيه إلى ما يشبه اليقين المطلق. يقول الأنباري: "وكما يستحيل في الحسيات الفعل باستطاعة معدومة والمشى برجل معدومة، والقطع بسيف معدوم والإحراق بنار معدومة فكذلك يستحيل في هذه الصناعة النصب بعامل معدوم، لأن العلل النحوية مشبهة بالعلل الحسية"<sup>(٦)</sup>.

وقد أجمع النحاة على تضعيف رأي الزجاج من جهات عدة، أولاها أن التقدير الذي اختاره الزجاج منه إحالة لباب المفعول معه، إذ إن المنصوب بـ (لابست) مفعول به<sup>(٧)</sup>. وثانيتها أن تقدير الفعل لا يصار إليه إلا عند الضرورة، ولا ضرورة هنا، ناهيك أن الإضمار هو خلاف الأصل<sup>(٨)</sup>.

وأما قوله: إن الفعل لا يعمل في مفعول وبينهما الواو، جوابه: أن الواو لما كانت رابطة الاسم بالفعل أثرت فيه من حيث المعنى، فلا مانع من أن تؤثر فيه من

(1) صاحب أبو جناح، الإعراب على الخلاف في الجملة العربية، مجلة المورد ٨٢، العدد الثالث المجلد (١٣)، ١٩٨٤.

(2) هو: إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج، لزم المبرد، وله من التصانيف: معاني القرآن، والاشتقاق، وغير ذلك. توفي سنة ٣١١ هـ. بغية الوعاة ٤١١/١ - ٤١٣، ووفيات الأعيان ٤٩/١ - ٥٠.  
(3) انظر: الأنباري، أسرار العربية ١٠٨، والتبيين عن مذاهب النحويين للعكبري ٣٧٩، والأسترابادي، شرح كافية ابن الحاجب، وارتشاف الضرب ١٤٨٤/٣، وشرح اللوحة البدرية لابن هشام ٢٠١.  
(4) العلائي، الفصول المفيدة في الواو المزيدة، ١٩٥.  
(5) انظر: السيوطي، همع الهوامع، ١٧٨/٢ وابن يعيش، شرح المفصل ٤٤١/١، الفصول المفيدة في الواو المزيدة، ١٩٧.  
(6) الأنباري، الإنصاف ٢٤٧/١.  
(7) انظر: المرادي، الجنى الداني، ١٥٥، وسهير خليفة، تفسير كلمات يحتاج إليها العرب، ٢٧٥.  
(8) انظر: الأسترابادي، شرح كافية ابن الحاجب، ٣٨/٢، والعلائي، الفصول المفيدة، ١٩٧.

جهة اللفظ<sup>(١)</sup>. ويستخدم ابن الأنباري المنطق في دحض كلام الزجاج قائلاً: " هذا باطل؛ لأن الفعل يعمل في المفعول معه على الوجه الذي يتعلق به، فإن كان يفنقر إلى توسط حرف عمل مع وجوده، وإن كان لا يفنقر إلى ذلك عمل مع عدمه. وقد بينا أن الفعل قد تعلق بالمفعول معه بتوسط الواو، وأنه يفنقر في عمله إليها، فينبغي أن يعمل مع وجودها، فكيف يجعل ما هو سبب في وجود العمل سبباً في عدمه؟<sup>(٢)</sup>.

ويقيس ابن يعيش جملة المفعول معه على العطف، يقول: ألا ترى أنك تقول: ضربت وزيداً عمراً فيعمل الفعل في عمرو بتوسط الواو لما اقتضاه المعنى"<sup>(٣)</sup>.

وفي محاولة على طريق التيسير، ينقض أحد الباحثين رأي الزجاج حيث يشير إلى أن تقدير الفعل (لابس) لا يطرد في تفسير النصب في أمثلة أخرى نحو: كيف أنت وأخاك؟ إذ المعنى كما يقول الباحث: كيف الأمر بينك وبين أخيك؟<sup>(٤)</sup>

وفي تقديري أن نقض الباحث لرأي الزجاج له ما يعارضه؛ فعندما فسّر (المعية) بالظرف (بين) لم يكن دقيقاً، فجملة (كيف أنت مع أخيك؟) لا تساوي تماماً جملة (كيف الأمر بينك وبين أخيك؟). والأمر الآخر أن من نقل رأي الزجاج لم يجعله يخصص الفعل (لابس) فحسب، بل قدره بـ (لابس) أو نحوه، وذلك واضح من قولهم " ناصبه مضمّر بعد الواو من فعل أو شبهه"<sup>(٥)</sup>.

#### القول الرابع:

نقل ابن مالك وأبو حيان والمرادي، وابن هشام عن الجرجاني أن الواو هي الناصبة<sup>(٦)</sup>، والواقع أن عبارته في كتابه (الجمل) موهمة، إذ إنها توحى باحتمال ذلك، لأنه عدّ، في الفصل الثالث، العوامل من الحروف، فذكر الحروف المشبهة بالفعل وغيرها ثم اتبعها بالواو و(إلا)، ولعله من المفيد أن أذكر ما نص عليه " الضرب الثاني ما ينصب فقط، وهو سبعة: الأول الواو بمعنى مع، كقولك: استوى الماء والخشبة، وجاء البرد والطيالسة، وكنت وزيداً كالأخوين"<sup>(٧)</sup>. ولكنه أشار، بعد ذلك، إلى

(1) العلائي، الفصول المفيدة، ١٩٧.

(2) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ١/٢٤٩.

(3) ابن يعيش، شرح المفصل ١/٤٤١.

(4) انظر: صاحب أبو جناح، الإعراب على الخلاف، ٨٢.

(5) المرادي، الجنى الداني، ١٥٥.

(6) انظر: ابن مالك، تسهيل الفوائد ٩٩، وارتشاف الضرب، ٣/١٤٨٥، والجنى الداني ١٥٥-١٥٦، وأوضح المسالك ٢/٢١٢-٢١٣.

(7) عبد القاهر الجرجاني، الجمل، ٧٦-٧٧.

وجوب أن يتقدم الواو فعل حتى تنصب. قال: " ولا تنصب الواو بمعنى (مع) إلا وقبلها فعل، نحو: (استوى) في قولك: استوى الماء والخشبة<sup>(١)</sup>."

وقد ورد في بعض كتبه ما يؤيد الإشارة السابقة حيث يقول: " اعلم أنك إذا قلت: ما صنعت وزيداً، فإن زيداً ينتصب بالفعل الذي هو صنعت، بوساطة الواو، وذلك أنك لما قلت: ما صنعت، لم يمكنك أن تعديه إلى زيدٍ وتوقعه عليه، إذ لا تقول: أي شيء صنعت زيداً،... فلما جئت بالواو صار متوسطاً بينهما، وأوصل الفعل إلى الاسم فقلت: ما صنعت وأباك" وإنما لم يجعلوا للواو عملاً هنا وإن كان واقعاً بجانب الاسم، كما كان الباء في قولك: ذهبت بزيد... لأجل أن الواو أصله أن يكون حرف عطف... وحرف العطف لا يكون له عمل مختص فيه<sup>(٢)</sup>.

فالجرجاني يصرح بأن الواو لا عمل لها، وإنما العمل للفعل قبلها بمساعدة الواو، فهو برأيه هذا يتفق ورأي جمهور البصريين.

والذين نسبوا للجرجاني القول بأن الواو هي الناصبة، ذكروا أنه ذهب إلى ذلك، لاختصاص الواو لما دخلت عليه من الاسم، فعملت فيه<sup>(٣)</sup> ولأن صحة الكلام لما دارت مع الواو وجوداً وعدمًا دل على أنها هي العاملة كإلا في الاستثناء<sup>(٤)</sup>.

وقد رد النحاة هذا القول بل وصفوه بأضعف المذاهب " أما أولاً " فلأنه منتقض بالتضعيف، وبهمزة النقل، والتعدية، لأن صحة الكلام في النصب دائرة مع هذه، وليس شيء منها عاملاً<sup>(٥)</sup>. وثانياً" لو كان الأمر كما ادعى لوجب اتصال الضمير بها فكان يقال جلست وك، كما يتصل بغيرها من الحروف العاملة نحو: إنك، ولك، وذلك ممتنع باتفاق. وأيضاً فهي حينئذ حرف مختص بالاسم غير منزل منزلة الجزء فحقه أن لا يعمل إلا الجر كحروف الجر<sup>(٦)</sup>.

وخلاصة الأمر أنه إذا صح أن هذا الرأي منسوب إلى الجرجاني، فقد رفضه النحاة؛ لأن الحروف لا يعمل شيء منها حتى يختص، والواو غير مختصة، فهي تدخل على الاسم والفعل.

(1) عبد القاهر الجرجاني، الجمل، ٧٧.

(2) الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، ٦٥٩/١ - ٦٦٠.

(3) انظر: السيوطي، همع الهوامع، ١٧٧/٢ - ١٧٨.

(4) العائلي، الفصول المفيدة في الواو المزيدة، ١٩٦.

(5) المصدر السابق، ١٩٦، وانظر: السيوطي، همع الهوامع، ١٧٨/٢.

(6) الأشموني، شرح الأشموني ٤٩٢/١، وانظر: الصبان، حاشية الصبان ١٩٥/٢.

**القول الخامس:** ذهب الكوفيون إلى القول بأن العامل في نصب المفعول معه هو " الخلف " وهو مصطلح كوفي لم يقل به بصري بل إنه لا يوجد مصطلح مقابل له عند البصريين<sup>(١)</sup>.

والخلف عامل معنوي - أو كما يسميه مهدي المخزومي عامل لغوي - " يمكن أن يكون تفسيراً ناجعاً لطائفة من الحالات الإعرابية التي اضطرب جمهور البصريين كثيراً في توجيهها وبيان السر في تحريكها بالفتح<sup>(٢)</sup>. ومعنى الخلف في اللغة: المضادة<sup>(٣)</sup>، وفي اصطلاح الكوفيين: " عامل من العوامل المعنوية التي تكون علة لنصب عدد من الظواهر الإعرابية في بعض الأبواب النحوية، وذلك عندما يكون في التركيب ما يدل على الربط بين شيئين أو أكثر في الحكم المعنوي، بيد أن المتحدث يرغب في إخراج الثاني من حكم الأول، فيلجأ إلى الحركة الإعرابية فيخالف فيها لتكون هذه المخالفة وسيلة لفظية بارزة وواضحة ترمز للمعنى المراد<sup>(٤)</sup>.

ويرجح مهدي المخزومي<sup>(٥)</sup> بأن مصطلح الخلف قد تصيده الكوفيون من كلام الخليل، مستنداً بما أورده سيبويه على لسان الخليل في باب الاستثناء، فقد كان يقول: " إنما نصب المستثنى هنا لأنه مخرج مما أدخلت فيه غيره<sup>(٦)</sup>.

وقد قال الكوفيون بالخلف في أربعة مواضع يأتي المفعول معه على رأسها، ومن اللافت للنظر أنهم اتفقوا جميعاً على الأخذ بالخلف فيه<sup>(٧)</sup>، إذ قالوا: " إنما قلنا إنه منصوب على الخلف؛ وذلك لأنه إذا قال: " استوى الماء والخشبة " لا يحسن تكرير الفعل، فيقال: استوى الماء واستوتت الخشبة؛ لأن الخشبة لم تكن معوجة فتستوي، فلما لم يحسن تكرير الفعل كما يحسن في " جاء زيدٌ وعمرو " فقد خالف الثاني الأول، " فانصب على الخلف<sup>(٨)</sup> فالواو في استوى الماء والخشبة " لم تقف العطف أو المشاركة، بمعنى أنها لا تؤدي وظيفة نقل الحكم الإسنادي القائم فيما قبلها إلى ما بعدها فيكون مشاركاً له في العلامة الإعرابية كما هي الحال في عطف النسق الذي تترتب عليه

(1) انظر: مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ٣٦٤، وانظر: عوض محمد القوزي، المصطلح النحوي، ١٨٧.

(2) صاحب أبو جناح، الإعراب على الخلف، ٧٦.

(3) ابن منظور، لسان العرب، مادة (خلف).

(4) حمدي الجبالي، في مصطلح النحو الكوفي، ص ١٠٤.

(5) انظر: مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ٣٦٥.

(6) سيبويه، الكتاب ٣٣٠/٢.

(7) انظر: مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ٣٦٥، وانظر: عوض محمد القوزي، المصطلح النحوي، ١٨٧.

(8) المواضع الثلاثة المتبقية هي المستثنى، والمضارع المنصوب بعد الواو، والطرف الواقع خبراً.

(8) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلف، ٢٤٨.

مشاركة ما بعد الواو لما قبلها في الحكم، وبالتالي مشاركته له في العلامة الإعرابية، بل هي تفيد المصاحبة فقط<sup>(١)</sup>، " فقولنا: ينطلق القطار وطلوع الشمس، لا يقتضي نقل الانطلاق إلى طلوع الشمس، وعليه لا يكون الطلوع متلبساً بالانطلاق فيترتب على ذلك عدم تحقق الرفع فيه، لأن الرفع علامة المسند إليه وهو القطار. وليس هناك مفر من أن يحرك بالنصب، لأن الجر خاص بالمضاف إليه، وهذا هو الذي أدركه الكوفيون فقالوا به تفسيراً لنصب " المفعول معه"<sup>(٢)</sup>.

وقد احتج الكوفيون لنصب المفعول معه على الخلاف من جهتين<sup>(٣)</sup>

الأولى: أنه لا يحسن تكرار العامل؛ لأن المعنى يفسد.

الثانية: أن الفعل المتقدم لازم، والفعل اللازم لا يجوز أن ينصب هذا النوع من الأسماء.

وقد رفض البصريون هذا العامل الذي قال به الكوفيون وعدوه باطلاً؛ لأن العطف قد يغير ما بين معنيين ولا ينصب ما بعده نحو: " ما قام زيدٌ لكن عمرو" فما بعد لكن يخالف ما قبلها وليس منصوباً، علماً بأن " لكن" يلزم أن يكون ما بعدها مخالفاً لما قبلها سواء جاءت في سياق نفي أو إيجاب بعكس (الواو) التي لا يجب أن يكون ما بعدها مخالفاً لما قبلها في الإعراب والمعنى، لذلك كان من الأولى عدم القول بالخلاف في المفعول معه الذي يقع بعد الواو. و القول بالخلاف فاسد، لأن الخلاف معنى، والمعاني المجردة لم يثبت النصب بها<sup>(٤)</sup>.

كما ردّ ابن هشام قول الكوفيين بتعليل جدلي منطقي حين يقول: " ولأنه لو جاز نصب الثاني لأنه مخالف للأول لجاز نصب الأول أيضاً لأنه مخالف للثاني، لأن الثاني إذا خالف الأول فقد خالف الأول الثاني، فليس نصب الثاني للمخالفة أولى من نصب الأول<sup>(٥)</sup>.

(1) انظر: صاحب أبو جناح، الإعراب على الخلاف، ٨٢.

(2) انظر المرجع نفسه، الصفحة ذاتها.

(3) انظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف ٢٤٨/١، وأسرار العربية، ١٠٨، وابن يعيش، شرح المفصل ٤٤٠/١، والسيوطي، همع الهوامع ١٧٨/١.

(4) انظر: المرادي، الجنى الداني، ١٥٥، والسيوطي، همع الهوامع، ١٧٨/١، وحاشية الصبان ١٩٥/٢.

(5) سهير خليفة، تفسير كلمات يحتاج إليها المعرب، ٢٧٥، وانظر شرح المفصل لابن يعيش ٤٤١/١.

ونجد واحداً من أعلام الدرس النحوي المعاصر يبدي ارتياحاً للعامل المعنوي في المفعول معه إذ يقول: " ويبدو لي أن النصب على الخلاف لو عمل به بعد توسيع نطاقه، ومجال عمله لكان الأخذ به وسيلة من وسائل التيسير الذي ينشده المحدثون، وأداة للتخلص من كثير من مجادلات القدماء"<sup>(١)</sup>.

ومن الملاحظ أن سيبويه لم يكن غافلاً عن العامل المعنوي، فكما فسر شيخه العامل في الاستثناء - كما أسلفنا سابقاً - ذهب هو أيضاً إلى القول بما يشبه ذلك في غير الاستثناء " فقد عقد للحال والتمييز أبواباً كان يعتل لنصبيهما فيها بمثل ما اعتل الخليل لنصب المستثنى بالاً"<sup>(٢)</sup> وقد أورد صاحب كتاب مدرسة الكوفة أمثلة لذلك أذكر منها: " ما ينتصب، لأنه قبيح أن يكون صفة"<sup>(٣)</sup> ومثل له بقولهم: هذا راقود خلا، وكباب " ما ينتصب لأنه ليس من اسم قبله، ولا هو هو"<sup>(٤)</sup> ومثل لهم بقولهم: هو جاري بيت بيت، وكالباب الذي عقده لما " ينتصب على أنه ليس من اسم الأول، ولا هو هو، فذلك قولك: هذا عربي محضاً"<sup>(٥)</sup> وقال عند الانتهاء من هذه الأبواب: " اعلم أن جميع ما ينتصب في هذا الباب ينتصب على أنه ليس من اسم الأول، ولا هو هو"<sup>(٦)</sup> إذا لم يكن غائباً عن ذهن إمام العربية معنى الخلاف، إلا أنه كان يكدر ذهنه في البحث عن عامل لفظي لهذه المنصوبات " وذلك ليتسق له - وهو مؤسس المدرسة البصرية - منهجه في دراسة النحو، وليبني موضوعاتها على أصول منظمة، ولتكون مقالته في العامل مطردة، بحيث تكون ظاهرة الإعراب خاضعة لنواميس ثابتة، وبحيث تكون هذه العلامات التي تتعاقب على أواخر الكلمات معلومات لعل وأسباب اقتضتها"<sup>(٧)</sup>. فالواضح أن منع البصريين لهذا العامل خشية إفساد علم النحو ومنعاً للاجتهاد في قضايا الأصولية، وهذا علم النحو منذ بداياته الأولى وحتى وقتنا هذا اختط منهجه محافظاً على هذه اللغة من الضياع وفق نظام لغوي لا تصل إليه أيدي العابثين.

(1) مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة ٣٦٩.

(2) المرجع السابق ٣٦٤.

(3) سيبويه، الكتاب ١١٧/٢.

(4) المصدر السابق ١١٨/٢.

(5) نفسه ١٢٠/٢.

(6) نفسه ١٢١/٢.

(7) مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة ٣٦٥.

أما تفسير المحدثين لعامل النصب في المفعول معه فيكاد يكون بصرياً إذ نرى أن العامل عندهم محصور في الفعل وما يشبهه، أما بقية العوامل فقد تجنبوا الخوض فيها تسهيلاً وتبسيطاً للدارسين، وذلك على النحو الآتي:

١. الفعل، نحو: "سرت والليل".

٢. ما يشبه الفعل كـ\*

- اسم الفاعل، نحو: أنا سائرٌ وشاطئٌ البحر

- اسم المفعول، نحو: السيارة متروكة والسائق.

- المصدر، نحو: سيرك والشاطئ في الصباح مفيد.

- اسم الفعل، نحو: رويدك والغاضب.

٣. وقد يكون العامل فعلاً مقدرًا، وذلك بعد " ما وكيف" الاستفهاميتين، نحو: " ما أنت وخالدا؟ ومالك وسعيداً؟ وكيف أنت والسفر غداً؟ والتقدير: ما تكون وخالدا؟ وما حاصل لك وسعيداً؟ وكيف تكون والسفر غداً<sup>(١)</sup>؟

إلا أن صاحب النحو الوافي عد الأمثلة السابقة مسموعة لا يصح القياس عليها لقلتها<sup>(٢)</sup>. علماً بأننا ما زلنا نسمع صيغاً وتعبيرات تشبه هذه الأمثلة وأزعم أنها انتقلت إلى لغتنا الدارجة من مثل قولنا:

كيف أنتَ والعشاء؟ وكيف أنت والدراسة؟ وكيف أنت والجامعة؟، لذا أرى أن لا نحد لغتنا بقولنا إنها أمثلة مسموعة، بل علينا أن نقيس على ما مر من الأمثلة ونتوسع فيها؛ لأن لها ما يقابلها في اللغة الفصيحة.

\*في كتاب التطبيق النحوي، عد مؤلف الكتاب اسم الفاعل واسم المفعول والمصدر واسم الفعل عوامل لنصب المفعول معه وفي الحقيقة لم يعد النحاة هذه المشتقات من العوامل، بل هي جامعة لما يشبه الفعل فحسب.

(1) انظر: مصطفى الغلابي، جامع الدروس العربية ٧٨/٣، وعباس حسن، النحو الوافي، ٣٠٨/٢، وعبد الراجح التطبيق النحوي ٢٥٦-٢٥٨، ومحمود مغالسة، النحو الشافي ٢٩٢.

(2) انظر: عباس حسن، النحو الوافي، ٣٠٨/٢.



## المبحث الثالث

### حالات الاسم بعد الواو

للاسـم بعد الواو التي بمعنى " مع " خمسة أحكام أو لنقل خمس حالات:

**الأولى:** وجوب النصب على أنه مفعول معه، وحتى يكون واجب النصب لا بد من توافر الشروط الآتية<sup>(١)</sup>:

١. أن يتقدم الواو جملة فعلية، أو اسمية متضمنة معنى الفعل، أضف إلى ذلك أن العطف يؤدي إلى فساد في المعنى، ومثال ذلك:

مات زيدٌ وطلوعَ الشمس

فكلمة " طلوع " نصبت على أنها مفعول معه، حيث تقدمها جملة فعلية " مات زيد " كذلك لا تصلح إرادة العطف، لأن " طلوع الشمس " لا يموت، والعلة في ذلك عامل معنوي وهو فساد المعنى.

٢. إذا تعذر العطف بالواو على الضمير المتقدم كونه مجروراً من دون إعادة الجار أو الاسم المضاف، نحو: مالك وزيداً؟ وما شأنك وعمراً؟ ففي الجملة الأولى تنصب (زيداً) على أنها مفعول معه؛ لأن الواو لا تصلح هنا للعطف، حيث إن حرف الجر لم يتكرر، وقد منع النحويون ذلك. أما الجملة الثانية فكلمة (عمراً) أيضاً تعرب مفعولاً معه، لأن (عمراً) لا يجوز هنا عطفها على ضمير مخفوض (الكاف)؛ لأن المضاف لم يتكرر. قال سيبويه: " فإنما حدّ الكلام ههنا: ما شأنك وشأن عمرو؟ فإن حملت الكلام على الكاف المضمرة فهو قبيح، وإن حملته على الشأن لم يجز؛ لأن الشأن ليس يلتبس بـ (عمرو) إنما يلتبس به الرجل المضمّر في الشأن، فلما كان ذلك قبيحاً حملوه على الفعل، فقالوا: ما شأنك وزيداً؟ أي ما شأنك وتناولك زيداً"<sup>(٢)</sup> ومن ذلك قول مسكين الدارمي<sup>(٣)</sup>:

فما لك والتلددَ حَوْلَ نَجْدٍ      وقد غَصَّتْ تِهَامَةُ بِالرِّجَالِ؟

فنصب (التلدد) على تقدير الملابس.

(1) انظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ص ٦٩٣، وتسهيل الفوائد ص ٩٩، وارتشاف الضرب، ١٤٨/٣، وأوضح المسالك، ٢/٢١٣، وهمع الهوامع، ص ١٢ - ١٨، والمطالع السعيدة ص ٢٣٥.

(2) سيبويه، الكتاب، ٣٠٧/١.

(3) المصدر السابق، ص ٣٠٧ - ٣٠٨، والتلدد الذهب والمجيء في حيرة، وغصت: امتلأت.

ويأتي منع النحويين<sup>(١)</sup> للعطف على الضمير المجرور دون إعادة العامل  
لعلتين:

**الأولى:** لشدة اتصال الضمير بالجار حتى صاراً كشيء واحد، ومنهم من عدّ  
الضمير عوضاً عن التنوين كقولك: غلامه؛ فالهاء عوض عن التنوين في (غلام) فلما  
لم يبق الضمير بنفسه واشتد اتصاله بالاسم صار كـ بعض حروفه، فلم يجر العطف  
عليه، كما لا يعطف على بعض حروف الكلمة<sup>(٢)</sup>.

**الثانية:** ما أورده الزجاج<sup>(٣)</sup> عن المازني<sup>(٤)</sup> قوله إن المعطوف شريك  
المعطوف عليه فكل واحد منهما يعطف على صاحبه، تقول: رأيت زيدا وعمراً، ثم  
تقول: رأيت عمراً وزيداً، أما المضمرة المجرورة فلا يجوز عطفه على ما قبله، فلا  
تقول: مررت بزيدٍ وك) فلما لم يجر أن يكون معطوفاً إلا بإعادة العامل لم يجر أيضاً  
أن يعطف عليه إلا بإعادة العامل، فتقول: "مررت بك وبزيد"، ولا يجوز "مررت بك  
وزيد".

أما قول الشاعر

فاليومَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتَمُنَا فَازْهَبْ فَمَا بَكَ وَالْأَيَّامُ مِنْ عَجَبٍ<sup>(٥)</sup>

فقد أجازه سيبويه<sup>(٦)</sup> في الشعر فقط وعده الصيمري<sup>(٧)</sup> ضرورة، وعده ابن  
الأنباري<sup>(٨)</sup> من الشاذ، لكن ابن مالك أجاز ذلك في الشعر والنثر قال:

وَلَيْسَ عِنْدِي لِأَزْمًا إِذْ قَدْ أَتَى فِي النَّظْمِ وَالنَّثْرِ الصَّحِيحَ مُنْبِتًا<sup>(٩)</sup>

(1) انظر: تسهيل الفوائد ٩٩، وشفاء العليل ٤٩١، وارتشاف الضرب، ١٤٨٨/٣، وهمع الهوامع ١٨٠/٢، وابن  
السراج، الأصول، ٧٩/٢.

(2) انظر: الصيمري، التبصرة والتذكرة، ١٤٠/١، والأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٦٦/٢ - ٤٦٧.

(3) انظر: معاني القرآن للزجاج، ٣-٢/٢، والتبصرة والتذكرة للصيمري ١٤٠/١ - ١٤١، والإنصاف ٤٦٦/٢ -  
٤٦٧.

(4) المازني: هو بكر بن محمد بن بغية، وقيل بكر بن محمد بن عدي بن حبيب، الإمام أبو عثمان من بني مازن  
بن شيبان، وهو أستاذ المبرد، أخذ عن الأخفش والجرمي، وله من التصانيف: "التصريف" وكتاب "العروض"  
وكتب أخرى، توفي سنة تسع - أو ثمان - وأربعين ومائتين. انظر: ترجمته في نزهة الألباء ١٦٢ - ١٦٦،  
وبغية الوعاة، ١ / ٤٦٣ - ٤٦٦.

(5) البيت مجهول القائل، انظر: الكتاب، لسيبويه، ٣٨٣/٢، والتبصرة والتذكرة ١٤١/١، والإنصاف ٤٦٤/٢،  
والأشموني ٣٩٤/٢، وشرح كافية ابن الحاجب للأستراباذي ٣٥٩/٢.

(6) انظر: سيبويه الكتاب، ٣٨٢/٢.

(7) انظر: الصيمري، التبصرة والتذكرة ١٤١/١.

(8) انظر: الأنباري، الإنصاف، ٤٧٤/٢.

(9) ابن مالك، ألفية ابن مالك في النحو الصرف ٤٨.

وهو بذلك يكون قد وافق يونس والأخفش والكوفيين<sup>(١)</sup>.

"وذهب الجرمي<sup>(٢)</sup> وحده إلى جواز العطف على المجرور المتصل من غير إعادة الجار، بشرط أن يؤكد بالضمير المنفصل المرفوع، نحو: "مررت بك أنت وزيد؛ قياساً على العطف على الضمير المتصل المرفوع<sup>(٣)</sup>، ورد قوله؛ بأنه لم يسمع ذلك، فضلاً عن أن تأكيد المجرور بالمرفوع خلاف القياس، وإعادة الجار أقرب وأخف<sup>(٤)</sup>.

أما الكوفيون فذهبوا إلى جواز العطف على الضمير المخفوض دون إعادة الخافض محتجين بقول الله تعالى { وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ }<sup>(٥)</sup> "بجر" الأرحام" في قراءة حمزة، دون إعادة الجار (الباء)<sup>(٦)</sup>. وقد رد البصريون ذلك من جهتين؛ الأولى: أن قوله (والأرحام) ليس مجروراً بالعطف على الضمير المجرور، وإنما هو مجرور بالقسم. والثانية: أن قوله (والأرحام) مجرور بباء مقدره غير الملفوظ بها، وتقديره: وبالأرحام، فحذفت لدلالة الأولى عليها<sup>(٧)</sup>. أما شارح كافية ابن الحاجب فقد خرج الآية بقوله "والظاهر أن حمزة جوز ذلك بناء على مذهب الكوفيين لأنه كوفي<sup>(٨)</sup>.

## الثانية، رجحان النصب على المعية مع جواز العطف

أجمع النحاة<sup>(٩)</sup> على اختيار النصب على المعية وذلك

١. إذا كان العطف على ضمير الرفع المتصل أو المقدر من دون تأكيد نحو: "قمتُ وزيداً" و " اذهب وزيداً" فرفع (زيد) على العطف جائز على ضعف لأن

(1) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل ٣ / ٧٨ - ٧٩.  
(2) هو صالح بن إسحاق أبو عمر الجرمي البصري، مولى جرم بن ريان، عالم بالنحو واللغة، أخذ عن الأخفش ويونس وحدث عنه المبرد له من التصانيف: التنبيه، وكتاب السير، وكتاب العروض، وغريب سيبويه، وغير ذلك. توفي سنة خمس وعشرين ومائتين. انظر: بغية الوعاة ٢ / ٨-٩، ووفيات الأعيان، ٢ / ٤٨٥ - ٤٨٧، ونزهة الألباء، ١٢٧ - ١٢٩، والأعلام ٣ / ١٨٩.  
(3) انظر الأستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب ٢ / ٣٦٠، وانظر رأيه في شرح الأشموني ٢ / ٣٩٦.  
(4) انظر: شرح كافية ابن الحاجب، ٢ / ٣٩٦.  
(5) سورة النساء، الآية ١.  
(6) انظر: الأنباري، الإنصاف، ٢ / ٤٦٣.  
(7) انظر: المصدر نفسه ٢ / ٤٦٧.  
(8) الأستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب، ٢ / ٣٦٠.  
(9) ابن مالك، شرح الكافية الشافية ٣٩٦، ابن عصفور، المقرّب ١ / ١٥٩، أبو حيان الأندلسي ارتشاف الضرب ٣ / ٤٨٩، السيوطي، همع الهوامع ١ / ٣٨٠، الخصري، حاشية الخصري ١ / ٢٩٨.

العطف على ضمير الرفع المتصل لا يحسن ولا يقوى إلا بعد توكيد أو ما يقوم مقامه  
 كأن يفصل بينهما فاصل. قال ابن مالك:

" فلما ضعف العطف رجح النصب، لأن فيه سلامة من ارتكاب وجهٍ ضعيف  
 للناطق عنه مندوحة"<sup>(١)</sup>.

وقد جعل سيبويه العطف على ضمير الرفع المتصل إذا لم يؤكد قبيحاً، ولم  
 يجزه إلا في الشعر، قال سيبويه: " لو قلت: اقعِدْ وأخوك، كان قبيحاً، حتى تقول: أنت؛  
 لأنه قبيح أن تعطف على المرفوع المضمّر"<sup>(٢)</sup> وذهب ابن السراج إلى مثل ذلك قال: "  
 واعلم: أنه لا يجوز عطف الظاهر على المكني المتصل المرفوع حتى تؤكد"<sup>(٣)</sup> نحو:  
 " قمت أنا وزيدٌ" و" قام هو وعمرو" وقول عز وجل: {فَاذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ فَقَاتِلَا}<sup>(٤)</sup>  
 ومثله قوله عز وجل { لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا }<sup>(٥)</sup> عطف " ولا آبأؤنا" على  
 الضمير المتصل في " أشركنا" والذي سوّغ ذلك توسط " لا" بينهما فقامت مقام التوكيد  
 بالضمير المنفصل<sup>(٦)</sup>.

وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل في  
 اختيار الكلام واستدلوا على ذلك بقوله تعالى: { دُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى، وَهُوَ بِالْأَفْقِ  
 الْأَعْلَى }<sup>(٧)</sup> حيث عطف (هو) على الضمير المرفوع المستكن في (استوى) والمعنى:  
 فاستوى جبريل ومحمد بالأفق.

وبقول الشاعر:

قلتُ إذْ أقبلتُ وزُهرٌ تهادى      كنعاج المَلَا تَعَسَفْنَ رَمَلًا<sup>(٨)</sup>

فعطف (زهر) على الضمير المرفوع في (أقبلت)<sup>(٩)</sup>.

(1) ابن مالك، شرح الكافية الشافية، ٦٩٣.

(2) سيبويه، الكتاب ٢٩٨/١، وانظر المصدر نفسه ٢٧٧/١.

(3) ابن السراج، الأصول، ٧٨/٢-٧٩.

(4) سورة المائدة، الآية ٢٤.

(5) سورة الأنعام، الآية ١٤٨.

(6) انظر: الصيمري، التبصرة والتذكرة، ١٣٩/١-١٤٠.

(7) سورة النجم، الآية ٦-٧.

(8) البيت لعمر بن أبي ربيعة في الكتاب، ٣٧٩/٢، وشرح جمل الزجاجي ٢٤٦/١، والإنصاف ٤٧٥/٢.

زهر: جمع زهراء وهي المرأة البيضاء المشرقة، تهادى: تمشي المشي الرويد الساكن، تعسفن رملا: ملن عن

الطريق، ركب الرمل. الكتاب، ٣٧٩/٢، والإنصاف ٤٧٥/٢، وشرح جمل الزجاجي ٢٤٦/١.

(9) انظر: الأنباري، الإنصاف ٤٧٤-٤٧٦.

أما البصريون فذهبوا إلى أنه لا يجوز إلا على قبّح في ضرورة الشعر؛ وردوا استدلال الكوفيين بالآية السابقة بقولهم: إن الواو فيها للحال لا للعطف أما ما أنشدوه من الشعر فهو من الضرورة والعطف على الضمير المرفوع المتصل في ضرورة الشعر جائز عندنا<sup>(١)</sup>. ورأي ابن عصفور أن العطف على الضمير المجرور أو المرفوع المتصل أو المستتر لا يجوز إلا في ضرورة الشعر<sup>(٢)</sup>.

٢. أن تكون المعية مقصودة من المتكلم، فتقوت بالعطف.

وهو ما عبر عنه النحاة باختيار النصب من جهة المعنى لا الصناعة<sup>(٣)</sup>، يقول أبو حيان الأندلسي: "وهو ما يخاف بالعطف فوات معنى المعية، نحو: لا تغتد بالسّمك واللبن، ولا يعجبك الأكل والشبع، أي مع اللبن ومع الشبع، فالنصب يبين المراد من المعية، والعطف لا يبينه<sup>(٤)</sup>... وعد النحاة منه قول القائل: "لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها.. فإن العطف فيه ممكن على تقدير: لو تركت الناقة ترام فصيلها وترك فصيلها يرضعها لرضعها؛ لكن فيه تكلف وتكثير عبارة، فهو ضعيف؛ فالوجه النصب على معنى: لو تركت الناقة مع فصيلها<sup>(٥)</sup>."

وجعل منه قول الشاعر

فكونوا أنتم وبني أبيكم      مكان الكئيبين من الطحال<sup>(٦)</sup>

أي مع بني أبيكم؛ لأنه أمرهم بموافقة بني أبيهم، ولم يأمر بني أبيهم بالدخول معهم في الأمر، ولو اعتبرنا الواو عاطفة لفسد المعنى ولم يتحقق المراد لذلك رجح النصب على المعية، ومن النحاة من عد هذا البيت مما يتعين فيه النصب على المعية؛ لأن الشاعر لو أراد أن يأمر بني أبيهم "لكانوا مرفوعين بالعطف على الضمير في "كونوا" لأنه مؤكّد بقوله "أنتم" فكان يمكن العطف، فلما عدل عنه مع إمكانه دل على أن الأمر لأولئك وحدهم، فتعين النصب"<sup>(٧)</sup>.

(1) انظر: الأنباري، الانصاف ٤٧٤/٢ - ٤٧٧.

(2) انظر: ابن عصفور المقرب، ١٥٩/١، وشرح جمل الزجاجي، ٢٤٦/١.

(3) انظر: ابن مالك، تسهيل الفوائد ١٠٠، وارتشاف الضرب ١٤٨٩/٣، وحاشية الخصري ٢٩٨/١، وشرح ألفية ابن معطي ٥٩٠/١.

(4) أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب ١٤٨٩/٣.

(5) انظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية ٦٩٥، وشرح الأشموني ٤٩٨/١ - ٤٩٩.

(6) سبق تخريج هذا البيت ٢٠.

(7) العلائي، الفصول المفيدة في الواو المزيدة، ١٨٩-١٩٠.

ومما يترجح فيه النصب باعتبار المعية، على النصب باعتبار العطف قول الشاعر:

إذا أعجبتك الدهرَ حالٌ من امرئٍ      فدَعَهُ وواكِلُ أمرُهُ والليالي<sup>(١)</sup>

حيث نصب كلمة (الليالي) على أنها مفعول معه، وليست الواو للعطف، لأنها لو كانت كذلك، لأصبح المعنى: اترك أمره لليالي واترك الليالي لأمره، وفي هذا التقدير فساد للمعنى.

### الحالة الثالثة: وجوب العطف وامتناع النصب على المعية

وذلك إذا تقدم الواو مفرد<sup>(٢)</sup> نحو: أنت ورأيك، و"كل رجل مضيعته" و"الرجال وأعضاها".

فلا يجوز في هذه الأمثلة نصب ما بعد الواو على المعية؛ لأنه لا نصب له من جهة ومن جهة أخرى لم يتقدم الواو جملة. وهذا رأي الجمهور<sup>(٣)</sup> وجعل أبو حيان الأندلسي<sup>(٤)</sup> منه قول عنتره:

فَمَنْ يَكُ سائِلاً عَنِّي فإِنِّي      وجروة لا ترودُ ولا تُعار<sup>(٥)</sup>

فكلمة (جروة) منصوبة بالعطف على اسم إن الضمير المتصل في كلمة (إني)، علماً بأن الواو بمعنى "مع".

أما الصيمري<sup>(٦)</sup> ففسره على وجهين:

أحدهما أن يكون "جروة" معطوفاً على اسم إن والخبر محذوف تقديره: فإنني وجروة مقرونان؛ ثم أخبر عن "جروة" خاصة بقوله: لا ترود ولا تعار.

والثاني: أن تكون الواو بمعنى "مع" ويكون خبر "إن" تقديره: فإنني مع جروة... ثم أخبر عنهما بقوله: لا ترود ولا تعار.

(1) البيت لزهير، في شعر زهير للأعلم الشننمري ١٧١، شرح الكافية الشافية ٦٩٥، رصف المباني ٩٣، شرح الأشموني ٤٩٨/١، حاشية الخصري ٢٩٨/١.

(2) انظر: ابن مالك، تسهيل الفوائد ٩٩، وأوضح المسالك ٢/٢١٣، وشرح الأشموني ١/٥٠١.

(3) انظر: السيوطي، همع اللهوامع ١/١٨٠.

(4) انظر: ارتشاف الضرب ٣/٤٨٦، وشفاء العليل ٤٩١.

(5) في ديوانه ٣٠٦، الصيمري التبصرة والتذكرة ١/٢٥٧، وجروة: اسم فرسه، ترود: تجيء وتذهب.

(6) هو عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري النحوي، أبو محمد، له، التبصرة في النحو، كتاب جليل، أكثر ما كان يشتغل به أهل المغرب. انظر ترجمته في بغية الوعاة، ٢/٤٩.

ويأتي التفسير الثاني للصيمري من إجازته وقوع (المفعول معه) بعد الواو في قولك " كل رجل وضيعته" على تقدير كل رجل مع ضيعته؛ فقد قال في التبصرة: " وتقول: كل رجل وضيعته، بمعنى مع ضيعته، وكل امرئ وشأنه، أي مع شأنه، ويجوز الرفع في هذا على تقدير العطف، ويكون خبر المبتدأ محذوفاً"<sup>(١)</sup>.

وقد بين سيبويه أنه لا يجوز النصب فيه" وأما أنت وشأنك، وكل امرئ وضيعته... وأشبه ذلك، فكله رفع لا يكون فيه النصب"<sup>(٢)</sup>

وقد حكم عليه ابن عصفور بالغلط، قال: " وهذا الذي ذهب إليه - يعني الصيمري - فاسد لأن المفعول معه فضلة، والفضلات لا تنتصب إلا عن تمام الكلام"<sup>(٣)</sup>.

وكذلك يجب العطف إذا تقدم الواو جملة غير متضمنة معنى فعل نحو قولك: " أنت أعلم ومالك" والمعنى بمالك، وهو عطف على " أنت" ونسبه العلم إليه مجاز<sup>(٤)</sup>، وقد علل الرضي منع ذلك بقوله " ولا يجوز النصب في قولك: أنت أعلم ومالك" لأنك لا تقصد به مصاحبة المخاطب في العلم لماله؛ والتقدير فيه:

أنت أعلم بحال مالك، فأنت ومالك، ثم ضُعب بحذف معمول " أعلم"... والمعنى: أنا لا أدخل بينك وبين مالك، ولا أشير عليك بما يتعلق بإصلاحه، فأنت أعلم بما يصلحه"<sup>(٥)</sup> ومثله قولهم " أنت وربك"، وهذا يستعمل في التهديد، أي أنت أعلم بربك، أي: أنتما مقترنان، فأنا لا أدخل بينكما، ولا أدعوه عليك، فإنه حسبك. أما عبد القاهر فمنع النصب على تقدير خبر محذوف للمبتدأ، فالمعنى عنده: أنت أعلم وربك مجازيك<sup>(٦)</sup>.

وأما قولك " أنت أعلم وعبدُ الله" فرفع كلمة " عبدُ" على وجهين:

١. أن يكون (عبد الله) معطوفاً على أنت و(أعلم) خبر عنهما، لأنه توسط بين

المتعاطفين.

(1)الصيمري، التبصرة والتذكرة، ٢٥٧/١.

(2)سيبويه، الكتاب ٣٠٥/١.

(3)ابن عصفور، شرح الجمل ٤٦٦/٢، وانظر رأيه في: حاشية الفصول المفيدة ١٨٩.

(4)السيوطي، المطالع السعيدة ٢٣٥، وانظر: ارتشاف الضرب ١٤٨٦/٣.

(5)الأستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب، ٤٠/٢.

(6)انظر: المصدر السابق ٤٠/٢.

٢. أن يكون (عبد الله) مبتدأ محذوف الخبر جوازا، والتقدير: أنت أعلم بعبد الله، وعبد الله أعلم بك، أو محذوف الخبر وجوباً والواو هنا بمعنى "مع" عطف بها في اللفظ لوقوعه موقع المجرور بمع<sup>(١)</sup>.

وقد فرق سيبويه بين الواو التي سبقت بفعل والواو التي سبقت باسم فالتى سبقت بفعل هي واو المصاحبة بمعنى "مع" ويعمل الفعل في الاسم بعدها على أنه مفعول معه، أما الواو المسبوقة بالاسم فإنها في المعنى واو المصاحبة، يعمل فيما بعدها ما عمل فيما قبلها من الابتداء<sup>(٢)</sup>.

ومثال ذلك قولك "أنت وشأنك"

وقال المخبّل:

يا زبرقانُ أبا بني خلفٍ ما أنتَ ويَبَّ أبيكَ والفخر<sup>(٣)</sup>

فالفخر معطوفة على الضمير المنفصل أنت.

وقال جميل:

وأنت امرؤٌ من أهل نجدٍ وأهلنا تهامُ فما التَّجديُّ والمتَّغورُ<sup>(٤)</sup>

فهذه الأمثلة التي ذكرها سيبويه لا يكون فيها إلا الرفع كما ذكر "لأنك إنما تريد أن تخبر بالحال التي فيها المحدث عنه في حال حديثك"<sup>(٥)</sup>.

إلا أن سيبويه لم يغفل الشواهد التي وقع فيها الاسم منصوباً بعد الواو علماً بأنها لم تسبق بفعل فقال: وزعم أبو الخطاب أنه سمع بعض العرب الموثوق بهم ينشد:

أتوعدني بقومك يا ابنَ حَجَلٍ أشاباتٍ يُخالونَ العبادا

بما جمعتَ من حَضَنَ وعَمرو وما حَضَنَ وعَمرو والجياذا<sup>(٦)</sup>

ونصب (الجياذا) حملاً على معنى الفعل وقدره سيبويه بقوله: وما كان حَضَنَ

وعمرو والجياذا.

(1) انظر: أبا حيان، ارتشاف الضرب ١٤٨٦/٣ - ١٤٨٧.

(2) انظر: سيبويه، الكتاب ٣٠٥/١.

(3) سبق تخريجه ص ٤٣.

(4) سبق تخريجه ص ٤٣.

(5) انظر: سيبويه، الكتاب ٣٠٥/١.

(6) انظر: المصدر السابق، ٣٠٤/١، والأشابات: الأخلاط من الناس، العبادا: العبيد، حَضَنَ: بطن من بني القين. وعمرو: قبيلة، والجياذا: جمع الجواد من الخيل



ويجب العطف في قولك مثلاً: " اشترك زيد وعمرو" و " جاء زيد وعمرو قبله أو بعده"<sup>(١)</sup>.

ففي المثال الأول ما بعد الواو ليس فضله يمكن الاستغناء عنه؛ لأن الاشتراك لا يقع إلا من اثنين. وفي المثال الثاني جاء الظرف المذكور بعد الاسم المقترن بالواو لينفي المصاحبة بين ما قبل الواو وما بعدها.

### الحالة الرابعة: رجحان العطف على النصب:

وهذه الحالة يجوز فيها العطف والنصب، لكن العطف أقوى، وذلك إذا تقدم الواو جملة متضمنة معنى الفعل، وبعد الواو اسم لا يتعذر عليه العطف، نحو ما أنت وزيد؟ وما شأن عبد الله وزيد؟ ففي المثال الأول جاء ضمير المرفوع منفصلاً فيحسن فيه الرفع، وفي المثال الثاني جاء ما بعد الواو معطوفاً على اسم ظاهر مجرور فيحسن فيه الجر<sup>(٢)</sup>.

وقد أجاز سيبويه النصب في مثل ذلك حيث قال: " وزعموا أن ناساً يقولون: كيف أنت وزيداً، وما أنت وزيداً. وهو قليل في كلام العرب... كأنه قال: كيف تكون أنت وقصعة من ثريد، وما كنت وزيداً"<sup>(٣)</sup>.

لكن ابن الحاجب منع النصب في مثل هذه الأمثلة وجعل العطف واجباً إذ هو الأصل، فلا يصار إلى غيره لغير ضرورة<sup>(٤)</sup> أما ابن عصفور فقد عد هذه الأمثلة مما يجب فيه النصب على المعية، قال: " كيف أنت وزيداً، لا يجوز هنا إذا أردت معنى الجمع إلا النصب، لأنك لو قلت: وزيدٌ، لكان التقدير: كيف أنت وكيف زيدٌ؟ فيكون سؤالاً عن كل واحد منهما على الانفراد فيتغير المعنى"<sup>(٥)</sup>

وقد أورد ابن مالك شواهد على ذلك كقول الراجز:

(1) انظر: ابن هشام، أوضح المسالك، ٢/٢١٣.  
(2) انظر: أبا حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب ٢/١٤٨٨، والسيوطي، الهمع ٢/١٨١.  
(3) سيبويه، الكتاب ١/٣٠٣.  
(4) انظر: الأسترابادي، شرح كافية ابن الحاجب ٢/٤١.  
(5) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي ٢/٤٦٩.

الآن تكفي عُصَباً أَعْجَاماً فكيفَ أنتَ عَمَرُو، والإقدام؟<sup>(١)</sup>

وقول الشاعر:

فما أنتَ، والسَّيرَ في مَثَلٍ يُبْرِحُ بِالذِّكْرِ الضَّائِبِ؟<sup>(٢)</sup>

حيث نصب في البيت الأول " الإقدام " بعد مرفوع فعل محذوف بعد " كيف"، وفي البيت الثاني نصب (السير) بعد مرفوع فعل محذوف بعد (ما).

وجاء في الحديث " أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال لأبي ذر: (كيف أنت، وأئمة من بعدي يستأثرون بهذا الفيء<sup>(٣)</sup>). يرفع وينصب. فمن رفع فبالعطف على (أنت)، ولا حاجة إلى تقدير فعل. ومن نصب جملة مفعولاً معه وأضمر (تكون)<sup>(٤)</sup>.

### الحالة الخامسة: امتناع النصب على المعية وامتناع العطف

وهذه الحالة مشروطة باجتماع أمرين<sup>(٥)</sup>:

الأول: إذا لم تكن الواو بمعنى (مع).

الثاني: إذا لم يصح تقدير الفعل بعد الواو.

وقد استشهد النحاة على هذه الحالة بقول الشاعر

عَلَفْتُهَا نَيْناً وَمَاءً بَارِداً حَتَّى شَتَّتْ هَمَّالَةً عَيْنَاهَا<sup>(٦)</sup>

فكلمة (ماء) في البيت السابق لا تعرب اسماً معطوفاً لانقضاء المشاركة؛ فالتبني يُعَلَفُ لكن الماء لا يعلف بل يسقى، ولا تعرب أيضاً مفعولاً معه لانقضاء المعية<sup>(٧)</sup>،

(1) ابن مالك، شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ٢٩٢، والعصب: جمع العصبية: الجماعة من الناس، أو الخيل، أو الطير.

(2) سبق تخريجه ص ٤٢.

(3) انظر سنن أبي داود، كتاب الفتن والملاحم حديث رقم ٣٧١٧.

(4) ابن مالك، شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، ٢٩٢-٢٩٣.

(5) انظر: أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب ٣/١٤٩٠.

(6) البيت بلا نسبة في الخصائص ٢/٤٣٣، والإنصاف ٢/٦١٣، وأوضح المسالك ٢/٢١٥، وشرح شواهد المغني ١/٥٨، ٢/٩٢٩، والأشباه والنظائر ٢/١٩٩، وشرح الأشموني ١/٤٩٩، وهمالة: من هملت العين، يعني صبت دمها. \* شتت: أقامت في الشتاء والمراد صارت.

(7) انظر: الزمخشري، الكشاف ٢/٤٤٨، ومغني اللبيب لابن هشام ٨٢٨، وشذور الذهب ٢٤٣، وشرح الأشموني ١/٥٠١.

وحتى يخرج النحاة من هذا المأزق نصبوا (ماءً) على إضمار فعل لائق، وفي ذلك رأيان<sup>(١)</sup>:

أحدهما: تأويل العامل المذكور قبل الواو بعامل يتضمن معنى يصح به انصبابه على المتعاطفين. وذكر أبو حيان في ارتشاف الضرب أن هذا القول أخذ به الجرمي، والمازني<sup>(٢)</sup> والمبرد وأبو عبيدة<sup>(٣)</sup> والأصمعي<sup>(٤)</sup> واليزيدي<sup>(٥)</sup>.  
والآخر: إضمار فعل ملائم بعد الواو.

فعلى الرأي الأول يؤول الفعل ( علفتها ) ب ( أنلتها ) وبذلك يصح انصبابه على المتعاطفين، وعلى الرأي الآخر يضم فعل بعد الواو تقديره: سقيتها. ويكون العطف على هذا الرأي عطف جمل لا عطف مفردات.  
ومثله قول الشاعر:

إذا ما الغانيات برزن يوماً وزججن الحواجب والعيون<sup>(٦)</sup>

فمنع ابن هشام نصب (العيونا) على العطف وكذلك على المعية، وليس ذلك إلا لعلة معنوية؛ فمنع العطف لانقفاء المشاركة، ومنع النصب على المعية لانقفاء فائدة الإعلام بها؛ إذ من المعلوم لكل واحد أن العيون مصاحبة للحواجب<sup>(٧)</sup>.

واكتفى بإضمار فعل بعد الواو تقديره: "كلن"، بينما ذهب غيره إلى تأويل الفعل المذكور قبل الواو بفعل آخر تقديره (زين)، أو (حسن)<sup>(٨)</sup>  
وجعل مثلهما قول الشاعر:

- 
- (1) انظر: الزمخشري، الكشاف ٤٤٨/٢، ومغني اللبيب ٨٢٨، وشرح الأشموني ٥٠١/١.  
(2) هو أبو عثمان المازني، واسمه: بكر بن محمد، روى عن أبي عبيدة والأصمعي وأبي زيد وعنه روى المبرد واليزيدي. كان إماماً في العربية، مات سنة ٢٤٩هـ. انظر: بغية الوعاة ٤٦٣/١-٤٦٦.  
(3) هو معمر بن المنثى اللغوي، أخذ عن يونس وأبي عمرو، وهو أول من صنف غريب الحديث، أخذ عنه أبو عبيد وأبو حاتم والمازني. صنف: المجاز في غريب القرآن، والأمثال في غريب الحديث وغير ذلك، توفي سنة ٢١٠هـ. انظر ترجمته في بغية الوعاة ٢٩٤/٢-٢٩٥، وإنباه الرواة ٢٧٦/٣.  
(4) هو عبد الملك بن قريب. أبو سعيد الأصمعي الباهلي، رواية العرب، صنف: غريب القرآن، واشتقاق الأسماء والخيل وغير ذلك. مات سنة ٢١٦هـ. انظر بغية الوعاة ١١٢/٢-١١٣. والأعلام ١٦٢/٤.  
(5) هو يحيى بن المبارك الإمام أبو محمد اليزيدي النحوي المقرئ اللغوي، حدث عن أبي عمرو والخليل. من مصنفاته: مختصر في النحو والمقصود والممدود. مات سنة ٢٠٢هـ، بغية الوعاة ٣٤٠/٢.  
(6) البيت للراعي النميري في ديوانه ٢٦٩، وبلا نسبة في مغني اللبيب ٤٦٦، وشرح شواهد المغني ٧٧٥/٢، والمطالع السعيدة ٢٣٧، وشرح الكافية الشافية ٦٩٨. والغانيات جمع غانية، وهي المرأة التي غنبت بجمالها عن الحي، وبرزن: ظهرن، وزججن: دققن وطولن.  
(7) انظر: ابن هشام، شرح شذور الذهب ٢٤٣.  
(8) انظر: ابن هشام، أوضح المسالك ٢١٨/٢.

يَا لَيْتَ زَوْجَكَ قَدْ غَدَا مُنْقَلَدًا سَيْفًا وَرُمَحًا<sup>(١)</sup>

فقد حملوا (منقلاً) على (حاملاً) أي حاملاً سيفاً ورمحاً.

أما ابن عقيل فيرى أن "ماء" منصوب على المعية أو على إضمار فعل يليق به، والتقدير "وسقيتها ماءً بارداً"<sup>(٢)</sup>؛ فهو يرى أن الاسم الواقع بعد الواو إن لم يمكن عطفه تعين النصب على المعية، أو على إضمار فعل يليق به، وقد انفرد بهذا الرأي عن غيره من النحاة؛ لأن النحاة كما ذكرت مجمعون على جواز الوجهين إن صح إضمار فعل يحسن مع موضع الواو، وإلا تعين الإضمار.

وقد رد الخضري قول ابن عقيل ومنع المعية والعطف في قول الشاعر:

زَجَّجْنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعُيُونَا

"إذ الماء لا يشارك التبن في معنى العلف ولا زمانه، والعيون لا تصاحب الحواجب في معنى التزجيج. وهو تدقيقها وتطويلها، ومصاحبتها في الزمان أمر معلوم لا فائدة في قصده، فيجب فيها تقدير العامل، أي وسقيتها ماء، وكلمن العيون"<sup>(٣)</sup>.

والذي يؤيد القول السابق أن ابن عقيل نفسه عندما عرض للبيت السابق في باب العطف - قال: "ف (العيون) : مفعول بفعل محذوف والتقدير: وكلمن العيون، والفعل المحذوف معطوف على (زججن)"<sup>(٤)</sup>. فكلام ابن عقيل في هذا الموضع يختلف عما قاله في الموضع السابق.

وقد ذهب السيوطي إلى أن الشواهد السابقة ومثيلاتها ليست من أقسام المفعول معه، بل هي من مسائل باب العطف<sup>(٥)</sup>. والحق أن هذه المسألة مما يتقاطع مع باب المفعول معه، لذلك لا بد من عرض أقوال النحاة فيها حتى نتبين ما أشكل من مسائل هذا الباب.

(1) البيت منسوب لعبد الله بن الزبَيْرِ في الكامل ٢٧٣/١، وبلا نسبة في مجاز القرآن ٦٨/٢، والمقتضب ٥٠/٢، وأمالى ابن السجري ٨٢/٣، ٣٨، والإنصاف ٦١٢/٢، والمفصل لابن يعيش ٤٤٢/١.

(2) انظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل ٥٤١/١.

(3) الخضري، حاشية الخضري ٢٩٩/١.

(4) انظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل ٢٢١/٢ - ٢٢٢.

(5) انظر: السيوطي، المطالع السعيدة ٣٣٧.

ومن النحاة<sup>(١)</sup> من جعل من حالات الاسم بعد الواو، جواز النصب على المعية أو النصب على إضمار فعل بعد الواو، يحسن مع موضع الواو. ومن أمثلة ذلك، قوله تعالى: {فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ<sup>(٢)</sup>}. بقطع الهمزة وكسر الميم، فعلى هذه القراءة - وهي قراءة السبعة<sup>(٣)</sup> - تكون (شركاءكم) مفعولاً معه؛ لأنه لا يصح أن يكون (شركاءكم) معطوفاً على (أمركم) لأنه لا يقال:

أجمعت الشركاء، إنما يقال: جمعت، أما أجمعت فتستخدم مع المعاني، فتقول: أجمعت أمري، لأن معناه عزمت<sup>(٤)</sup>. وفي (الكامل) ترجيح لهذا الرأي. قال المبرد عن هذه الآية: "وأجود التفسير عندنا في قوله عز وجل: "فأجمعوا أمركم وشركاءكم" أن تكون الواو في معنى مع"<sup>(٥)</sup>. ويجوز النصب على تقدير فعل بعد الواو ينتصب به الشركاء، ويكون من باب عطف جملة على جملة، تقديره: "فأجمعوا أمركم واجمعوا شركاءكم" وقد جعله أبو علي الفارسي<sup>(٦)</sup> من باب قول الشاعر:

يَا لَيْتَ زَوْجَكَ قَدْ عَدَا      مُتَقَلِّدًا سَيْفًا وَرُمْحًا<sup>(٧)</sup>

وكذلك قوله تعالى: { وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ<sup>(٨)</sup> }، فيحتمل أن تكون الواو للمعية، (فالإيمان) مفعول معه، أو تكون الواو عاطفة على إضمار فعل تقديره: واعتقدوا الإيمان أو أخلصوا الإيمان<sup>(٩)</sup>.

وذهب ابن عصفور إلى هناك حالة من حالات الاسم بعد الواو وهي ما يجوز فيه العطف والمفعول معه على السواء وجعل مثاله:

" قام زيدٌ وعمراً بالرفع والنصب"<sup>(١٠)</sup>.

(1) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل ١/٤٤١ - ٤٤٢، وارتشاف الضرب ٣/١٤٨٩، والملخص لابن أبي الربيع ١/٣٧٩ - ٣٨٠.

(2) سورة يونس، آية ٧١.

(3) انظر: الزمخشري، الكشاف ٣/١٦٠ - ١٦١، وأبنا حيان الأندلسي، البحر المحيط ٥/١٧٧ - ١٧٨.

(4) انظر: الأخفش معاني القرآن ١/٣٧٥ - ٣٧٦، وشرح المفصل لابن يعيش ١/٤٤١ - ٤٤٢، والملخص ١/٣٧٩.

(5) المبرد، الكامل ١/٥٤٩.

(6) انظر رأيه في: الفصول المفيدة في الواو المزيدة ٢٠٢.

(7) سبق تخريجه في الصفحة السابقة.

(8) سورة الحشر، الآية ٩.

(9) انظر: ارتشاف الضرب ٣/١٤٨٩، وتفسير البحر المحيط ٨/٢٤٥ - ٢٤٦.

(10) انظر: ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي ٢/٤٦٩، وانظر الفصول المفيدة ١١٩، والمطالع السعيدة ٢٣٦.

وللنحاة المحدثين في الاسم الواقع بعد الواو أقوال لم يفترقوا فيها عن القدماء كثيراً إلا أنهم افترقوا فيما بينهم فمنهم من عدّها خمس حالات<sup>(١)</sup> ومنهم من جعلها أربعاً<sup>(٢)</sup> ومنهم من قصرها على ثلاث حالات<sup>(٣)</sup>. فصاحب النحو الوافي قسمها على النحو الآتي<sup>(٤)</sup>: أولها: " جواز عطفه على الاسم السابق أو نصبه مفعولاً معه. والعطف أحسن، مثل: بالغ الرجل والابن في الحفاوة بالضيف. فكلمة: " الابن" يجوز رفعها بالعطف على الرجل، أو نصبها مفعولاً معه، ولكن العطف أحسن من النصب على المعية؛ لأنه أقوى في الدلالة المعنوية على المشاركة والاقتران ولا شيء يعيبه هنا".

ثانيها: جواز الأمرين، والنصب على المعية أحسن؛ للفرار من عيب لفظي أو معنوي. فمثال اللفظي: أسرعت والصديق. ومثال العيب المعنوي قولهم: " لو تُركت الناقةً وفصيلها لرضعها".

ثالثها: وجوب العطف وامتناع المعية: وذلك حين يكون الفعل أو ما يشبهه مستلزمًا تعدد الأفراد التي تشترك في معناه اشتراكاً حقيقياً. وكذلك حين يوجد ما يفسد المعنى مع المعية، فمثال الأول: تقائل النمر والفيل.

ومثال الثاني: أشرف القمر وسهيلٌ قبله أو بعده... فتفسد المعية بسبب وجود: " قبل" أو " بعد".

رابعها: امتناع العطف ووجوب النصب - في الأصح - أما على المعية، إن استقام المعنى عليها. وإما على غيرها إن لم يستقم؛ وذلك منعاً لفساد لفظي أو معنوي. فمثال وجوب النصب على المعية لمانع لفظي يمنع العطف: نظرت لك وطائراً. ومثال النصب لمانع معنوي يمنع العطف: مشى المسافر والصحراء.

ومثال النصب على المعية بتقدير فعل محذوف ينصب الكلمة مفعولاً به:

دعينا لحفل ساهر فأكلنا لحمًا، وفاكهة وخضراً، وماءً عذباً، وغناءً ساحراً -  
فيجب نصب كلمة: " ماء" وكلمة "غناء" بفعل محذوف يتناسب مع كلا منها. والتقدير:  
وشربنا ماءً عذباً، وسمعنا غناءً ساحراً.

**وقد ضمن مؤلف الكتاب الحالة الرابعة حالة خامسة مفادها:**

(1) انظر: النحو الشافي ٢٩٣-٢٩٥.

(2) انظر: النحو الوافي ٣١٠/٢-٣١٣، وجامع الدروس العربية ٧٤/٣-٧٥.

(3) انظر: النحو المصفي ٤٥١-٤٥٢.

(4) النحو الوافي ٣١٠/٢-٣١٣.

" ولا يصح النصب على المعية، ولا على العطف وإلا فسد المعنى". ومثل له بقول الشاعر:

تَرَاهُ كَأَنَّ اللَّهَ يَجْدَعُ أَنْفَهُ وَعَيْنَيْهِ إِنَّ مَوْلَاهُ كَانَ لَهُ وَفَر<sup>(١)</sup>

يريد: ويفقأ عينيه؛ لأن الجدع في اللغة - خاص بالأنف، فلا يكون للعينين.

أما في كتاب النحو الشافي فقد جعلها مؤلف الكتاب خمس حالات جميعها متضمنة في الحالات التي ذكرها النحو الوافي، إلا أنه جعل ٠ النصب على المعية أو على وجه آخر) حالة بمفردها دون أن يدمجها مع حالة (وجوب النصب على المعية) كما ذكرت في النحو الوافي، وقد أسقط صاحب النحو الشافي من مسائل باب المفعول معه والعطف، (ما لا يصح فيه النصب على المعية، ولا على العطف، وفي تقديري أنها ما غابت عن قواعد الباب عنده إلا لأنها خاصة في باب العطف ليس غير<sup>(٢)</sup>).

كما اختلف المؤلفان في إعراب ما بعد الواو في قولك: أطعمته خبزاً وماءً فصاحب النحو الوافي ينصب (ماء) على وجه واحد، وهو أنها مفعول به لفعل محذوف تقديره (سقيته)، أما صاحب النحو الشافي فله في كلمة (ماء) وجهان من الإعراب. أحدهما مفعول به لفعل محذوف تقديره: وسقيته، والآخر: مفعول معه منصوب<sup>(٣)</sup>.

أما في كتابي النحو المصفي والتطبيق النحوي فقد قصر مؤلفاً الكتابين حالات الاسم بعد الواو على ثلاث حالات على النحو الآتي<sup>(٤)</sup>:

١. ما يجب فيه العطف.

٢. ما يجب نصبه على المفعول معه.

٣. ترجح المفعول معه على العطف.

وأظن أن الذي دفعهما لذلك هو طلب التخفيف والتسهيل على الدارسين، وليس إغفالاً منهم للقواعد النحوية؛ إلا أن ذلك ليس مسوغاً، فهناك كثير من المعاني تغيب عن المتلقي ما لم يكن مدركاً لجميع مسائل هذا الباب.

(1) البيت لخالد بن الطيفان في الحيوان ٤٠/٦ وله أو للزبرقان بن بدر في الأشباه والنظائر ١٠٨/٢، والمقاصد النحوية ١٧١/٤، وبلا نسبة في الإنصاف ٥١٥/٢، ٦١١، والخصائص ٤٣٣/٢.

(2) انظر: محمود مغالسة، النحو الشافي ٢٩٣.

(3) انظر: عباس حسن، النحو الوافي ٣١٢/٢، والنحو الشافي ٢٩٣.

(4) انظر: النحو المصفي ٤٥١-٤٥٢، والتطبيق النحوي ٢٥٨-٢٥٩.

وقد وجد من المحدثين من أخذ على النحاة تقسيمهم حالات الاسم بعد الواو بين المعية تارة والعطف تارة أخرى، يقول: " ثم كيف تكون واو عاطفة في قولنا "سرت أنا وزيدٌ" ومفيدة للمعية في قولنا: " سرت وزيداً" وهي نفسها لم تتبدل في الجملتين"<sup>(١)</sup>.

وللرد على هذا التساؤل أقول: كيف تكون كلمة (زيد) في قولنا: " زيدٌ أقبل" مبتدأ، وتكون الكلمة ذاتها فاعلاً في قولنا: " أقبل زيدٌ"؟

إن كلا الزيدين فاعل في المعنى، لكن التركيبين مختلفان، أو لنقل: إنهما يؤديان معنىً مغايراً للمعنى الآخر في كل مرة. وأضيف إلى ذلك أن النحاة استقروا كلام العرب فوجدوا أن الواو تكون عاطفة في قولهم "سرت أنا وزيدٌ" حيث أكد الضمير المتصل (التاء) بآخر منفصل (أنا). أما إذا لم يؤكد الضمير المتصل بآخر منفصل جعلوها للمعية في الأغلب؛ فبناء على ما تقدم بنوا قاعدتهم، فالواو واحدة في الجملتين لكن الحركة الإعرابية لها قيمة دلالية لا يمكن إغفالها، تماماً كالترتبة في التركيب.

وتذهب الدراسة السابقة إلى أن أجزاء باب المفعول معه ضعيفة لا يمكن أن تؤلف موضوعاً نحويًا، وقد اعتمدت الدراسة في ذلك على الاستدلال بقول الشاعر: علفتها تبناً وماءً بارداً

فإن كانت (ماءً بارداً) منصوبة على أنها مفعول معه فلا بد أن يكون الناصب على ما قرروا الفعل (علفتها) وهل يستقيم قولنا " علفتها ماءً بارداً"<sup>(٢)</sup>.

أقول إن أحداً من النحاة لم يقل بذلك سوى ابن عقيل، وقد رد كلامه كما أشرت، بل قال النحاة في مثل هذا إنه منصوب على إضمار فعل يليق به، مع أنني أرى أن المعية ليست غائبة عن معنى البيت السابق، وذلك من جهتين:

الأولى: على تقدير فعل يصح به انصبابه على المتعاطفين، كما قال النحاة، ففي البيت السابق نضمراً فعلاً تقديره: أنلتها تبناً وماءً؛ أي قدمت لها التبن مع الماء.

الثانية: إن هذا التعبير قد ورد في نصوص شعرية وأخرى نثرية، بل إن كثيراً من المفسرين لجأوا إلى تفسير الآيات المشككة مستعينين بالقياس على ما ورد من

(1) إبراهيم السامرائي، النحو العربي نقد وبناء ١٠٦.

(2) المرجع نفسه، ١٠٦ - ١٠٧.



أشعار العرب. فقولته تعالى { إِذَا رَأَتْهُمْ مِنْ مَكَانٍ بَعِيدٍ سَمِعُوا لَهَا تَغِيظًا وَزَفِيرًا }<sup>(١)</sup> قيل في تفسيرها: (سمعوا لها) صوت تغيط. "لأن التغيط لا يسمع، وإذا كان على حذف المضاف كان المعنى تغيطوا زفروا غضباً على الكفار، وشهوة للانتقام منهم. وقيل سمعوا صوت لهيبها واشتعالها وقيل: هو مثل قول الشاعر:

يَا لَيْتَ زَوْجِكَ قَدْ غَدَا      مُنْقَلَدًا سَيْقًا وَرَمَحَا

وهذا مخرج على تخرجين: أحدهما: الحذف: أي: ومعتقلاً رمحاً، والثاني: التضمين، ضمن (منقلاً) معنى متسلحاً، فكذلك الآية، أي "سمعوا لها" و "رأوا تغيطاً وزفيراً" وعاد كل واحد إلى ما يناسبه، أو ضمن سمعوا معنى أدركوا، فيشمل التغيط والزفير"<sup>(٢)</sup>.

وعلى تقدير "رأوا تغيطاً وزفيراً" تكون المعية واضحة، إذ إن المعنى يكون أقوى عند صدورهما معاً، والله أعلم.

ومنه كذلك قوله تعالى: {ونادى أصحاب النار أصحاب الجنة أن أفيضوا علينا من الماء أو مما رزقكم الله قالوا إن الله حرمهما على الكافرين<sup>(٣)</sup>} جاء في تفسيرها: " (أو مما رزقكم الله): من غيره من الأشرية؛ لدخوله في حكم الإفاضة، ويجوز أن يراد: أو ألقوا علينا مما رزقكم الله من الطعام والفاكهة؛ كقوله:

علفتها تبناً وماءً بارداً...<sup>(٤)</sup>

وفي دراسة أخرى لتيسير النحو، تنتقد الدراسة ما ذهب إليه النحاة من ترجيح الرفع على النصب في نحو: كيف أنت وزيدٌ، لأن الاسم لم يتقدمه فعل مع أن لكل من التركيبين معنى خاصاً، وموضعاً لا يليق به صاحبه، فإذا قلت: "كيف أنت وأخاك" بالنصب، فإنك تسأل عن صلة الاثنين، وتضع هذا التركيب حين يكون بينهما من الأمر ما هو جدير بالاستخبار وموضع للمسألة"<sup>(٥)</sup> أما إن قلت "كيف أنت وأخوك؟ فإنه استخبار عن الاثنين يمكن أن تطنب فيه، فنقول: كيف أنت وكيف أخوك؟ فالأصل عند النحاة الرفع في مثل هذه الأمثلة، حيث إن الاسم لم يتقدمه فعل أو شبهه وهو

(1)سورة الفرقان، الآية ١٢.

(2)أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط ٤٤٥/٦.

(3)سورة الأعراف، الآية ٥٠.

(4)الزمخشري، الكشاف ٤٤٨/٢.

(5)إبراهيم مصطفى، إحياء النحو ١٥٩.

الأكثر، وإن ورد منصوباً قدروا له فعلاً ينصبه" فهم في سبيل الوفاء بأصلهم قد أغفلوا المعنى، وأضاعوا فرق ما بين إعراب وإعراب، ووضع ووضع<sup>(١)</sup>.

والحق أن النحاة ما أغفلوا المعنى ولا أضاعوه، وما تمحلوا التقديرات وأجهدوا فيها أنفسهم إلا لتستقيم مع المعنى، نعم إنهم ضعفوا النصب في مثل قول الشاعر:

فما لك والتلدد حَوْلَ نَجْدٍ      وقد غَصَّتْ تِهَامَةٌ بِالرَّجَالِ؟

لأن الاسم (التلدد) الذي نصب على أنه مفعول معه لم يسبق بفعل، فقد ر له النحاة فعلاً ليصبح: ما تكون والتلدد<sup>(٢)</sup> حتى يستقيم المعنى وفي الوقت ذاته حفاظاً على اللغة من اضطراب قواعدها.

يقول إبراهيم مصطفى: "وليس المعنى في البيت إلا على النصب، لأن الاستفهام وما فيه من استنكار أو تعجب" إنما هو لما بين الاثنين، ولا يصوره أن يجيء الاسم رفعاً، لأنه إذا لا يؤدي معنى المصاحبة، وإذا بطلت بطل الاستفهام كله، وضاع ما فيه من معنى"<sup>(٣)</sup>.

والواقع أن إبراهيم مصطفى عندما يقول ذلك لم يأت بجديد فالبيت السابق لم يرو إلا بالنصب، وقد فقه النحويون ذلك؛ لذا تأولوا فعلاً ينصبه، قال سيبويه" وأما الاستفهام فإنهم أجازوا فيه النصب، لأنهم يستعملون الفعل في ذلك الموضع كثيراً، يقولون: ما كنت؟ وكيف تكون؟ إذا أرادوا معنى مع"<sup>(٤)</sup>

ويعرض إبراهيم مصطفى لقول الشاعر:

يا زُبْرَقَانُ أَخَا بَنِي خَلْفٍ      ما أَنْتَ وَيَبَّ أَيْبِكَ وَالْفَخْرُ

فيقول: "فيرتضون الرفع ويجيزون النصب أيضاً، وليس فيه إلا الرفع ليدل على معناه، فإنه استفهامان، كأنه قال: ما أنت وما الفخر، ولا يصور هذا إلا العطف، فهذا فرق ما بين الإعرابين، ولكل موضع. أجل أنه فرق دقيق، ولكنه حق يجب أن يفتن له ليفهم الكلام على وجهه وليسلك به سبيله"<sup>(٤)</sup>.

(1) إبراهيم مصطفى، إحياء النحو ١٦٠.

(2) ابن يعيش، المفصل ٥١/٢.

(3) إبراهيم مصطفى، إحياء النحو ١٦١.

(4) سيبويه، الكتاب ٣٠٦/١.

(4) إبراهيم مصطفى، إحياء النحو ١٦٢.

إن الكلام الذي عقب به إبراهيم مصطفى على البيت السابق لا يتناقض وما جاء به سيبويه والنحويون من بعده، بل هو شاهد على صحة ما جاءوا به، يقول سيبويه: " وإنما فرّق بين هذا الباب وبين الباب الأول لأنه اسم، والأول فعل فاعمل"<sup>(١)</sup> فالقاعدة النحوية التي وضعها سيبويه هي الضابط الأول للكلام، أما إن اعتمدنا على المعنى وحده فلن نصل إلى وفاق، لأن المعاني والقصد يختلفان من شخص لآخر. علماً بأن النحاة لم يغفلوا جانب المعنى ففي المسائل المتشابهة بين المعية والعطف يقول الرضي في شرح الكافية " الأولى أن يقال: إن قصد النص على المصاحبة وجب النصب، وإلا فلا"<sup>(٢)</sup>.

وقريب من ذلك ما نقل عن الدماميني في حاشية الخضري " واعلم أن المعنى يختلف بالرفع والنصب، لأن النصب نص في المعية، والرفع لمطلق الجمع، كما في شأن الواو العاطفة، فكيف يرجح العطف مع اختلاف المعنى؟ فالوجه أن يقال: إن قصدت المعية نصاً فالنصب، أو بقاء الاحتمال والإبهام فالرفع، أو لم يقصد شيء جاز الأمران"<sup>(٣)</sup>.

وقد سبقهم إلى ذلك ابن عصفور حينما عرض لمسائل باب المفعول معه فجعل القسم الثالث ما لا يجوز فيه إلا أن يكون مفعولاً معه نحو: " كيف أنت وزيداً" يقول ابن عصفور: لا يجوز هنا إذا أردت معنى الجمع إلا النصب، لأنك لو قلت: زيدٌ، لكان التقدير: كيف أنت وكيف زيد؟ فيكون سؤالاً عن كل واحد منهما على الانفراد فيتغير المعنى"<sup>(٤)</sup>.

إذا إرادة المعية مقرونة بحركة إعرابية، فالمعية لا تتضح إلا بنصب (زيداً) لكن هذا النصب خاضع لعوامل لفظية، فلم يضع النحاة القواعد والحدود إلا خدمة للمعنى ومنعاً للغموض.

(1) سيبويه، الكتاب، ٣٠٠/١.

(2) الأسترابادي، شرح كافية ابن الحاجب ٤١/٢.

(3) الخضري، حاشية الخضري ٢٩٨/١، وانظر: حاشية الصبان ١٩٨/٢.

(4) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ٤٦٩/٢.

## المبحث الرابع صور المفعول معه

## صور المفعول معه

### أولاً: المفعول معه مفرداً

تكاد تكون هذه الصورة الوحيدة في باب المفعول معه، ذلك أن النحويين أجمعوا على أن المفعول معه لا يأتي إلا مفرداً، وقد سبقت الإشارة إلى هذا في المبحث الأول في شروط المفعول معه، فقد اشترطوا لصحته أن يكون مفرداً.

ومن شواهد: قول كعب بن جعيل:

وكان وإياها كحران لم يُفِقْ      عن الماء إذ لاقاه حتى تقدَّداً<sup>(١)</sup>

وقول الشاعر:

فكوثوا أنتم وبني أبيكم      مكان الكلبيين من الطحال<sup>(٢)</sup>

وقوله تعالى: {فأجمعوا أمركم و شركاءكم<sup>(٣)</sup>}، فقد قال ابن بابشاذ حين عرض لهذه الآية " وليس في القرآن مفعول معه أكشف من هذه الآية "<sup>(٤)</sup>.

وقول الرسول صلى الله عليه وسلم: "بعثت أنا والساعة "<sup>(٥)</sup>.

ولم يوضّح النحويون قداماء ومحدثين سبب اشتراط الأفراد في المفعول معه، لكن أحد الباحثين ذهب إلى أنهم اشترطوا فيه ذلك استناداً إلى تخيل إفراده " عند استحضارهم كلمة (مع) الظرفية وحكم ما بعدها، كلما تطرقوا إلى إعراب المفعول معه، فكما لاحظوا أنّ ما بعد (مع)، لا يأتي إلا مفرداً، لاحظوا ذلك بعد واو المعية التي جعلت بتقديرها"<sup>(٦)</sup>.

لقد اعتمد الباحث في تعليقه على نص مبتور من كلام النحاة مفاده؛ أنهم صرحوا بعدم جواز دخول واو المعية على الجملة لأنها بمعنى (مع) التي لا يجوز دخولها إلا على الأسماء"<sup>(٧)</sup>.

وحين رجعت إلى النص وجدت الرضي يتحدث عن الواو العاطفة بكلام مؤداه؛ أنّ الواو التي ينصب الفعل المضارع بعدها كقولك: " قم وأقوم " ليست للعطف، فهي إما أن تكون للحال، وأكثر دخولها على الجملة الاسمية، فالمضارع بعدها في تقدير مبتدأ محذوف الخبر وجوباً،

(1) سبق تخريجه ص ٢٩.

(2) سبق تخريجه ص ٢٠.

(3) سورة يونس، الآية ٧١.

(4) العلائي، الفصول المفيدة، ٢٠٣.

(5) العكبري، إعراب الحديث، ٨٧.

(6) انظر: عبد الجبار فتحى زيدان، المشاكلة بين واو الحال وواو المعية ١٨٠.

(7) انظر: الأستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب، ٦٨/٤.

فمعنى " قُمْ وَأَقُمْ "؛ أي: قم وقيامي ثابت، أي: في حال ثبوت قيامي<sup>(1)</sup>، وإمّا بمعنى " مع " وهي لا تدخل إلا على الاسم، فلما قصدوا ههنا مصاحبة الفعل للفعل، نصبوا ما بعدها، فمعنى " قم وأقوم"، أي: قم مع قيامي، فالباحث ظنّ أن الضمير " هي " في عبارة " وهي لا تدخل إلا على الاسم " في كلام الرضي يعود على (مع) والحق أن الضمير يعود على الواو، وما جاء الرضي بهذا القول إلا ليفرّق بين واو الحال و واو المعية، وهذا واضح من كلامه؛ فواو الحال تدخل في الغالب على الجملة الاسمية، وواو المعية تدخل على الاسم المفرد، وحينئذٍ تعني مصاحبة الاسم للاسم، أو تدخل على الفعل وحينئذٍ تعني مصاحبة الفعل للفعل.

(1) انظر: الأسترابادي، شرح كافية ابن الحاجب ٦٨/٤.

## ثانياً: المفعول معه بصيغة المضارع المنصوب

ذكر أئمة العربية أنّ الفعل المضارع منصوب بعد الواو في موضعين:

الأول: إذا وقعت الواو في جواب الأمر والنهي والاستفهام والنفي والتمني والتحضيض والدعاء والعرض والشرط والجزاء<sup>(١)</sup> على أن تكون بمعنى مع أو الجمع<sup>(٢)</sup> أو كما يقول الرضي: أن تفيد الجمعية؛ " أي يجتمع مضمون ما قبلها ومضمون ما بعدها في زمان واحد"<sup>(٣)</sup> واشترط ابن أبي الربيع في الواو: " أن تريد بها معنى الجمع ولا تريد معنى العطف"<sup>(٤)</sup>.

أما أمثلة هذا الموضع فهي:

الأمر: كقول الشاعر:

فقلت: ادْعِي و ادْعُوْا إِنَّ أُنْدَى لَصَوْتٍ أَن يُنَادِي دَاعِيَانِ<sup>(٥)</sup>

النهي: كقولة تعالى: { وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْفُرُوا بِالْحَقِّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ }<sup>(٦)</sup>

وقول أبي الأسود الدؤلي:

لا تنهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِي مِثْلَهُ عَارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمٌ<sup>(٧)</sup>

الاستفهام: كقول الحطيئة:

ألم أكُ جاركم ويكون بيّني وَبَيْنَكُمْ الْمَوَدَّةُ وَالْإِحَاءُ<sup>(٨)</sup>

النفي: كقول دريد بن الصمة:

(1) انظر المالقي، رصف المباني ٤٢٢.  
(2) انظر: المبرد، المقتضب ٢/٢٥، شرح المفصل لابن يعيش ٧/٢٣، والمقتصد في شرح الإيضاح ٢/١٠٥٩-١٠٦٠، وارتشاف الضرب ٤/١٦٧٧.  
(3) الأستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب ٤/٧٦.  
(4) ابن أبي الربيع، الملخص، ١/١٣٤.  
(5) البيت للأعشى في الكتاب ٣/٤٥، والإنصاف ٢/٥٣١، ومغني اللبيب ٣/٥١٩، شرح الأشموني ٣/٢١٥، \*أندى: أبعد صوتاً.  
(6) سورة البقرة، آية ٤٢.  
(7) سبق تخريجه ص ٢٦.  
(8) ديوانه ٨٤، سيبويه، الكتاب ٣/٤٣، والمقتضب ٢/٢٦، والأصول في النحو ٢/١٥٥، ومغني اللبيب ٨٧٧، وهمع الهوامع للسيوطي ٢/٣١٢.

قَتَلْتُ بَعْدَ اللَّهِ خَيْرَ لِدَاتِهِ ذُوَابًا فَلَمْ أَفْخَرْ بِذَلِكَ وَأَجْزَعًا<sup>(١)</sup>

أي: لم يجتمع الفخر مع الجزع<sup>(٢)</sup>

التمني: كقوله تعالى: { يَا لَيْتَنَّا نُرَدُّ وَلَا نُكَدِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ }<sup>(٣)</sup>

بنصب ( ونكون ) وفقاً لقراءة ابن عامر وحفص<sup>(٤)</sup> .

وقد اختلف في:

التحضيض؛ نحو: هلا تقوم وأكرمك.

والدعاء؛ نحو: اغفر لزيد ويدخل.

والعرض؛ نحو: ألا تقوم وأكرمك.

والشرط؛ نحو: إن تقم وتخرج أكرمك.

والجزاء؛ نحو: إن تقم أكرمك وأحسن إليك<sup>(٥)</sup>.

فعلى حين يذهب المالقي<sup>(٦)</sup>، إلى نصب الفعل المضارع في جواب العشرة السابقة ويكاد يتبعه المرادي<sup>(٧)</sup> في هذا؛ ولا يستبعد إلا "الشرط والجزاء". ويضيف الترجي وهو ما قال به ابن هشام أيضاً في "قطر الندى"<sup>(٨)</sup> نحو: "لعلي سأجاهد وأغنم"، نجد أبا حيان الأندلسي بعد أن أثبت الخمسة الأولى يقول: "ولا أحفظ النصب جاء بعد الواو في الدعاء ولا العرض، ولا التحضيض، ولا الرجاء، ولا ينبغي أن يُقدم على ذلك إلا بسمع"<sup>(٩)</sup>.

أما الموضع الثاني من المواضع التي ينتصب المضارع فيها بعد الواو: أن تعطف الفعل على الاسم الصريح<sup>(١٠)</sup> ومثاله قول ميسون الكلبيّة:

(1) ديوانه ٩١، سبويه الكتاب ٤٣/٣، وأمالى ابن الشجري ١٤٨/٢، وارتشاف الضرب ١٦٧٩/٤، \* لداته: أترابه، والذوابة من كل شيء: أعلاه، والمراد أشرفهم.

(2) انظر: أمالي ابن الشجري ١٤٨/٢.

(3) سورة الأنعام، الآية ٢٧.

(4) انظر: أبا حيان الأندلسي، البحر المحيط ١٠٥/٤، والكشاف للزمخشري ٣٣٦/٢.

(5) المالقي، رصف المباني، ٤٢٢.

(6) المصدر نفسه، الصفحة ذاتها.

(7) انظر: المرادي، الجنى الداني، ٧٤، ١٥٦.

(8) انظر: ابن هشام، قطر الندى، ٧١، ٧٤، ٧٦.

(9) أبو حيان، ارتشاف الضرب، ١٦٨٠/٤.

(10) المالقي، رصف المباني، ٤٢٢، وابن هشام، مغني اللبيب ٤٧٢.



وَلْبَسُ عِبَاءَةً وَتَقَرَّ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّقُوفِ<sup>(١)</sup>

والنحويون يؤولون كلَّ ما سبق من مواضع نصب الفعل المضارع على أنَّ الواو عاطفة، والفعل المضارع بعدها منصوب بأن مضمرة والمصدر المنسبُك منها أو المقدرَّ معطوف على مصدر متوهم أو متصيّد: هذا في الموضع الأول لنصب الفعل المضارع، أمّا في الموضع الثاني فالفعل المضارع بعد الواو يقدرُ بمصدر معطوف على الاسم السابق<sup>(٢)</sup>.

وقد أفصح عن ذلك سيبويه حين قال: "اننتي وأتيك" إذا أردت: ليكن إتيان منك وأن أتيك، تعني إتيان منك وإتيان مني<sup>(٣)</sup> " فقد جعل مصدراً قبل الواو، وقد مصدرأ بعد الواو بغية صلاح عطفهما. وكذلك قوله بعد أن ذكر قول الشاعر:

وَلْبَسُ عِبَاءَةً وَتَقَرَّ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّقُوفِ<sup>(٤)</sup>

"ولما لم يستقم أن تحمل (وتقر) وهو فعل، على لبس وهو اسم لما ضمته إلى الاسم، وجعلت "أحب" لهما، ولم ترد قطعه، لم يكن بدُّ من إضمار أن<sup>(٥)</sup> فهو قد أضمر أن بعد الواو ليصح بذلك العطف على الاسم (لبس).

وأوضح ابن السراج هذه القضية أكثر، فذكر أنَّ المضارع المنصوب بعد الواو على ضربين أحدهما: " أن تعطف الفعل على المصدر، نحو قولك: " يعجبني ضرب زيد وتعضب. تريد: وأن تعضب؛ فـ (أن) مع الفعل بمنزلة المصدر، فإذا نصبت فقد عطف اسماً على اسم، ولولا أنك أضمرت "أن" ما جاز أن تعطف الفعل على الاسم، لأنَّ الأسماء لا تعطف على الأفعال، ولا تعطف الأفعال على الأسماء؛ لأن العطف نظير التثنية فكما لا يجتمع الفعل والاسم في التثنية كذلك لا يجتمعان في العطف<sup>(٦)</sup> ". والآخر إذا " أردت عطف الفعل على مصدر الفعل الذي قبلها وأضمرت أن... وذلك قولك لا تأكل السمك وتشرب اللبن، أي لا تجمع بين أكل السمك وشرب اللبن"<sup>(٧)</sup>.

(1) سيبويه، الكتاب ٤٥/٣، ابن يعيش، شرح المفصل ٢٥٢/٣، المالقي: رصف المباني ٤٢٣، ابن هشام: مغني اللبيب ٤٧٢.

(2) انظر: الجرجاني، المقتصد ١٠٧٠/٢-١٠٧١، وابن معط، الفصول الخمسون ٢٠٣، وابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل ١٥/٢، وابن هشام، أوضح المسالك ١٤٧/٤، والزرركشي، البرهان في علوم القرآن ٤٣٥/٤.

(3) سيبويه، الكتاب ٤٤/٣.

(4) سبق تخريجه في الصفحة ذاتها.

(5) سيبويه، الكتاب ٤٤/٣.

(6) ابن السراج، الأصول في النحو ١٤٩/٢-١٥٠.

(7) المصدر السابق ١٥٤/٢.

مما سبق يتبين أن النحويين قدروا ( أن ) قبل الفعل المضارع ليكون بها مصدراً مؤولاً بمنزلة الاسم، يصح عطفه على اسم مثله أو على مصدر متوهم من الفعل المتقدم. وممن استخدم عبارة "مصدر متوهم" ابن أبي الربيع في الملخص حيث قال: " والنصب بإضمار أن، وهي مع الفعل بتأويل المصدر والمصدر معطوف على مصدر متوهم، والتقدير: لا يكن منك أكلاً وشرباً<sup>(١)</sup> " كما استخدم عبارة مصدر متوهم" كل من ابن عصفور<sup>(٢)</sup> والمرادي<sup>(٣)</sup> وابن هشام<sup>(٤)</sup> والأشموني. وممن استخدم عبارة مصدر متصيد يس الحمصي<sup>(٥)</sup> والجرجاوي<sup>(٦)</sup>.

والنحاة المحدثون قالوا بما قال به القدماء، فهم ينصبون الفعل المضارع بأن مضمرة جوازاً بعد الواو العاطفة؛ التي تعطف الفعل المضارع على اسم صريح، وينصبونه بأن مضمرة وجوباً بعد الواو التي بمعنى ( مع )، والمصدر المنسبك من أن المضمرة وما دخلت عليه من الجملة المضارعية معطوف على مصدر مذكور أو متصيد من الفعل المتقدم<sup>(٧)</sup>.

إن القول بأن ما بعد الواو يقدر بمصدر معطوف على مصدر متوهم أو متصيد أو منزوع من الفعل المتقدم على الواو، ما قال به النحويون إلا تمثيلاً مع قولهم بأن الواو عاطفة. والقول بأن الواو عاطفة له ما ينقصه من كلام النحويين أنفسهم فعندما عرض صاحب الكتاب لقول أبي الأسود الدؤلي:

لا تنه عن خلق وتأتي مثله عارٌ عليك إذا فعلت عظيم<sup>(٨)</sup>

قال: " إنما أراد لا يجتمع النهي والإتيان<sup>(٩)</sup> " فقوله: " يجتمع " يعني أن الواو، واو المعية، وقد زاد الأمر توضيحاً حين فسّر المثال المشهور: " لا تأكل السمك وتشرب اللبن " فقال: " ومنعك أن ينجزم لأنه إنما أراد أن يقول له: " لا تجمع بين السمك واللبن، ولا ينهيه أن يأكل السمك على حدة و يشرب اللبن على حدة، فإذا جزم فكأنه نهاه أن يأكل السمك على كل حال أو يشرب اللبن على كل حال " <sup>(١٠)</sup> ، فالواضح من كلام سيبيويه أن الواو تكون للمعية إذا أردت النهي عن الجمع بين أكل السمك وشرب اللبن، وتكون للعطف إذا أردت النهي عنهما

(1) ابن أبي الربيع، الملخص ١/١٣٤، وذلك عند تفسيره جملة " لا تأكل السمك وتشرب اللبن "

(2) انظر: شرح جمل الزجاجي ٢/١٦٠.

(3) انظر: الجنى الداني ١٨٧.

(4) انظر: مغني اللبيب ٥٥٣، الأشموني، شرح الأشموني ٤/٢٢٧.

(5) انظر: حاشية يس الحمصي على شرح التصريح ١/٣٤٣.

(6) انظر: شرح الجرجاوي على شواهد ابن عقيل ٢٣١.

(7) انظر: النحو الوافي ٤/٢٨٧، ٣٧٥-٣٧٩، وجامع الدروس العربية ٢/١٧٤.

(8) سبق تخريجه ص ٢٦.

(9) سيبيويه الكتاب ٣/٤٢.

(10) المصدر السابق، ٣/٤٢-٤٣.

متفرقين، علماً بأن سيويبه لم يفهم من العبارة السابقة إلا النهي عن الجمع بين أكل السمك وشرب اللبن، والدليل على ذلك قوله: إنما أراد.... وكذلك قال المبرد في بيت الأخطل السابق وفي المثل المشهور يقول: " أي لا يجتمع أن تنهى وتأتي مثله. ولو جزم لكان المعنى فاسداً<sup>(١)</sup> " إذا فكيف تكون الواو عاطفة في الحاليين، إنَّ معنى ذلك كما يقول المبرد فساد المعنى. ويصرّح ابن السراج<sup>(٢)</sup> والأشموني<sup>(٣)</sup> بأن الواو التي ينصب بعدها الفعل المضارع لا تنصبه إلا إذا كانت بمعنى مع فقط. ويذهب ابن جنّي إلى أن الواو لا تنصب الفعل المضارع بعدها إلا إذا كانت بمعنى الجمع<sup>(٤)</sup>.

وينقض النحويون معنى العطف في الواو الداخلة على الفعل المضارع حين يسمونها واو الجمع<sup>(٥)</sup> وينقضون هذا المعنى أيضاً حين يسمونها صراحة واو المعية<sup>(٦)</sup>، أو حين يسمونها واو (مع)<sup>(٧)</sup>. كما ينقض النحويون معنى العطف فيها حين يقولون " إنها تنصب الفعل المستقبل إذا أردت بها غير معنى العطف "<sup>(٨)</sup>.

ولقد أثبت الجرجاني وجوب تعيين المعية دون العطف عند إرادتها، فقد قال في بيت ميسون الكلبية:

ولبّسُ عباءةً وتقرّ عيني      أحبُّ إليّ من لبسِ الشّفوفِ

"وتقديره للّبس عباءة وأن تقرّ عيني أحبُّ، لأنّ الغرض أن يجمع بين لبس العباءة وقرة العين فيقال: إنهما جميعاً أحبُّ من لبس الشّفوف، وليس المقصود أنّ لبس العباءة أحبُّ من لبس الشّفوف، فلو رفعت لكان التقدير: للّبس عباءة أحب إلي من لبس الشّفوف ثم تقول: وتقرّ عيني، وليس هذا دليل على أن المحبة تحصل من لبس العباءة مقترناً بقرّة العين<sup>(٩)</sup> ". إذن لو لم نجعل الواو للمعية؛ أي لو جعلناها للعطف لما تحقق المراد فلبس العباءة مع قرّة العين أحب من لبس الشّفوف وهذا لا يتحقق إلا بالمعية.

(1) المبرد، المقتضب ٢/٢٥.

(2) الأصول في النحو، ١٥٤/٢.

(3) شرح الأشموني، ٢١٩/٤.

(4) ابن جنّي، اللمع، ٧٤.

(5) الجرجاني، الجمل، ٨٣، شرح التسهيل لابن مالك، ٤٤/٤، سهير خليفة، تفسير كلمات يحتاج إليها المعرب، ٢٧٩.

(6) انظر: أوضح المسالك ٤/١٦١.

(7) انظر: السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، ١/١٧٨.

(8) الزجاجي، الجمل، ١٨٧-١٨٨.

(9) الجرجاني، المقتصد ٢/١٠٥٩.

وذكر ابن يعيش مثل هذا المعنى عن البيت نفسه فالمقصود هو اجتماع لبس العباءة وقرّة العين على لبس الشفوف " ولو انفرد أحدهما بطل المعنى (١) ".

وكيف تكون واو المعية عاطفة وهما معنيان متناقضان فابن هشام يذكر أنه يمتنع العطف إذا كان المانع معنوياً " كقولك: لا تته عن القبيح وإتيانه، ذلك لأن المعنى على العطف: لا تته عن القبح وعن إتيانه وهذا تناقض (٢) "، لقد قال ابن هشام ذلك وهو يتحدث عن المفعول معه، فما الفرق بين المثال الذي طرحه وقول الشاعر؟

لا تته عن خلق وتأتي مثله عارٌ عليك إذا فعلت عظيم

لقد اتضح من النصوص السابقة التي ذكرها النحويون أنّ هناك خلطاً بين واو العطف و واو المعية، والقول بأن الواو في هذه السياقات هي واو عطف ومعية في آن واحد تناقض ما ينبغي التسليم به، وقد انطلقت في التفريق بين واو العطف و واو المعية في النصوص السابقة أو لنقل لجعل هذه الواو واو معية فحسب من جوانب عدّة.

١. إذا سلمنا بالقول إن واو المعية هي في الأصل عاطفة حصل فساد في المعنى، وهذا ما اتضح من النصوص السابقة، فإذا قلنا بأن الواو عاطفة في قول الشاعر: لا تته عن خلق وتأتي مثله... فقد نهيت عنهما منفردين وهذا ما لا يريده القائل، أمّا إن قلنا إن الواو واو المعية والفعل المضارع منصوب بأن مضمرة بعدها - نزولاً عند من لا يُعمل الواو - والمصدر المؤول في محل نصب مفعولاً معه. تمثينا مع المعنى والإعراب، والإعراب يعين استناداً إلى المعنى، فلا يصحّ قطع الصلة بين المعنى والإعراب يقول ابن جني: " فإن أمكنك تقدير الإعراب على سمت تفسير المعنى، فهو ما لا غاية وراءه، وإن كان تقدير الإعراب مخالفاً لتفسير المعنى، تقبلت تفسير المعنى على ما هو عليه، وصححت طريق تقدير الإعراب (٣) ".

٢. إنّ النحويين سلكوا طرقاً وعرة من أجل تطويع الواو لتكون عاطفة، من ذلك أنهم تخيلوا أو توهموا أو تصيدوا مصدراً قبل الواو حتى يجعلوه معطوفاً على ما بعد الواو، وإطلاقهم الذي تخيلوه (مصدر متوهم) دليل كافٍ على فساد هذا القول " إذ إن من العجيب أن يتوهم ويتخيل ما لا وجود له ويبني عليه آثار. "

(1) ابن يعيش، شرح المفصل ٢٥/٧.

(2) ابن هشام، قطر الندى، ٢٣٢.

(3) ابن جني، الخصائص، ٢٨٤/١-٢٨٥.

وهذا أمر يجب الفرار منه، لما فيه من البعد المعيب، والعدول عن الطريقة المستقيمة الواضحة إلى أخرى ملتوية، لا خير فيها، بل فيها الضرر<sup>(١)</sup>، وقد أنكره جماعة من النحاة، بل عدّوه غلطاً<sup>(٢)</sup>.

٣. ذكر النحاة كما أشرت أن الواو الداخلة على المضارع المنصوب هي واو عطف، ومعنى هذا إلغاء معنى المعية فيها، إذ إن من التناقض أن نقول إنها تفيد العطف والمعية في آن واحد، وقد تنبه إلى هذا الرضي في شرح كافية ابن الحاجب، فقال: " وكذا تقول في الفعل المنصوب بعد واو الصرف: إنهم لما قصدوا فيه معنى الجمعية، نصبوا المضارع بعدها، ليكون الصرف عن سنن الكلام المتقدم مرشداً من أول الأمر إلى أنها ليست للعطف . . . ولو جعلنا الواو عاطفة للمصدر على مصدر متصيد من الفعل قبله، كما قال النحاة، أي: ليكن منك قيام وقيام مني، لم يكن فيه نصوصية على معنى الجمع<sup>(٣)</sup> " فقول الرضي فيه من الوضوح ما يعينني على القول بأن الواو متعينة للمعية وإلا لفسد المعنى، فما المانع أن نعرب المصدر المؤول ما بعد الواو مفعولاً معه؟

٤. نقل الصبان في حاشيته على شرح الأشموني أن ابن هشام قيّد المفعول معه بجعله اسماً صريحاً فليس منه قولك: لا تأكل السمك وتشرب اللبن إلا أن أحد النحاة قال: " ينبغي أن يكون ذلك في غير نصب تشرب وإلا فهو اسم تأويلاً فينبغي أن يكون مفعولاً معه و به صرح بعضهم<sup>(٤)</sup> " وجاء في حاشية الخضري مثل ذلك تماماً غير أن الخضري علق على ذلك قائلاً " وهو الحق "<sup>(٥)</sup>.

٥. سبق أن ذكرت أن النحاة قالوا بأن الفعل المضارع المنصوب بعد الواو هو منصوب بأن مضمرة بعد الواو، وهذا قول البصريين، أمّا الكوفيون فجعلوا ناصب الفعل المضارع الخلاف أو الصرف<sup>(٦)</sup>، وفي اعتقادي أنهم ما قالوا بذلك إلا لأنهم أدركوا أنهم لو جعلوا الواو عاطفة لأدى إلى تناقض في المعنى وبعد عن قصد القائل. يقول الفرّاء: الصرف " أن تأتي بالواو معطوفة على كلام في أوله حادثة، ولا تستقيم إعادتها على ما عطف عليها، فإذا كان كذلك فهو الصرف كقوله:

(1) عباس حسن، النحو الوافي ١/٦١٠.

(2) انظر: شرح الأشموني ٢/١١٦.

(3) الأسترابادي، شرح كافية ابن الحاجب، ٤/٦٨.

(4) الصبان، حاشية الصبان ٢/١٩٤.

(5) الخضري، حاشية الخضري، ١/٢٩٦.

(6) انظر: الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح ٢/١٠٧٤، الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/٥٥٦.

لا تته خلق و تأتي مثله

. . . . .

ألا ترى أنه لا يجوز إعادة، لا، في تأتي مثله. فلذلك سميت صرفاً<sup>(١)</sup>. فما قال الكوفيون بالخلاف إلا لاختلاف المتعاطفين فكيف نجتمع بينهم على العطف؟

٦. إنَّ النحاة المحدثين أكدوا أنَّ الواو التي ينصب بعدها الاسم على أنه مفعول معه و الواو التي ينصب الفعل المضارع بعدها بأن مضمرة هي واو المعية، "وأنَّ المعنى لا يتغير مع كل منها، ولكنَّ الإعراب يختلف. فواو المعية حرف عطف والمضارع بعدها منصوب بأن مضمرة، والمصدر المؤول معطوف على مصدر سابق . . . أمّا " واو المعية التي يليها المفعول معه فهي حرف مجرد للدلالة على المعية وليس عاطفاً أو غير عاطف<sup>(٢)</sup> ."

إذا كيف يستقيم قولنا إن معناهما واحد غير أنَّ إحداهما عاطفة والأخرى حرف مجرد؟ إنَّ هذا القول لا يستند إلى دليل يؤيده فلذلك أرى لزماً بأن نوحّد القول في هذه الواو، فبدلاً من أن نطلق عليها واو الجمع وتارة واو (مع) وأخرى واو الجمعية أو واو المعية أو المصاحبة لماذا لا نسميها واو المفعول معه ما دام المعنى واحداً فضلاً عن أنه لا يحدث خلل من حيث الصناعة اللفظية.

وفي كتاب " معاني النحو " يذكر المؤلف عند حديثه عن الفعل المضارع المنصوب بعد الواو " أنَّ هذه الواو نظيرة الواو التي ينتصب بعدها الاسم، في نحو (مشيت و الجدار) أعني واو المعية إن لم تكن إياها إذ يفيد كل منها التصييص على مصاحبة ما بعد الواو لما قبلها"<sup>(٣)</sup> .

٧. لقد أقر النحويون بأنَّ المضارع الواقع بعد الواو له ثلاثة أحوال<sup>(٤)</sup>:

١- نصبه على اعتبار الواو للمعية، والنصب هنا يفيد التصييص على المصاحبة.

فقولك: " لا تغضب وتترك الحاضرين " معناه: لا تجمع بين هذين الأمرين في وقت واحد.

٢- الإتياع: ويكون حكمه حكم الأول إثباتاً و نفيًا. وتكون الواو لمجرد العطف وحده من غير معية، والمضارع بعدها معطوف على المضارع السابق، عطف فعل على نظيره الفعل. ويكون النهي منصباً على الأمرين، ولكن على سبيل التشريك الذي لا دلالة معه على مصاحبة، أو عدم

(1) الفراء، معاني القرآن ٣٤/١.

(2) عباس حسن، النحو الوافي ٣٧٥/٤، وانظر: مصطفى الغلاييني، ١٧٧/٢-١٧٨.

(3) فاضل السامرائي، معاني النحو، ٣٣٢/٣.

(4) انظر: عباس حسن، النحو الوافي ٣٨٤/٤، فاضل السامرائي، معاني النحو، ٣٣١/٣-٣٣٣.

مصاحبة. فالاصطحاب وعدمه أمران محتملان، لا سبيل للقطع بأحدهما إلا بقريضة أخرى. نحو قولك: " لا تضرب محمداً وتشتم خالداً " أي لا تضرب محمداً ، ولا تشتم خالداً، ونحو قول جرير:

ولا تشتم المولى وتبلغ أذاته فإِنَّكَ إِنْ تَفْعَلْ تُسَقِّهَ وَتَجْهَلْ<sup>(١)</sup>

إنّ الواو في هذه الحالة مغايرة للواو في الحالة الأولى فهنا لا يفهم منها إلا مجرد العطف وهناك لا يفهم منها إلا المصاحبة.

٣- رفعه على اعتبار الواو للاستئناف، فالمضارع بعدها مرفوع، والجملة المضارعية مستقلة في إعرابها عمّا قبلها. فإذا كانت الجملة في سياق نهي فيكون النهي منصّباً على ما قبل الواو فقط دون ما بعدها، نحو قولك:

( لم تأتني و أكرمك ). والمعنى أنك لم تأتني، وأنا أكرمك على كل حال، أي أنني أكرمك وأنت لم تأتني، فأكرامك له ثابت وبذا يكون المعنى نفي الإتيان و إثبات الإكرام.

إنّ المواضيع الثلاثة السابقة التي ذُكرت بعد الواو فيها دلالة قاطعة على أنّ الواو لا يمكن أن تكون للعطف وتكون في الوقت ذاته للمعيّة، لذا نرى أنّ الواو إذا نصّ المتحدث فيها على المعية كان المصدر المؤول بعدها منصوباً على أنه مفعول معه. وبذلك نبتعد عن الإشكال في المعنى واللفظ معاً.

(1) انظر: سيبويه، الكتاب ٤٢/٣. \*المولى هنا ابن العم، والأداة: الأذى.

### ثالثاً: القول بوقوعه جملةً

سبقت الإشارة إلى أن النحاة قد اشترطوا لصحة وقوع المفعول معه أن يكون مفرداً، إلا إن أحد النحاة القدماء خالفهم في ذلك، وأجاز وقوعه جملةً، وقد أورد هذا الرأي ابن هشام في المغنى حين عرض أقسام الحال فقال: "ومما يشكل قولهم في نحو "جاء زيد والشمس طالعة" إن الجملة الاسمية حال، مع أنها لا تنحل إلى مفرد، ولا تبين هيئة فاعل ولا مفعول، ولا هي حال مؤكدة...، وقال صدر الأفاضل تلميذ الزمخشري: إنما الجملة مفعول معه و أثبت مجيء المفعول معه جملةً" (١).

وقد تطرق نحويون من بعده إلى صدر الأفاضل، ونسبوا إليه رأيه المذكور، معتمدين في ذلك على ابن هشام فيما يبدو، من هؤلاء خالد الأزهري والسيوطي ومحمد الأمير (٢).

لقد رفض النحويون رأي صدر الأفاضل دون أن يذكروا رأيه، وذلك عندما اشترطوا الإفراد في المفعول معه، فاشترطوا الإفراد يعني نفي وقوعه جملةً، كما رفضه النحويون الذين ذكروا رأيه فابن هشام رفض أن تكون الجملة بعد الواو في "جاء زيد والشمس طالعة" مفعولاً معه، بل هي جملة حالية قال: "قال ابن جني: تأويلها جاء زيد طالعة الشمس عند مجيئه، يعني فهي كالحال والنعته السبب، وقال ابن عمرو: هي مؤولة بقولك مبكراً، ونحوه... وقال الزمخشري في تفسير قوله تعالى {وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ} (٣) {في قراءة من رفع البحر: هو كقوله:

وقد أغتدي و الطير في وكناتها ... .. (٤)

و "جئت والجيش مصطفى، ونحوهما من الأحوال التي حكمها حكم الظروف، فلذلك عريت عن ضمير ذي الحال، ويجوز أن يقدر "وبحرها" أي وبحر الأرض (٥)، وقد علق أبو حيان الأندلسي في تفسير "البحر المحيط" على قول الزمخشري السابق فقال: "وهذا الذي جعله

(1) ابن هشام، مغني اللبيب ٦٠٦.

(2) عبد الجبار فتحي زيدان، المشاكلة بين واو الحال وواو المصاحبة ١٧٦.

(3) سورة لقمان، آية ٢٧.

(4) البيت لامرئ القيس في ديوانه ١٥٣، ابن جني، الخصائص ٢/٢٢٢.

(5) ابن هشام، مغني اللبيب ٦٠٦ - ٦٠٧، وانظر الكشاف للزمخشري ٥/٢١.



سؤالاً وجواباً من واضح النحو الذي لا يجهله المبتدئون فيه، وهو أن الجملة الاسمية إذا كانت حالاً بالواو لا يُحتاج إلى ضمير يربط و اكتفي بالواو فيها<sup>(١)</sup>.

وممن ذكر رأي صدر الأفاضل السيوطي قال: " وزعم صدر الأفاضل: أن المفعول معه يكون جملة، وخرج عليه قولهم: جاء زيد والشمس طالعة، وفرّ من جعلها حالاً، لأنها لا تتحلّ إلى مفرد يبين هيئة فاعل ولا مفعول، ولا هي مؤكدة . وأجيب بأنها مؤوّل بالحال السببية، أي جاء زيد طالعة الشمس عند مجيئه، وقيل: تؤول بمنكر أو نحوه "<sup>(٢)</sup>.

ويبدو أن رأي صدر الأفاضل الذي رفضه النحويون لم يعمله صاحبه، وإنما جعله خاصاً لحل مشكلة الحال التي لا صاحب لها، فهو باستثنائها لم ينفرد عن الجمهور، ولم يجر إعراب الجملة مفعولاً معه إلا في نحو: جاء زيد والشمس طالعة، أمّا الجملة المرتبطة بالواو ولها صاحب، فهي عنده حالية، لأنّ هناك من نقل عنه رأيه في بعض المسائل المتعلقة بواو الحال، فقد ذكر الدسوقي ما لفظه: " وذكر صدر الأفاضل أن ترك الواو قليل في الجملة الحالية التي خبرها غير جار ومجرور "<sup>(٣)</sup>.

وقد استند أحد الباحثين<sup>(٤)</sup> إلى قول صدر الأفاضل السابق وبنى عليه بحثاً وسمه " بالمشاكله بين واو الحال و واو المصاحبة " متوصلاً إلى القول بصحة وقوع المفعول معه جملة، بل ذهب إلى أبعد من ذلك حيث أوصى بالغاء واو الحال واعتماد واو المصاحبة.

لقد سلك الباحث طرقاً كثيرة حتى يظهر رأيه فقد ذكر تعريفات للمفعول معه استنتج من خلالها جواز وقوع المفعول معه جملة، قال: " ومما يجدر ذكره، أنّ تعريف النحويين للمفعول معه، وإن قصد به المفرد، لم تكن عباراته موجهة إلى الحالة الأولى حسب، فقد عرف المفعول معه بأنه الواقع بعد " واو المعية المفيدة مصاحبة ما قبلها لما بعدها" فقد أشير إلى المفعول معه ومصاحبه بلفظة "ما" وهي عامة تشمل المفرد والجملة"<sup>(٥)</sup>. كما استأنس بتعريف آخر، يقول: "وعرّف أيضاً بأنه " هو الذي صحبه فعل الفاعل أو قارنه " وهنا ينبغي أن نمنع النظر في عبارة ( صحبه فعل الفاعل ) فإنه فيها لم يجعل المصاحب، القائد، المفرد، في نحو: أقبل القائد والجيش، بل جعل فعله، أقبل، أي: أنّ المصاحب صار حسب هذا التعريف، حدوث الإقبال أو جملة-أقبل القائد- لا القائد. وهذا التعريف يناسب المفعول معه عند وقوعه جملة، فقولنا: أقبل

(1) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط ١٨٧/٧.

(2) السيوطي، همع الهوامع ١٧٩/٢، وانظر: المطالع السعيدة ٢٣٤-٢٣٥.

(3) الدسوقي، حاشية الدسوقي على مختصر التفتازاني ١٥٣/٣.

(4) عبد الجبار فتحى زيدان، المشاكله بين واو الحال وواو المصاحبة ٢٧١.

(5) المرجع السابق، ١٧٩.

القائد والجيش يتدرب ليس المعنى في هذه الجملة وأمثالها، أن نجعل جملة: الجيش يتدرب مصاحباً للقائد، ومن هنا جاء عدم صلاح جعلها حالاً... في حين صحَّ جعلها مفعولاً معه؛ لأنه أريد اقتران جملة، أقبل القائد، بجملة، الجيش يتدرب، أي: اقتران حدوث الإقبال بحدوث التدريب<sup>(١)</sup>. كما جعل الباحث جملة: مات زيد وطلوع الشمس، كجملة: " مات زيد والشمس تطلع" فطلوع الشمس واحد في الجملتين<sup>(٢)</sup>. وصولاً إلى القول إن المفعول معه يأتي جملة كما يأتي مفرداً.

إن الأدلة التي ساقها الباحث لا تثبت ما ذهب إليه، بل هي أدلة تُوظف لإثبات صحة ما قاله النحاة؛ فالتعريف الذي اعتمده الباحث، وهو " مصاحبة ما قبل الواو لما بعدها"، لا يقصد به مصاحبة الجملة للمفرد ولا المفرد للجملة، وإنما المعنى في قولنا: " أقبل القائد والجيش" أنهما جاءا معاً أو متصاحبين، بينما عندما نقول: أقبل القائد والجيش يتدرب" معناه: أن القائد أقبل وكانت هيئة الجيش هيئة تدريب.

فالذي يتدرب هو الجيش وحده وليس القائد، فهما غير مصطحبين في التدريب، فكيف نجعل الواو للمعية؟

أما قياسه جملة (مات زيد والشمس تطلع) على جملة (مات زيد وطلوع الشمس) فلا مسوغ له من جهتين؛ الأولى: أن ثمة فرقاً بين الجملتين من حيث المعنى؛ فالإحساس اللغوي الذي يلجأ إليه في التمييز بين الأبواب النحوية يأبى ذلك. والثانية: أن الأسلوب في الجملتين مختلف ففي الجملة الأولى عبر القائل عن المعنى بالجملة الحالية، وفي الثانية عبر عن مقصده بأسلوب المفعول معه.

وصفوة القول في صور المفعول معه أن له صورتين، الأولى أن يكون مفرداً والثانية بصيغة المضارع المنصوب بأن المضمرة، المؤولة أيضاً بمفرد.

أما القول بوقوعه جملة فهو مرفوض من قبل النحاة؛ لأن المقاييس والقرائن النحوية تمنعه فضلاً عن أن القول به يؤدي إلى خلط أبواب النحو، وهذا لا يتماشى والتمسير الذي ننشده ونتوخاه.

(1) عبد الجبار فتحي زيدان، المشاكلة بين واو الحال وواو المصاحبة ١٨٢.  
(2) انظر: المرجع السابق، الصفحة ذاتها.

وعلى النقيض من ذلك ذهب محمد الأنطاكي إلى إلغاء واو المعية وإثبات واو الحال كما أشرت سابقاً فقد قال عن المنصوب في نحو " جاء زيدٌ والشمسُ " فالشمس حال من زيد ما في ذلك شك، وليسمها النحاة بعد ذلك ما يشاءون<sup>(١)</sup>.

فالأنطاكي ألغى المفعول معه وألغى واو المعية بإعرابها واو الحال، إذ يقول: " إن واو المعية ليست في حقيقتها إلا واو الحال"<sup>(٢)</sup> ويقول: " هذا هو رأي النحاة، وقد علمت أن لنا فيه رأياً مخالفاً، وهو أن واو المفعول معه، هي واو الحال"<sup>(٣)</sup>

ومن الدلائل التي ساقها الأنطاكي لإثبات حالية المفعول معه:

١. " أن كل مفعول معه يمكن جعله مبتدأ وتكميله بخبر، ثم تكون الجملة منه ومن خبره جملة حالية دون أن يتغير المعنى:

جئْتُ والشمسُ ← جئْتُ والشمسُ طالعةً

سرتُ والجبلُ ← سرتُ والجبلُ بحذائي

مشيتُ والنهرَ ← مشيتُ والنهرَ على جانبي

أكلُ زيدٌ وخالداً ← أكلُ زيدٌ وخالد حاضر معه

سافرتُ والنجمُ ← سافرتُ والنجمُ بازعُ

انطلقتُ وسعيداً ← انطلقتُ وسعيداً معي

٢. لقد اشترطوا للمفعول معه أن يكون فضلة، وهو نفس الشرط الذي اشترطوه للحال أيضاً.

٣. لقد أوجبوا على المفعول معه أن يتأخر عن عامله، ولا يأتي إلا بعد تمام الجملة، فلا يقال: " والشمسُ جاء زيد"، ولا " جاء والشمسُ زيداً". وهذا نفس ما أوجبوه على جملة الحال المقترنة بالواو، إذ لا يصح أن يقال: والشمسُ طالعة جاء زيد" ولا "جاء- والشمسُ طالعة - زيد"<sup>(٤)</sup>.

واستدل أيضاً على أن واو المعية هي واو الحال، من التطابق الحاصل في المعنى بين

المضارع المنصوب بعد واو المعية والجملة الحالية المرتبطة بالواو، فقد ذكر أن الواو في نحو:

(1) محمد الأنطاكي، المحيط في أصوات اللغة العربية ونحوها، ١٢٠/٢ هامش رقم (١).

(2) المرجع نفسه ١١٩/٢.

(3) نفسه ١٨٠/٢، هامش رقم (١)

(4) نفسه ١٢١/٢.

لا تأكل السمك وتشرب البن، هي واو حال، والدليل على ذلك أنه يصح أن يقع موقع هذه الواو وما بعدها الجملة الحالية المصدرية بالواو دون أن يتبدل المعنى، إذ هي بنفس معنى قولنا: لا تأكل السمك وأنت شارب اللبن<sup>(١)</sup>.

وختم تقديمه للأدلة السابقة بالقول: فإذا كان المفعول معه مع واوه على مثل هذا التشابه العجيب مع جملة الحال وواوها في المعنى والأحكام. فما الذي يمنع من اعتبار المفعول معه بقية من جملة اسمية واعتبار واوه واواً للحال، على أنه سد مسد جملة الحال فانتصب لذلك<sup>(٢)</sup> إن ما ذهب إليه الأنطاكي يرد باعتبارين:

الأول منهما نحوي، فمن المعروف أنه يميز بين المصطلحات النحوية بدراسة القواعد التي تعد مقياساً يستعين به النحويون، فمن المتفق عليه في أصول القواعد أن الحال المفردة لا علاقة لها بالواو فبأي وجه نحوي يعرب المفعول معه حالاً في مثل: سافر زيد وعمراً، وجلست والسارية، وسافر زيد وطلوع الشمس، ولعب الأطفال وضفة النهر؟

وإذا تمكن الأنطاكي من إيجاد وحدة بين واو الحال وواو المعية في الحكم والمعنى دعتة إلى إلغاء واو المعية وإثبات واو الحال نقول: لماذا لم يبلغ واو الحال ويثبت واو المعية لا سيما أن الخلاف قديماً وحديثاً يحوم حول الجملة المرتبطة بالواو، لأن الجملة غير المرتبطة بالواو لم يشك أحد في حالتها، أما الجملة المرتبطة بالواو ففيها خلاف فقد تكون واو حال أو واو عطف، أو واو معية كما أن وحدة المعنى التي أوجدها بين المفعول معه وواو الحال هي وحدة في معنى المعية لا في معنى الحال كما يقول الأنطاكي نفسه: " ونحن نرى أن هذه الواو (يعني واو (وتقر) وواو المفعول معه وواو المعية قبل المضارع المنصوب، وواو الحال، كلها من طبيعة واحدة، وتؤدي معنى واحداً، هو مصاحبة ما بعدها لما قبلها"<sup>(٣)</sup>. فمن العجيب أن الأنطاكي بعد هذا الإقرار لمعية الواو يذهب إلى إلغائها وإثبات واو الحال.

والاعتبار الآخر: الإحساس اللغوي، فالعرب كانوا عن طريق الفطرة يفرقون بين باب نحوي وآخر فهم يرفعون وينصبون ويجرون سليقة دون أن يخطئوا، وكان معلمهم في ذلك هو إحساسهم بمعاني الألفاظ والأساليب وما تقصده الألسن فيها، فبأي إحساس لغوي نقول أن (السارية) مفعول به في قولنا: " سرت والسارية؟"

(1) محمد الأنطاكي، المحيط في أصوات اللغة العربية ونحوها، ١١٩/٢ - ١٢٠.

(2) المرجع السابق، ١٢١/٢ - ١٢٢.

(3) نفسه ١١٩/٢، حاشية رقم (١)

وخاصة القول في هذا الخلاف بين من أراد أن يُلغي باب المفعول معه ويجعله حالاً، ومن أراد أن يلغي الجملة الحالية ويجعلها جملة مفعول معه أقول: إن المفعول معه باب من أبواب المنصوبات له من القواعد والشروط ما يميزه عن غيره من أبواب النحو، وكذلك الحال فلماذا كل هذا التمحك والمغالاة؟ ولو أخذنا بمثل هذه الخلافات لاختلطت أبواب النحو وصعب علينا التمييز بينها، والعربي بحسّه اللغوي أولاً وبالقواعد التي وضعها النحاة قادر على التمييز بين واو الحال وواو المعية.

**المبحث الخامس**  
**التمثيل الإحصائي للباب في كتب النحو**

## التمثيل الإحصائي للباب في كتب النحاة

بعد أن عرض الباحث لأنظار النحاة وآرائهم بشيء من التفصيل، وتتبع مسائل المفعول معه وما يتعلق به من مسائل حينما اقتضت ذلك ضرورة البحث- يأتي هذا المبحث ليرصد قواعد المفعول معه من أحد عشر كتاباً نحويًا، تسعة منها من كتب النحو الأصول واثنان من كتب النحاة المحدثين. وبذلك تكون صورة الباب جليّة واضحة. وقد رصدت القواعد حسب تواترها في الكتب الأحد عشر؛ حتى يتسنى للباحث معرفة عدة القواعد التي تجمع عليها هذه الكتب مقارنة بعدد القواعد التي ينفرد بها كتاب أو أكثر.

### على مستوى الكتب النحوية:

قام الباحث بفرز قواعد المفعول معه في أحد عشر كتاباً نحويًا وقد كانت مرتبة وفقاً لتواترها على النحو الآتي

اسم المؤلف	اسم الكتاب	رقم الكتاب
سيبويه	الكتاب	١
ابن السراج	الأصول في النحو	٢
الزجاجي	الجمال في النحو	٣
ابن يعيش	شرح المفصل	٤
رضي الدين الأسترابادي	شرح كافية ابن الحاجب	٥
أبو حيّان الأندلسي	ارتشاف الضرب	٦
ابن هشام	أوضح المسالك	٧
السيوطي	همع الهوامع	٨
الصبّان	حاشية الصّبّان على شرح الأشموني	٩
الغلاييني	جامع الدروس العربية	١٠
عبّاس حسن	النحو الوافي	١١

ويعتقد الباحث أن هذه الكتب الأحد عشر تشكل عينة دالة على صورة الباب في كتب النحو العربي جملة، إذ إن الباحث في اختياره لها اعتمد كفايتها العددية من جهة، ومن جهة أخرى رأى أن هذه الكتب تمثل مناحي متنوعة متكاملة في تتبع وشمول القواعد النحوية واتجاهات النظر فيها. وقد جاءت هذه الكتب مراعية للمرحلة الزمنية التي عاشها النحو العربي، ابتداءً من مرحلة التأصيل والتعديد حيث الرجوع والاحتكام إلى الحس اللغويّ وبداهة العقل مروراً بالمنطق والتأثر بعلم الكلام وعلم أصول الفقه، وانتهاءً بنضوج علم النحو حيث الشروح والتبسيط والتسهيل.

ومما يجدر ذكره أن الباحث لم يُغفل كتاب المقتضب للمبرد من العينة قليلاً لشأنه وإنما وجد الباحث أن مؤلف الكتاب لم يفرّد باباً للمفعول معه، وقد تصيد الباحث ما جاء في المقتضب من مسائل تتعلق بالمفعول معه من أبواب نحوية أخرى وظفها في متن الرسالة.

وقد أحصى الباحث القواعد النحوية في الكتب الأحد عشر مراعيًا شمولية القواعد، بالإضافة إلى تجزيء القاعدة النحوية إلى صورة مبسطة تجنباً للمداخلة بين قاعدتين أو أكثر مما يصاغ، في العادة، صياغة تقرير واحد.

وقد أُحصيت قواعد الباب في الأحد عشر كتاباً فكانت عدة ذلك فيها على النحو التالي:

رقم الكتاب	اسم الكتاب	عدد القواعد في الكتاب
١	الكتاب لسيبويه	٢٩
٢	الأصول لابن السراج	١٩
٣	الجمل للزجاجي	١٥
٤	شرح المفصل لابن يعيش	٤٢
٥	شرح الكافية للاستراباذي	٦٩
٦	ارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي	٧٣
٧	أوضح المسالك لابن هشام	٣٦
٨	همع الهوامع للسيوطي	٦٦
٩	حاشية الصبان للصبان	٧٢
١٠	جامع الدروس العربية للغلابيني	٢٦
١١	النحو الوافي لعباس حسن	٥٩



وبنظرة فاحصة إلى الأرقام السابقة يمكننا الخروج بالملاحظات الآتية:-

### أ. كثرة قواعد المفعول معه:

بلغ مجموع قواعد باب المفعول معه (١٨٧) والملاحظ كثرة قواعد هذا الباب؛ ويرجع ذلك إلى جملة من الأسباب تأتي في مقدمتها الخلافات بين النحاة النابعة من اختلاف وافتراق في فهم النصوص وتأويلها ومحاولة تخريجها على وجه من الوجوه، فضلاً عن كثرة العوامل والعلل والأقيسة وتعدد الوجوه اللهجية في أكثر من كتاب من الأحد عشر كتاباً، كل ذلك زاد حجم الباب مما سبب زيادة مجموع قواعده عند أصحاب الكتب الأحد عشر.

### ب. تفاوت حجم الباب بين الكتب الأحد عشر

تكشف الأرقام السابقة عن تباين واضح في حجم باب المفعول معه في كتب العينة، وأشد ما يكون التفاوت جلياً بين كتاب الجمل للزجاجي من جهة وكتابي ارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي وحاشية الصبان من جهة أخرى. وقد يكون السبب في ذلك بالنسبة للزجاجي أنه كان يسعى في كتابه إلى تحقيق غاية تعليمية، فكان يعرض للباب النحوي بصورة مجملّة، دون الخوض في التأويلات والخلاف وأنظار النحاة وعللهم وأقيستهم، تاركاً الشروحات لطلابه فهو في مرحلة تقعيد وتأصيل.

أما أبو حيان الأندلسي في ارتشاف الضرب والصبان في حاشيته فنجد أن الباب كان ضخماً عند كل واحد منهما، ويعود السبب في غالب الظن أن الأول منهما ألف كتابه في مرحلة متأخرة من نشوء النحو العربي، حيث استقر النحو على هيئة ارتضاها علماء العربية، فكان دوره جمع أنظار النحاة وآرائهم واختلافاتهم والتوسع في عرض المادة النحوية بغية التوضيح والتبيين فأسهب في عرض الشواهد النحوية وتعليقات النحاة عليها، وكذلك الحال بالنسبة للصبان في حاشيته فقد جاء حجم الباب عنده متسعاً؛ ويعود السبب في ذلك كونه بداية حاشية على شرح الأشموني؛ والحاشية لا بد فيها من شرح المتن وتوضيحه وتجليه ما غمض منه فضلاً عن عرضه للقواعد بكل تفصيل، وبذكره وجوه الاتفاق والافتراق شافعاً كلامه بشواهد من القرآن الكريم وكلام العرب.

وجدير بالملاحظة أن عدة القواعد في كتاب الجمل للزجاجي (١٥) وأن مجموع القواعد غير المتكررة في الكتب الأحد عشر (١٨٧) وإن تكون نسبة القواعد في كتاب الجمل للزجاجي إلى مجموعها في الكتب الأحد عشر قريباً من ١ : ١٢ وهي نسبة لافتة للنظر.

### ج. تصنيف قواعد الباب وفقاً لدرجة توافرها في الكتب الأحد عشر

وبعد أن أحصيت التقارير التي تصف الباب وتفسر قواعده في الكتب الأحد عشر جميعاً فكانت كما تقدم، (١٨٧)، قام الباحث بإحصائها وفقاً لدرجة تواترها في كتب العينة فوجدها كالآتي:

٥	عدد القواعد التي يذكرها كل من الكتب الأحد عشر
١	عدد القواعد التي تذكرها عشرة كتب
١	عدد القواعد التي تذكرها تسعة كتب
١	عدد القواعد التي تذكرها ثمانية كتب
٤	عدد القواعد التي تذكرها سبعة كتب
٧	عدد القواعد التي تذكرها ستة كتب
١١	عدد القواعد التي تذكرها خمسة كتب
٢٤	عدد القواعد التي تذكرها أربعة كتب
٢٧	عدد القواعد التي تذكرها ثلاثة كتب
٤١	عدد القواعد التي يذكرها كتابان اثنان
٦٥	عدد القواعد التي ينفرد بها كتاب واحد دون سائرها

ومن الواضح أن الأرقام السابقة تكشف حجم التفرد وامتداد الآراء الخاصة في مادة النحو؛ إذ تمثل التقارير التي نجدها في كتاب واحد فقط ولا نجدها في عشرة كتب من الأحد عشر حوالي ٣٥% من حجم الباب الكلي في الكتب الأحد عشر مجتمعة. فإذا اتخذنا الوسطية مقياساً لنا وجعلنا اعتدادنا بالقواعد التي اكتفت على ذكرها (خمسة كتب) على الأقل من أحد عشر وجدنا مجموعها (١١). ووجدنا نسبتها إلى مجموع القواعد في الكتب الأحد عشر ١: ١٧. فإذا اتخذنا هذه النسبة فيصلاً في اختصار النحو وتجريده وجدنا أنه يمكن لنا اختصار قواعد الباب إلى درجة كبيرة، بمعنى أن الباب النحوي سيتقلص إلى حدٍ ما مما يسهل على طلاب العربية تناول مادة النحو ويرغبهم فيها.



## الفصل الثاني

### صورة الباب في الاستعمال

#### المبحث الأول

#### صورة المفعول معه في الاستعمال قديماً

#### المبحث الثاني

#### صورة المفعول معه في الاستعمال في العصر الحديث

## صورة الباب في الاستعمال

### ١. فرز شواهد الباب في عينة النصوص المختارة

يمثل هذا الفصل ما قام الباحث باستخراجه من شواهد المفعول معه في نصوص من العربية قديماً وحديثاً على المستويين النثري والشعري بهدف الوقوف على قواعد الباب التي لها حياة ودوران ووجود، ونسبة استعمال كل صورة من صور المفعول معه، وكل حالة من حالاته ومن ثم ترتيب تلك القواعد وفقاً لمجموع تواترها ورصد القواعد الأكثر دوراناً.

وقد استقصيت في تخريج أمثلة المفعول معه وفرزها ما وسعني الاستقصاء معتمداً في كل ذلك على قواعد الباب في كتب النحو مع كوني متنبهاً لكل ما له علاقة بظاهرة المفعول معه سواء أنصّ عليه النحويون أم لم ينصوا. وقد جعلت تقسيم الباب في الاستعمال وفقاً لصور المفعول معه من جهة، وتعدد مسائل المفعول معه وأحكامه من جهة أخرى، مع الإشارة إلى ما أشكل من إعراب بعض الكلمات تبعاً لتعدد أنظار النحاة والمفسرين.

واتخذت لقراءة الباب، على مستوى الاستعمال الجاري في العربية، عينة ممثلة كافية لكل عصور العربية بدءاً بعصور الاحتجاج وما تلاها، وانتهاءً بالعصر الحديث. وكانت العينة كالتالي:

عصور الاحتجاج	مائلاً عصور الاحتجاج	العصر الحديث
١. القرآن الكريم	١. البخلاء للجاحظ	١. الأيام لطفه حسين
٢. التجريد الصريح لأحكام الجامع الصحيح	٢. الإمتاع والمؤانسة لأبي حيان التوحيد	٢. أهل الكهف لتوفيق الحكيم
٣. ديوان الهذليين	٣. مقامات الهذاني	٣. الأعمال الكاملة للطيب صالح
٤. المفضليات	٤. ديوان المتنبي	٤. ديوان الشوقيات
٥. الأصمعيات		٥. الأعمال الشعرية الكاملة لمحمد مهدي الجواهري

## المبحث الأول

### صورة المفعول معه في الاستعمال قديماً

#### أولاً على مستوى النشر:

لقد قام الباحث بدراسة ظاهرة المفعول معه في النصوص النثرية دامجاً نصوص العينة إبان عصور الاحتجاج وما تلاها نظراً للتقارب الملموس البين في الأسلوب جاعلاً عينته النثرية القرآن الكريم، والحديث الشريف من كتاب مختصر البخاري المسمى بـ " التجريد الصريح لأحكام الجامع الصحيح"، وكتاب البخلاء للجاحظ والإمتاع والمؤانسة لأبي حيان التوحيدي، ومقامات الهمذاني وقد استقصى الباحث ما وسعه الاستقصاء كل أمثلة المفعول معه بكافة صورته ومسائله، وهذه طائفة من تلك الشواهد مصنفة وفق مسائل المفعول معه في كتب النحو الأصول.

#### أولاً: \_ المفعول معه مفرداً

#### أ.وجوب النصب على المعية

لقد ذكر الباحث في متن الرسالة نقلاً عن ابن هشام قوله لم تأت واو المفعول معه في التنزيل بيقين<sup>(١)</sup> وبعد أن استقصى الباحث شواهد المفعول معه في القرآن الكريم وتتبع تلك الشواهد في مظائرها من كتب الإعراب والتفسير تبين له صحة ما ذهب إليه ابن هشام فقد وجد الباحث أن ما بعد الواو قد يكون مفعولاً معه، أو اسماً معطوفاً على ما قبله، أو اسماً منصوباً على تقدير فعل محذوف، أو اسماً منصوباً على حذف المضاف؛ لذا لم يرد الباحث أن يشدّ عن آراء النحاة فيصنّف بعض شواهد القرآن الكريم تحت مسألة ما يجب نصبه على المعية مع إيمانه بأن هناك شواهد لا يمكن تأويلها من حيث المعنى إلا على المعية وسيشير الباحث إلى تلك الشواهد حينما وردت. وهذه أمثلة للمفعول معه من العينة المختارة.

١. " عن عمر رضي الله عنه أنه قال: فما لنا والرملَ إنما كنا راعينا به المشركين وقد أهلكهم الله، ثم قال: شيء صنعه النبي صلى الله عليه وسلم فلا نحبّ أن نتركه"<sup>(٢)</sup> وفي رواية أخرى قال: فما لنا وللرمل، إنما كنا راعينا به المشركين..."<sup>(٣)</sup>.

(1) انظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ٤٧١.

(2) الزبيدي، التجريد الصريح لأحكام الجامع الصحيح، باب الرمل في الحج، الحديث رقم ١١٣/ص ١٨٣. والرمل هو أن يهزّ الحاج كتفيه في مشيه كالمبتخر بين الصفيين

(3) البخاري، صحيح البخاري، كتاب الحج، باب الرمل في الحج، الحديث رقم ١٦٠٥، ص ٣١٠.

\* والرَّمْل: مفعول معه منصوب، والناصب له فعل مضمّر تقديره "كان" ويمتّع العطف في هذا المثال ونحوه؛ لأنه لا يجوز عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور من غير إعادة الجار وفقاً لرأي جمهور البصريين، والذي يؤيّد ذلك الرواية الثانية للحديث؛ حيث جاءت بإعادة حرف الجر بقوله "وللرمل" فلا مانع من العطف في هذه الرواية.

٢. استوى الماء والخشبة<sup>(١)</sup>

\* الخشبة: مفعول معه منصوب، والعامل فيه الفعل استوى وجاء المفعول معه مصاحباً للفاعل متحدين في زمان الفعل، وجاز النصب على المعية دون أن يتحقق شرط جواز العطف إذ إن الخشبة لم تكن معوجة حتى تستوي فالمعنى استوى الماء مع الخشبة.

٣. كيف أكلت هذا وشدة حرارته<sup>(٢)</sup>.

\* شدة: مفعول معه منصوب، والعامل فيه أكلت، وجاء المفعول معه مصاحباً للمفعول به والذي أوجب النصب على المعية مانع معنوي، إذ لا يمكن أن يتسلط الفعل (أكل) على كلمة (شدة) فالشدة لا تؤكل.

٤. سمعت الحجاجي يقول: ... لا تأكل الخبزَ والسمك؛ فإن أكل أحدهما لم يعصك<sup>(٣)</sup>.

\* والسمك: مفعول معه منصوب والعامل فيه الفعل (تأكل) وجاء المفعول معه مصاحباً للمفعول به (الخبز) والذي نصب (السمك) على المعية، التنصيص على المعية.

### ب. رجحان النصب على المعية مع جواز العطف:

١. "هل تَنَقِّمُونَ مِنَّا إِلَّا أَنْ أَمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلُ وَأَنْ أَكْثَرَكُمْ فَاسِقُونَ"<sup>(٤)</sup>

"وَأَنْ أَكْثَرَكُمْ فَاسِقُونَ" المصدر المؤول من (أَنْ) ومعموليها فيه ثلاثة وجوه؛ الأول في موضع رفع على الابتدء، وقدّر الزمخشري الخبر مؤخراً محذوفاً، أي: "فسقُ أكثركم ثابتٌ معلوم عندهم، لأنكم علمتم أنّا على الحق، وأنكم على الباطل، إلا أنّ حبّ الرياسة وكسب الأموال لا يدعكم فتتصفوا"<sup>(٥)</sup> وردّ عليه أبو حيان بقوله: "ولا ينبغي أن يُقدّر الخبر إلا مقدماً، أي: ومعلوم فسقُ أكثركم، لأنّ الأصح أن لا يبدأ بها متقدمة إلا بعد أمّا فقط"<sup>(٦)</sup> أما الوجه الثاني فعلى

(١) التوحيد، الامتاع والمؤانسة ١١٨/١

(٢) المصدر السابق ١٢١/٢.

(٣) نفسه ٧١/٣.

(٤) سورة المائدة، الآية: ٥٩.

(٥) الزمخشري، الكشف ٢٦١/٢.

(٦) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط ٥٢٧/٣.

الجر على أنه معطوف على قوله: بما أنزل إلينا وما أنزل من قبل. وبأن أكثركم فاسقون، وهذا الوجه ضعيف، والسبب في ذلك أن هؤلاء الكفار يلزمهم من هذا التوجيه كرههم للمؤمنين وكرههم كذلك لفسقهم وهم لا يعترفون بذلك أساساً.

أما الوجه الثالث فالنصب، وذلك بأن يكون المصدر معطوفاً على ( أن أمنّا ) أي: ما تتقون إلا أيماننا وفسقكم، وردّه أبو حيان بقوله: " ولا يتجه معناه؛ لأنهم لا يعتقدون فسق أكثرهم، فكيف ينقمونه؟ والنصب كذلك على نيّة حذف مضاف تقديره: واعتقادنا فيكم أن أكثركم فاسقون. أو أن يكون المصدر في موضع نصب مفعولاً به بفعل مقدّر، يدل عليه (هل تتقون) تقديره: ولا تتقون أن أكثركم فاسقون، أو أن يكون مفعولاً له على التوسع، أي أن يكون تعليلاً معطوفاً على تعليل محذوف، كأنه قيل: وما تتقون منا إلا الإيمان لقلّة إنصافكم وفسقكم، واختار هذا الوجه أبو حيان الأندلسي. والنصب أخيراً على أن تكون الواو واو مع، فيكون المصدر في موضع نصب مفعولاً معه، أي " تتقون ذلك مع فسق أكثركم والمعنى: لا يحسن أن تتقوا مع وجود فسق أكثركم كما تقول: تسيء إليّ مع أنّي أحسنت إليك"<sup>(١)</sup>.

وتعقب هذا القول التفتازاني<sup>(٢)</sup>: " بأنّ هذا لا يتم على ظاهر كلام النحاة من أنه لا بدّ في المفعول معه من المصاحبة في معمولية الفعل، وحينئذ يقع المحذور وهو أنهم نقموا كون أكثرهم فاسقين، نعم يصح على مذهب الأخفش حيث اكتفى في المفعول معه بالمقارنة في الوجود مستندلاً بقولهم: سرت والنيل، وجنتك وطلوع الشمس، وبحث فيه بأن ذلك الاشتراط في المفعول معه لا يوجب الاشتراط في كل واو بمعنى مع، فلتكن الواو بمعنى مع من غير أن يكون مفعولاً معه لانتهاء شرطه وهو مصاحبته معمول الفعل"<sup>(٣)</sup> وعندي أنّ الواو بمعنى مع والمصدر المؤول من أنّ ومعموليها في موضع نصب مفعولاً معه والسبب في ذلك أن المعنى يدلّ دلالة لا شك فيها على النصب على المعية.

(1) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ٥٢٨/٣، وانظر: الزمخشري، الكشاف ٢٦٠/٢-٢٦١.

(2) هو مسعود بن عمرو بن عبد الله الشيخ سعد الدين التفتازاني الإمام العلامة، عالم بالنحو والتصريف والبيان والمنطق وغيرها. له من التصانيف: شرح العضد، المقاصد في الكلام، الإرشاد في النحو، وغيرها. مات بسمرقند سنة إحدى وتسعين وسبعمائة. انظر ترجمته في السيوطي، بغية الوعاة ٢٨٥/٢، والزركلي، الأعلام ٥/٢

(3) الألويسي، روح المعاني ٤٦٧/٦



٢. "يا أيُّها النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللهُ ومن اتَّبَعَكَ من المؤمنين" (١)

\* "ومن اتَّبَعَكَ": قال الزمخشري: "الواو بمعنى مع وما بعده منصوب، تقول حسبك وزيداً درهم، ولا تجر، لأن عطف الظاهر المجرور على المكني ممتنع" (٢) واحتج بقول الشاعر:

فحسبُكَ والضَّحَاكَ سيفٌ مهنْدُ .....

فقد جعل الزمخشري حسبك اسماً والكاف في محل جر مضافاً إليه، والعامل في المفعول معه بما في الاسم من معنى الفعل، فالمعنى: كفاك وكفى أتباعك من المؤمنين الله ناصرًا. أمَّا الزجاج فجعل "حسب" اسم فعل والكاف نصباً والواو بمعنى مع (٣). وأجاز الزمخشري والعكبري أن تكون (مَنْ) في محل رفع عطفاً على لفظ الجلالة أي كفاك الله وكفاك المؤمنون (٤). وقيل " (من) في موضع نصب عطفاً على موضع الكاف؛ لأنَّ موضعها نصب على المعنى بـ (يكفيك) الذي سدَّت (وحسبك) مسدها وردَّ أبو حيان الأندلسي هذا القول ووصفه بأنه ليس بجيد؛ لأن (حسبك) ليس مما تكون الكاف فيه في موضع نصب، بل هذه إضافة صحيحة، ليست من نصب، و(حسبك) مبتدأ مضاف إلى الضمير، وليس مصدرًا، ولا اسم فاعل" (٥)، وكذلك تصدى أبو حيان لرأي الزمخشري وعدّه مخالفاً لرأي سيبويه، قال سيبويه: " قالوا: حسبك وزيداً؛ لمَّا كان فيه معنى كفاك، وقبح أن يحملوه على المضمر، نووا الفعل، كأنه قال: حسبك ويحسب أخاك درهم. وكذلك: كُفِّيك" (٦). فعلى ذلك يرى أبو حيان الأندلسي أن الناصب في هذا فعل يدل عليه المعنى وبذلك أخرج من باب المفعول معه (٧).

ويرى الزجاج أنَّ "حسب" اسم فعل، والكاف نصباً والواو بمعنى مع، إلا أنَّ أبا حيان خطأ؛ لأن حسب ليس اسم فعل لدخول العوامل على "حسبك" تقول: بحسبك درهم، وقال تعالى: " فإن حسبك الله" ولم يثبت كونه اسم فعل في مكان فيعتقد فيه أنه يكون اسم فعل" والحق أن القول بأن الواو بمعنى مع وما بعدها منصوب على أنه مفعول معه والعامل فيه بما في الاسم من معنى الفعل أولى؛ لأن بقية الأقوال فيها كثير من التأويل، والأخذ بالظاهر أحق.

(1) سورة الأنفال، الآية ٦٤.

(2) انظر: الزمخشري، الكشاف ٥٩٦/٢ - ٥٩٧.

(3) انظر رأيه في البحر المحيط ٥١١/٤.

(4) انظر: الزمخشري، الكشاف ٣١/٥٩٧، ٢/٢.

(5) انظر البحر المحيط ٥١٠/٤.

(6) سيبويه، الكتاب ٣١٠/١.

(7) انظر: البحر المحيط ٥١١/٤، والألوسي، روح المعاني ٣١٥/١٠.

٣. "فَاسْتَقِمَّ كَمَا أَمَرْتُ وَمَنْ تَابَ مَعَكَ"<sup>(١)</sup>

\* (ومن تاب) يجوز في الواو وجهان، الأول: أن تكون بمعنى (مع) فتكون (مَنْ) في موضع نصب مفعولاً معه، والعامل فيه الفعل (استقم) وجاء المفعول معه مصاحباً للفاعل المستكن في الفعل (استقم). والوجه الثاني أن تكون الواو عاطفة على المضمر في فعل الأمر. وسدّ الجار والمجرور وما اتصل به مسدّ التأكيد، فيكون موضع "من" رفعاً<sup>(٢)</sup>. واختار هذا الوجه أبو حيان<sup>(٣)</sup>. والحق أن الوجه الأول أتم في المعنى وإن كان في اللفظ نوع نبوة عنه<sup>(٤)</sup>، وفي تقديره أن النحويين ما منعه إلا من كره توالي (مع) إذ يكون التأويل فاستقم مع الذين تابوا معك غير أن جعل الواو بمعنى (مع) لا يعني قراءة الآية بلفظ (مع).

٤. "فَوَرَبِّكَ لَنَحْشُرَنَّهِنَّ وَالشَّيَاطِينَ"<sup>(٥)</sup>

\* (والشياطين): الواو بمعنى مع عند الزجاج<sup>(٦)</sup> فالشياطين مفعول معه منصوب وجوز النحويون والمفسرون أن تكون الواو بمعنى مع أو عاطفة<sup>(٧)</sup> ونصّ الزمخشري على أن الواو بمعنى (مع) أوقع، والمعنى: "أنهم يحشرون مع قرنائهم من الشياطين الذين أغوهم، يقرن كل كافر مع شيطان في سلسلة"<sup>(٨)</sup> والحق ما ذهب إليه الزمخشري إذ إن الواو إذا كانت عاطفة لم يحصل التبكيث للكافرين فسيحشر الكفار وستحشر الشياطين ولا يوجد في هذا تعنيف وتبكيث، أما إن حشر الكافر وقرينه سويًا حصل التبكيث. غير أن النحاس جعل الواو عاطفة فقط<sup>(٩)</sup>، والذي دفعه إلى ذلك أنه جعل الضمير (هم) في (لنحشرنهم) عائداً على الناس جميعاً.

٥. "وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَقُولُ أَأَنْتُمْ أَضَلَلْتُمْ عِبَادِي هَؤُلَاءِ"<sup>(١٠)</sup>

(ما) يجوز أن تكون الواو عاطفة فتكون (ما) الموصولة معطوفة على الضمير في نحشروهم، أو أن تكون بمعنى مع عند أبي البقاء العكبري<sup>(١١)</sup>. والحق أن المعية أقوى؛ لأن بعض المفسرين رأوا أن (ما) الموصولة تعني المعبودين من الملائكة والمسيح وعزير. ويجوز أن

(1) سورة هود، الآية ١١٢.

(2) انظر: العكبري، التبيان ٧١٧/٢، العلائي، الفصول المفيدة ٢٠٤.

(3) انظر: أبا حيان، البحر المحيط ٢٦٨/٥.

(4) انظر: الألوسي، روح المعاني ٤٧٩/١١.

(5) سورة مريم، آية ٦٨.

(6) انظر: الزجاج، معاني القرآن وإعراجه ٣٣٨/٣.

(7) انظر الزمخشري، الكشاف ٤١/٤، وأبو حيان الأندلسي ١٩٥/٦، والألوسي، روح المعاني

(8) الزمخشري، الكشاف ٤١/٤.

(9) انظر: النحاس، إعراب القرآن الكريم ٢٣/٣.

(10) سورة الفرقان، آية ١٧.

(11) انظر: العكبري، التبيان ٩٨٢/٢، والألوسي، روح المعاني ٥٩٣/١٨.

تكون الأصنام فينطقها الله<sup>(١)</sup>. والآيات التي تلي الآية السابقة توضح معنى المعية إذ إنها تكشف عن سؤال الله تعالى للمعبودين من دونه، وكيف يكون السؤال إذا لم يكونوا مجموعين سويًا العابدين والمعبودين، وعلى هذا يكون السياق - في ظني - ويوم نحشهم ومعبودهم، فالمعية أوقع من العطف.

٦. "وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُدَ مِنَّا فَضْلًا يَا جِبَالُ أُوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ"<sup>(٢)</sup>

\*والطير بالنصب على أن الواو عاطفة، أي أن الطير معطوفة على كلمة (فضلاً) أي آتيناه الطير، وهذا رأي الكسائي<sup>(٣)</sup>، أو تكون كلمة (الطير) منصوبة عطفاً على موضع (يا جبال) أي نادينا الجبال والطير، وعند أبي عمرو بن العلاء<sup>(٤)</sup> بإضمار فعل تقديره وسخرنا له الطير، وردّ هذا الرأي بالقول إنّه لا حاجة إلى الإضمار لأن إيتاءها إياه عليه السلام تسخيرها له، وقال الزجاج " ويجوز أن يكون (والطير) نصب على معنى (مع) كما تقول: قمت وزيداً، أي قمت مع زيد، فالمعنى أُوِّبِي معه ومع الطير"<sup>(٥)</sup>. وتعقب أبو حيان هذا الرأي فقال: " وهذا لا يجوز، لأن قبله (معه) ولا يقتضي الفعل اثنين من المفعول معه إلا على البديل، أو العطف. فكما لا يجوز جاء زيد مع عمرو مع زينب إلا بالعطف كذلك هذا"<sup>(٦)</sup>.

وُفِرَّيْ بِالرَّفْعِ وَهِيَ قِرَاءَةٌ شَاذَةٌ<sup>(٧)</sup> عَلَى وَجْهَيْنِ؛ الْأَوَّلُ مِنْهُمَا عَطْفًا عَلَى لَفْظِ (يَا جِبَالُ) بِاعْتِبَارِ لَفْظِهِ وَحَرَكَتِهِ لِعَرْوَضِهَا تَشْبَهُ حَرَكَةِ الْإِعْرَابِ وَيَغْتَفَرُ فِي التَّابِعِ مَا لَا يَغْتَفَرُ فِي الْمَتَّبِعِ، وَالْوَجْهَ الْآخَرَ عَطْفًا عَلَى الضَّمِيرِ الْمُسْتَتِرِ (أُوِّبِي) وَسَوْغَ ذَلِكَ الْفَصْلَ بِالظَّرْفِ<sup>(٨)</sup>. وَعِنْدِي أَنَّ النَّصْبَ عَلَى الْمَعِيَةِ أَحَقُّ إِذْ إِنْ مَعْنَى (أُوِّبِي) رَجَعِيَ التَّسْبِيحَ مَعَهُ أَوْ سِيرِي مَعَهُ حَيْثُ سَارَ، فَلِمَاذَا نَرَهْقُ أَنْفُسَنَا بِكُلِّ هَذِهِ الْأَرَءَاءِ، وَالْمَعْنَى وَاضِحٌ جَلِي، أَمَا قِرَاءَةُ الرَّفْعِ فَهِيَ شَاذَةٌ وَقِرَاءَةُ الْجُمْهُورِ عَلَى النَّصْبِ؛ لِذَا الْأَوْلَى أَنْ نَأْخُذَ بِتَوْجِيهِ قِرَاءَةِ النَّصْبِ.

(1) انظر: الزمخشري، الكشاف ٤/٣٣٧.

(2) سورة سبأ، الآية ١٠.

(3) انظر رأيه في إعراب القرآن للنحاس ٣/٣٣٤، وفي البحر المحيط ٧/٤٥٣.

(4) انظر رأيه في المصدرين السابقين الصفحات ذاتها.

(5) الزجاج معاني القرآن وإعرابه ٤/٢٤٣، وانظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط ٧/٢٥٣.

(6) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط ٧/٢٥٣.

(7) انظر ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن ١٢١.

(8) انظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه ٤/٢٤٣، والعكبري، التبيان ٢/١٠٦٤، والألوسي، روح

المعاني ٢٢/٣٩٥.

٧. "فَدَرْنِي وَمَنْ يَكْذِبُ بِهَذَا الْحَدِيثِ"<sup>(١)</sup>

\*ومَنْ: الواو إما أن تكون عاطفة فتكون (مَنْ) في موضع نصب عطفاً على الضمير في (ذرني) وإمّا أن تكون الواو للمعية فتكون (مَنْ) في موضع نصب على أنها مفعول معه<sup>(٢)</sup>. والقول بأنّ الواو بمعنى (مع) أقوى، استناداً إلى تفسير الزجاج للآية حيث قال: "معناه لا تَشْغَلْ قلبك به، كلُّهُ إليّ فإنّي أجازيه، ومثله قول الرجل: ذرني وإياه وليس أنه منعة به ولكن تأويله كلُّهُ إليّ فإنّي أكفيك أمره"<sup>(٣)</sup>.

٨. "وَدَرْنِي وَالْمُكْذِبِينَ أُولَى النُّعْمَةِ"<sup>(٤)</sup>

\*والمُكْذِبِينَ: الواو للمعية أو العطف<sup>(٥)</sup>، فالمُكْذِبِينَ: مفعول معه منصوب والعامل فيه فعل الأمر (ذرني) بوساطة الواو، وجاء المفعول معه مصاحباً للمفعول به، وجعلها صاحب البرهان متعينة للمعية، وعدّ رأي العكبري فاسداً "لأنه يلزم فيه أن يكون الله تعالى أمر نبيه عليه السلام أن يتركه، وكأنه قال: اتركني واترك المكذبين، فتعين أن يكون المراد: خلّ بيني وبينهم وهو واو (مع) كقولك: لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها"<sup>(٦)</sup>.

٩. "ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيداً"<sup>(٧)</sup>

\*"ومن خلقت" الواو إما أن تكون الواو بمعنى (مع) أو أن تكون عاطفة، وقد قدم كل من النحاس والعكبري تجويز النصب على المعية، على النصب على العطف<sup>(٨)</sup>، إلا أن الزركشي في البرهان نصّ على معيتها وعدّ رأي العكبري فاسداً<sup>(٩)</sup>. والذي يؤكد ما ذهب إليه الزركشي ما جاء في روح المعاني حيث قال في تفسير: (ذرني): "أي ذرني وحدي معه فأنا أغنيك في الانتقام عن كل منتقم"<sup>(١٠)</sup>.

(1) سورة القلم، آية ٤٤.

(2) انظر: النحاس، إعراب القرآن ١٦/٥، والعكبري، التبيان ١٢٣٥/٢، والأندلسي البحر المحيط ٣١٠/٨.

(3) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه ٢١١/٥.

(4) سورة المزمل، الآية ١١.

(5) انظر: النحاس، إعراب القرآن ٨٥/٥، والعكبري، التبيان ١٢٤٧/٢.

(6) الزركشي، البرهان في علوم القرآن ٤٣٦/٤، وانظر: عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٥١٢/٣.

(7) سورة المدثر، الآية ١١.

(8) انظر: النحاس، إعراب القرآن ٦٦/٥، والعكبري، التبيان ١٢٥٠/٢.

(9) انظر: الزركشي، البرهان في علوم القرآن ٤٣٦/٤.

(10) انظر: المصدر نفسه، الصفحة ذاتها.

١٠. "... فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم، وصدفت واليتيم وراءه والمرأة من ورائنا،..."<sup>(١)</sup>  
وفي رواية أخرى " ... وصدفت أنا واليتيم وراءه..."<sup>(٢)</sup>

\*اليتيم: مفعول معه منصوب والعامل فيه الفعل " صفّ" وجاء المفعول معه مصاحباً للفاعل. ويتضح التنصيص على المعية من المعنى؛ فقد صف راوي الحديث واليتيم معاً خلف الرسول في صف واحد، ومن خلفهما المرأة العجوز، والمعية واضحة حتى لو أكد الضمير المتصل (التاء) بضمير الفصل (أنا) بالرواية الأخرى فلا يصلح المعنى إذا كانت الواو عاطفة؛ لأن الواو العاطفة لا تفيد الاقتران والاصطحاب.

١١. "عن عمرو بن سلمة رضي الله عنه قال: كُتِّبَ بما ممرّ النَّاسِ،... وكانت العرب تُلوم بإسلامهم الفتح فيقولون: اتركوه وقومَه فإنه إن ظهر عليهم، فهو نبي صادق"<sup>(٣)</sup>.

\* (وقومه) يجوز في الواو أن تكون بمعنى (مع) فتكون (قومه) مفعولاً معه، والمفعول معه جاء مصاحباً للمفعول به (الهاء) في (اتركوه) ، كما يجوز أن تكون الواو عاطفة، والمعنى اتركوه واتركوا قومه، والذي جَوَّز المعية أن المعنى: اتركوه مع قومه، والذي يؤيد ذلك تنمة الحديث (فإنه إن ظهر عليهم) وكيف يظهر عليهم دون أن يكون معهم؟

١٢. "عن أم حبيبة بنت أبي سفيان رضي الله عنهما قالت: قلت: يا رسول الله انكح أختي بنت أبي سفيان فقال: أو تُحبِّين ذلك فقلت نعم لست لك بمخيلة، وأحبُّ من شاركني في خير أختي. فقال النبي صلى الله عليه وسلم: إنَّ ذلك لا يحلُّ لي، قلت: فأبأ نحدِّث أنك تريد أن تتكح بنت أبي سلمة، قال: بنت أمِّ سلمة، قلت: نعم، فقال: لو أنَّها لم تكن ربييتي في حَجْرِي ما حلت لي إنها لابنة أخي من الرِّضَاعَةِ، أرضعتني وأبأ سلمة ثويبةً فلا تعرضن عليّ بناتكنَّ ولا أخواتكن"<sup>(٤)</sup>.

(وأبأ) يجوز أن تكون الواو عاطفة، إذ لا يوجد مانع لفظي فتكون (أبأ) اسماً معطوفاً منصوباً على (الياء) في (أرضعتني) ويجوز أن تكون الواو بمعنى (مع) وتكون (أبأ) مفعولاً معه منصوباً، والمفعول معه جاء مصاحباً للمفعول به متحداً وإياه بزمان الفعل. والمعية هنا أقوى إذ إن القول إن الواو عاطفة لا يقتضي التحريم، ولا تكون الفتاة محرمة على الرجل بسبب الرضاعة إلا إذا رضعاً معاً، وهذا ما تضمَّنه واو المعية فحسب.

(1) البخاري، صحيح البخاري، حديث رقم ٣٨٠، ص ٩٦.

(2) الزبيدي، التجريد الصريح، حديث رقم ٢٥٠، ص ١٩.

(3) البخاري، صحيح البخاري، كتاب المغازي، الحديث رقم ٤٣٠٢، الزبيدي، التجريد الصريح الحديث رقم ١٦٦٥، ص ٣٨٠.

(4) الزبيدي، التجريد الصريح، كتاب النكاح، الحديث رقم ١٨٤٠، ص ٤٣١-٤٣٢.

١٣. يا قوم خلوني وشأني<sup>(١)</sup>

\* (وشأني) الواو بمعنى (مع) والاسم (شأني) منصوب على المعية والعامل فيه الفعل (خلوني) ومصاحبه المفعول به (الياء) في (خلوني). وجاز أن تكون الواو عاطفة والاسم بعدها معطوف على ضمير النصب في (خلوني) والمعية أقوى إذ إنها متحققة من جهة المعنى؛ أي اتركوني مع شأني أتدبر أمري، وليس المعنى اتركوني واتركوا شأني.

### ج. رجحان العطف مع جواز النصب على المعية:

١. "فَإِنْ حَاجُّوكَ فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجَّهِي لِلَّهِ وَمَنِ اتَّبَعَنِي"<sup>(٢)</sup>

\* (ومن اتبعني) جاز أن تكون الواو عاطفة و(من) في موضع عطف على التاء في "أسلمت" وقد حسن ذلك للفواصل<sup>(٣)</sup>، فالفاصل عند النحويين بمثابة التوكيد بالضمير. ويجوز أن تكون الواو بمعنى مع فيكون مفعولاً معه مصاحباً للفاعل (التاء في أسلمت)<sup>(٤)</sup>.

ومنع أبو حيان أن يكون (من) منصوباً على أنه مفعول معه، أو معطوفاً على الضمير في (أسلمت)، إذ إن هذا التوجيه يقتضي اشتراكهم معه صلى الله عليه وسلم في إسلام وجهه؛ بمعنى أنه لا يصح توجيه هذه الآية كقولنا أكلت رغيفاً وزيداً أو أكلت رغيفاً وزيداً. والأصل عند أبي حيان أن يكون (من) مبتدأ والخبر محذوف، أي: ومن اتبعني كذلك<sup>(٥)</sup>.

٢. "إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ أَنَّ لَهُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً مِثْلَهُ مَعَهُ لَيَفْتَدُوا بِهِ مِنْ عَذَابِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ مَا تُقْبَلُ مِنْهُمْ"<sup>(٦)</sup>

\* (ومثله) جاز أن تكون الواو عاطفة فتكون (مثله) اسماً معطوفاً على اسم إن(ما) وجاز أن تكون الواو بمعنى (مع) فتكون مثله مفعولاً معه، ناصبه الفعل المقدر الذي تستدعيه لو؛ لأن التقدير كما ذكر الزمخشري: لو ثبت أن لهم ما في الأرض<sup>(٧)</sup>، واعترض أبو حيان على تقدير الزمخشري بقوله: " الواو في (ومثله) بمعنى (مع) ليس بشيء، لأنه يصير التقدير: مع مثله معه، أي: مع مثل ما في الأرض مع ما في الأرض، إن جعلت الضمير في (معه) عائداً على (مثله) أي: مع مثله مع ذلك المثل، فيكون المعنى: مع مثلين: فالتعبير عن هذا المعنى بتلك

(1) أبو حيان التوحيدي، الإمتاع والمؤانسة ٢/١٨١.

(2) سورة آل عمران، الآية ٢٠.

(3) انظر: الزمخشري، الكشاف ١/٥٣٩، العكبري، التبيان ١/٢٤٨.

(4) انظر: المصدر السابق ١/٥٣٩.

(5) انظر: أبو حيان، البحر المحيط ٢/٤٢٨، والألوسي، روح المعاني ٣/١٤٤.

(6) سورة المائدة، الآية ٣٦.

(7) انظر: الزمخشري، الكشاف ٢/٢٣٢.

العبارة عي، إذ الكلام المنتظم أن يكون التركيب إذا أريد ذلك المعنى مع مثليه<sup>(١)</sup>. ويضيف أبو حيان علّة نحوية للمنع تتلخص بقوله إذا كان التقدير: "لو ثبت كون ما في الأرض جميعاً لهم ومثله معه ليفتدوا به" فالضمير عائد على (ما) دون الكون، فالرافع للفاعل غير الناصب للمفعول معه<sup>(٢)</sup>. وقد ردّ على أبي حيان بالقول إن (معه) تأكيد، كما أنّ التقدير ليس كالتصريح والواو متضمنة معنى مع، وإنما يقبح لو صرح -بمع- وكثيراً ما يكون التقدير بخلاف التصريح<sup>(٣)</sup>. وتجدر الإشارة هنا إلى أن حكم الضمير بعد المفعول معه الإفراد، وجاء هنا موافقاً للقاعدة النحوية، أما العامل في المفعول معه في هذه الآية فقد يكون ما تستدعيه (لو) من الفعل أو الجار والمجرور (لهم) وهذا مخالف لرأي سيبويه وأجاز بعضهم أن يكون العامل (ما) أو ضميرها<sup>(٤)</sup>.

٣. إِنَّهُ يَرَاكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ<sup>(٥)</sup>

\* (وقبيله) الواو عاطفة فتكون (قبيله) معطوف على الضمير المستكن في (يراكم) ويجوز أن يكون مبتدأ محذوف الخبر، أو معطوفاً على موضع اسم (إن) على مذهب من يجيز ذلك. وقرأ اليزيدي (وقبيله) بنصب اللام<sup>(٦)</sup> على اسم (إن) إن كان الضمير يعود على الشيطان، ويجوز (وقبيله) مفعول معه. أي: مع قبيله<sup>(٧)</sup>.

والعطف هنا أقوى لأنه فصل بضمير التوكيد "هو" فحسن العطف.

٤. ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُوا مَكَانَكُمْ أَنْتُمْ وَشُرَكَائِكُمْ<sup>(٨)</sup>

\* "وشركاؤكم" فيها قراءتان<sup>(٩)</sup>؛ الأولى على أن الواو عاطفة فتكون "شركاؤكم" اسماً معطوفاً على الضمير المستكن في (مكانكم) وبذلك تكون (أنتم) توكيداً للضمير في مكانكم<sup>(١٠)</sup>. ورأى أبو حيان أن تقدير الزمخشري (الزموا مكانكم) ليس بجيد، إذ لو كان كذلك، لكان (مكانك) الذي هو اسم فعل، يتعدى كما يتعدى (الزموا)، إلا أنّ العرب لم تقل مكانك زيدا فتعديده كما تعدي الزم، لذلك قدره بعض النحويين (اثبت) واثبت لا يتعدى<sup>(١١)</sup>. أما القراءة الثانية

(1) أبو حيان، البحر المحيط ٤٨٦/٣.

(2) المصدر السابق ٤٨٧/٣.

(3) انظر: الألوسي، روح المعاني، ٤٠٨/٦.

(4) انظر: المصدر السابق ٤٠٨/٦ - ٤٠٩.

(5) سورة الأعراف، آية ٢٧.

(6) انظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن ٤٣.

(7) الأندلسي، البحر المحيط ٢٨٥/٤.

(8) سورة يونس، الآية ٢٨.

(9) انظر: الزمخشري، الكشاف ١٣٣/٣، وأبو حيان، البحر المحيط ١٥٣/٥.

(10) انظر: المصدر السابق، الجزء ذاته، والصفحة ذاتها.

(11) انظر: البحر المحيط ١٥٣/٥.

(وشركاءكم) على أن الواو بمعنى (مع) والعامل فيه، ما في مكانكم من معنى الفعل، وفي ظني أن هذا الحق إذ يوافق القاعدة النحوية ويطرد معها<sup>(١)</sup>، غير أن أبا البقاء العكبري أغفل القراءة المقتضية للنصب (وشركاءكم) وأخذ بقراءة الرفع، وعدّ (مكانكم) ظرفاً مبنياً لوقوعه موقع الأمر؛ أي الزموا؛ وفيه ضمير فاعل و(أنتم) توكيد له. و"الكاف والميم" في موضع جر عند قوم، وعند آخرين الكاف للخطاب لا موضع لها، كالكاف في إياكم. (وشركاءكم) عطف على الفاعل<sup>(٢)</sup>.

٥. "جَنَاتٌ عَدْنٌ يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ مِّنْ آبَائِهِمْ وَأَزْوَاجِهِمْ وَذُرِّيَّاتِهِمْ"<sup>(٣)</sup>

\* (ومن) يجوز في الواو أن تكون عاطفة فتكون (مَنْ) في موضع رفع عطفاً على ضمير الفاعل في (يدخلونها)، علماً بأن الضمير (الواو) لم يؤكد، والمسوغ لذلك أن ضمير المفعول (الهاء) في (يدخلونها) صار فاصلاً كالتوكيد. ويجوز أن تكون الواو بمعنى (مع) فتكون (مَنْ) في موضع نصب مفعولاً معه<sup>(٤)</sup>.

٦. "أَفْتَنَّاكَ مِن دُونِهَا وَطَرَقْنَا عَلَيْكَ أَيَّامًا مِّن دُونِهَا"<sup>(٥)</sup>

\* وذريته: يجوز في الواو أن تكون عاطفة وهو الظاهر، وأن تكون بمعنى (مع)<sup>(٦)</sup>. وإذا رجعنا إلى المقصود من الآية، وجدنا أن " المراد من الذرية الأتباع من الشياطين، وعبر عنهم بذلك مجازاً تشبيهاً لهم بالأولاد، وقيل ولعله الحق إن له أولاداً وأتباعاً، ويجوز أن يراد من الذرية مجموعهما معاً على التغليب أو الجمع بين الحقيقة والمجاز عند من يراه أو عموم المجاز"<sup>(٧)</sup> فعلى ذلك يكون المعنى تتخذون الشيطان مع ذريته أولياء بمعنى أن تكون الواو بمعنى (مع) أوقع من كونها للعطف فحسب؛ لأن العطف لا يفيد المصاحبة، والمعنى هنا ينصّ على المصاحبة.

٧. "وَسَخَّرْنَا مَعَ دَاوُدَ الْجِبَالَ يُسَبِّحْنَ وَالطَّيْرَ"<sup>(٨)</sup>

\* والطيور: إمّا أن تكون الواو عاطفة فتكون (الطيور) اسماً معطوفاً على الجبال منصوباً،

(1) انظر الكشاف ١٣٣/٣، والبحر المحيط ١٥٣/٥.

(2) انظر: العكبري، التبيان ٦٧٣/٢.

(3) سورة الرعد، الآية ٢٣.

(4) انظر: التبيان، العكبري ٧٥٧/٢، أبو حيان، البحر المحيط ٣٧٨/٥، عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٥١٥/٣.

(5) سورة الكهف، الآية ٥٠.

(6) انظر: عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٥١١/٣.

(7) الألويسي، روح المعاني، ٣٧١/١٥.

(8) سورة الأنبياء، الآية ٧٩.



وإما أن تكون الواو بمعنى (مع) فتكون (الطير) مفعولاً معه منصوباً<sup>(١)</sup>. وقُدِّمت الجبال على الطير "لأن تسخيرها وتسبيحها أعجب وأدل على القدرة وأدخل في الإعجاز؛ لأنها جماد والطير حيوان، إلا أنه غير ناطق، روي أنه كان يمرّ بالجبال مسبحاً وهي تجاوبه، وقيل: كانت تسير معه حيث سار"<sup>(٢)</sup>. وجوز أبو إسحاق الزجاج عطف (الطير)<sup>(٣)</sup> على الضمير في يسبحن حيث جوز ذلك معتمداً على قراءة شاذة (والطير) غير أنه عقب بقوله: ولا أعلم أحداً قرأ<sup>(٤)</sup> بها. وقد جعل غيره (الطير) مرفوعاً على الابتداء، والخبر محذوف<sup>(٥)</sup>.

٨. ألم تر أن الله يسبح له من في السموات والأرض والطير صافات<sup>(٦)</sup>

\* والطيور: بالرفع عطفاً على (من) وهي قراءة الجمهور، ويجوز (والطيور) بالنصب بمعنى مع الطير<sup>(٧)</sup> وهي قراءة شاذة<sup>(٨)</sup>. قال أبو جعفر وسمعته يجيز قمت وزيداً، بمعنى مع زيد. قال: وهو أجود من الرفع. قال: فإن قلت: قمت أنا وزيدٌ كان الأجود الرفع، ويجوز النصب<sup>(٩)</sup>. وإذا أخذنا بالتفسير القائل إن التسبيح جاء على حقيقته وتخصيص (من) في قوله (ومن في الأرض) بالمطيع لله تعالى من الثقلين<sup>(١٠)</sup> كان النصب على المعية أولى.

٩. احشروا الذين ظلموا وأزواجهم وما كانوا يعبدون<sup>(١١)</sup>

\* (وأزواجهم) الواو عاطفة، عطفت الاسم (أزواجهم) على الاسم الموصول (الذين). وجاز أن تكون الواو للمعية<sup>(١٢)</sup>، والذي يقوي هذا الوجه القراءة الشاذة "احشروا الذين ظلموا وأزواجهم"<sup>(١٣)</sup> فعطف الاسم (أزواجهم) على الضمير في (ظلموا) وهذا العطف منعه جمهور النحاة. لكن المعنى يشير إلى المعية، أي كل ظالم وزوجه، ولا يخفى أن حمل الآية على هذا المعنى أشد في التبيكيت.

(1) انظر: العكبري، التبيان ٩٢٣/٢، والنحاس، إعراب القرآن ٧٥/٣، والزمخشري، الكشاف ١٥٨/٤، والألوسي، روح المعاني ١٠١/١٧.

(2) الزمخشري، الكشاف ١٥٨/٤.

(3) انظر: الزمخشري، الكشاف ١٥٨/٤، وأبو حيان الأندلسي، البحر المحيط ٣٠٧/٦، إلا أنني لم أجد تلك القراءة في شواذ القرآن لابن خالويه.

(4) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه ٤٠٠/٣.

(5) انظر: العكبري، التبيان ٩٢٣/٢، والألوسي، روح المعاني ١٠١/١٧.

(6) سورة النور، الآية ٤١.

(7) انظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه ٤٨/٤.

(8) نسبت هذه القراءة للأعرج، انظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن ١٠٢، وانظر الأندلسي، البحر المحيط ٤٢٥/٦.

(9) النحاس، إعراب القرآن، ١٤١/٣.

(10) انظر: الأندلسي، البحر المحيط ٤٢٥/٦.

(11) سورة الصافات، الآية ٢٢.

(12) انظر: الأندلسي، البحر المحيط ٣٤١/٧، الألوسي، روح المعاني ١٠٧/٢٣.

(13) انظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن ١٢٧.

١٠. "هذا يومُ الفصلِ جَمَعْنَاكُمْ وَالْأَوَّلِينَ"<sup>(١)</sup>

\*الأولين: اسم معطوف على الضمير في (جمعناكم) أو أن تكون الواو بمعنى (مع) فتكون (الأولين) مفعولاً معه منصوباً<sup>(٢)</sup> والعطف أقوى من حيث الصناعة اللفظية؛ إذ لا يوجد مانع من عطف الاسم الظاهر على الضمير المنصوب، أما من حيث المعنى فالمعنى أقوى إذ إن المعنى يشي بذلك فكيف يكون الفصل بين السعداء والأشقياء وبين الأنبياء وأمهم؟ فلا بد من جمع الأولين والآخرين، حتى يقع ذلك الفصل بينهم.

١١. "عن أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان عند بعض نسائه، فأرسلت إحدى أمهات المؤمنين مع خادم بقصعةٍ فيها طعام، فضربت بيدها فكسرت القصعة، فضمَّها وجعل فيها الطعام، وقال: كلوا وحبس الرسولَ والقصعة حتى فرغوا..."<sup>(٣)</sup>.

\*والقصعة: مفعول معه منصوب والعامل فيه الفعل (جعل) وجاء المفعول معه مصاحباً للمفعول به متحداً وإياه في زمان الفعل، والسبب في توجيه هذا الإعراب أن الرسول عليه الصلاة والسلام حبس الرسول مع القصعة التي جاء بها، والسياق يشي بذلك؛ فلم يحبس عليه الصلاة والسلام الرسول وحده والقصعة وحدها.

١٢. "عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قام رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلاة وقمنا معه، فقال أعرابي وهو في الصلاة: اللهم ارحمني ومحمداً، ولا ترحم معنا أحداً..."<sup>(٤)</sup>

\*ومحمداً: مفعول معه منصوب، والعامل فيه فعل الأمر (ارحمني) وجاء المفعول معه مصاحباً للمفعول به، والذي يقود إلى أن الأعرابي يدعو لنفسه بالرحمة مع الرسول.

١٣. "عن ميمونة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن فأرة سقطت في سمن، فقال: ألقوها وما حولها وكلوا سمنكم"<sup>(٥)</sup>

\* (وما حولها) جاز أن تكون الواو عاطفة فتكون (ما) الموصولة في موضع نصب عطفاً على المفعول به (الهاء) في (ألقوها) وهو الوجه الأقوى. وجاز أن تكون (الواو) بمعنى (مع) فتكون (ما) في موضع نصب مفعولاً معه.

(1)سورة المرسلات، الآية ٣٨.

(2)انظر: محمد عبد الخالق عزيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٥١٢/٣.

(3)الزبيدي، التجريد الصريح، كتاب المظالم، الحديث ١١٣٠، ص ٢٤٩.

(4)المصدر نفسه، كتاب الأدب، الحديث رقم ٢٠١٧، ص ٤٦٦.

(5)نفسه، كتاب الوضوء، الحديث رقم ١٧٥، ص ٥٣.

١٤. "... كنت أغتسل أنا والنبيُّ صلى الله عليه وسلم من إناء واحد" (١)

\* (والنبيُّ) الوجه المختار هنا أن تكون الواو عاطفة فتكون (النبي) اسماً معطوفاً على الضمير المتصل في (كنت) وحسن العطف لوجود الفاصل بينهما، ضمير التوكيد (أنا). ويجوز أن تكون الواو بمعنى (مع) فتكون (النبي) مفعولاً معه منصوباً.

١٥. "كان النبيُّ صلى الله عليه وسلم إذا خرج لحاجته تبعته أنا و غلامٌ..." (٢)

\* (و غلام) جاز أن تكون الواو عاطفة، عطفت الاسم (غلام) على ضمير الرفع (تبعته) وحسن ذلك لتوكيده بالضمير (أنا) حيث اشترط البصريون ذلك. وجاز أن تكون الواو بمعنى (مع) فتكون (غلام) مفعولاً معه والعامل فيه (تبعته).

١٦. "كنت أنا وأصحابي الذين قدموا معي في السفينة نزولاً..." (٣)

\* (وأصحابي) جاز في الواو أن تكون عاطفة، حيث عطفت الاسم (أصحابي) على ضمير الرفع في (كنت) وحسن ذلك لوجود الفاصل. كما جاز أن تكون الواو بمعنى (مع) فتكون (أصحابي) مفعولاً معه، والعامل فيه (كان) ، وجاء المفعول معه مصاحباً للفاعل في المعنى.

١٧. "... قلتُ يا رسولَ الله، ذَبَحْنَا بُهَيْمَةَ لَنَا، وَطَحْنَتْ صَاعاً مِنْ شَعِيرٍ، فَتَعَالَ أَنْتَ وَنَفَرٌ..." (٤)

\* ونفر: جاز في الواو أن تكون بمعنى (مع) مع وجود الفاصل (أنت) الذي جاء للتوكيد، فالمعنى لا يخلو من المعية إذ إن الطلب موجه للرسول صلى الله عليه وسلم وليس للنفر.

وجاز أن تكون الواو عاطفة من حيث الصناعة؛ لأنه فصل بين الاسم المعطوف والمعطوف عليه بالضمير (أنت)

١٨. إذا أكلت رغيفك ونصف رغيفي ستجده مباركاً (٥)

\* (ونصف) الأصل في الواو أن تكون عاطفة؛ لأنه لا يوجد مانع لفظي من ذلك، إلا أن السياق يجوّز المعية، فالبركة حاصلة إذا أكل الرغيف ونصف معاً؛ أي في الوقت نفسه. ومعلوم أن العطف يفيد مطلق الاشتراك في الحكم ولا ينص على المصاحبة؛ لذا كانت المعية جائزة.

(1) الزبيدي، التجريد الصريح، كتاب الحيض، الحديث رقم ٢٠٨، ص ٥٩.

(2) المصدر السابق، كتاب الصلاة، الحديث رقم ٣١٥، ص ٨٢.

(3) نفسه، كتاب مواقيت الصلاة، الحديث رقم ٣٥٠، ص ٨٩.

(4) البخاري، صحيح البخاري، كتاب الجهاد، الحديث رقم ٣٠٧٠، ص ٥٨٧، التجريد الصريح الحديث

رقم ١٣١٠، ص ٢٩٧-٢٩٨.

(5) الجاحظ، البخلاء، ١٩.

١٩. وقال أبو اسحاق إبراهيم بن سيّار النظام: دعانا جارّ لنا، فأطعمنا تمرّاً وسمناً سلاء ونحن على خوان ليس عليه إلا ما ذكرت<sup>(١)</sup>.

\* (وسمناً) الواو هنا جاز أن تكون عاطفة، وهذا الوجه هو الأقوى من حيث اللفظ فلا مانع من العطف من حيث الصناعة النحوية، وجاز أن تكون الواو بمعنى (مع) وهذا الوجه أقوى من حيث المعنى، فالمعينة متعينة ومنصوص عليها من جهة المعنى، فلا يعقل أن يؤكل السمّ وحده بل يؤكل مع التمر.

٢٠. "كنت أنا والنعجة كثيراً ما نغتسل بالعذب مخافة أن يعتريّ جلودنا منه مثل ما اعتري جوف الحمار"<sup>(٢)</sup>

\* (والنعجة) اسم معطوف على ضمير الرفع في (كنت) وجاز ذلك لوجود ضمير التأكيد (أنا). كما يجوز أن تكون الواو بمعنى (مع) أي: "كنت مع النعجة نغتسل بالعذب" ويكون العامل فيه (كان).

٢١. "لم تشهّدني وكردويّه الأقطع أيام سندان"<sup>(٣)</sup>

\* (وكردويه) في موضع نصب عطفاً على ضمير النصب في (تشهّدني) وهذا الوجه هو الأقوى، لأنه لا يترتب عليه فساد من حيث اللفظ أو المعنى. وجاز أن تكون الواو بمعنى (مع) ، أي لم تشهّدني مع كردويه.

٢٢. وزرته أنا والمكي<sup>(٤)</sup>

\* (والمكي) اسم معطوف على ضمير الرفع في (زرته) وحسن العطف لوجود ضمير التأكيد (أنا)، تمثيلاً مع القاعدة النحوية، ويجوز أن تكون الواو بمعنى (مع) على ضعف.

٢٣. "أثارنتي ورقفة وليمة فأجبتُ إليها..."<sup>(٥)</sup>

\* ورقفة: مفعول معه منصوب، والعامل فيه الفعل (أثار) وجاء المفعول معه مصاحباً للمفعول به، والذي جوّز النصب على المعية أن الضمير (الياء) هو المقصود بالإثارة، والدليل على ذلك أنّ ما بعد الفاء جاء مفرداً وليس جمعاً فقال: (فأجبت) ولم يقل (فأجبتنا).

(1) الجاحظ، البخلاء، ص ٢٣.

(2) المصدر السابق، ص ٢٩.

(3) نفسه، ص ٥٠.

(4) نفسه، ص ٥٤.

(5) الهمذاني، مقامات الهمذاني، ص ٨٢.

٢٤. "يا قومُ أنا أكفيكم هذا الماءَ ومعرته"<sup>(١)</sup>

\* (ومعرته) جاز أن تكون الواو عاطفة والاسم بعدها منصوب على العطف. أو أن تكون الواو بمعنى (مع) أي أكفيكم هذا الماء وأذاه.

٢٥. "قام أبو الفتح يلعبها وصاحبها، ويمثها وأكلها"<sup>(٢)</sup>

\* (وصاحبها) اسم معطوف على الضمير المنصوب في (يلعبها)، وجاز أن تكون الواو بمعنى (مع)، أي: يلعبها مع صاحبها.

٢٦. "ولست آمنُ عليك النَّفسَ وسلطانها"<sup>(٣)</sup>

\* (وسلطانها) الواو عاطفة و(سلطانها) اسم معطوف على كلمة (النفـس). ويجوز أن تكون الواو بمعنى (مع) والذي يسوِّغ هذا الوجه المعنى، فالنفس بدون سلطانها لا تخيف، فهو يخاف عليه النفس مع سلطانها. فتكون (سلطانها) مفعولاً معه منصوباً، والعامل فيه الفعل (آمن)، وجاء المفعول معه مصاحباً للمفعول به (النفـس).

٢٧. "أنتظرُ جوازها وخفة الطريق منها"<sup>(٤)</sup>

\* (وخفة) يجوز في الواو وجهان؛ الأول: أن تكون عاطفة، والاسم بعدها منصوب عطفاً على (جوازها). والوجه الثاني أن تكون الواو بمعنى (مع) أي: يريد أن يجتازها مع خفة الطريق وخلوها من الازدحام، وهنا جاء المفعول معه ومصاحبه متفقين في زمن الفعل (انتظر).

٢٨. "جميع السباع والدواب عند المشي تقدّم اليد اليمنى والرجل اليسرى"<sup>(٥)</sup>

\* (والرجل) اسم معطوف على الاسم المنصوب (اليـد) أو أن تكون الواو بمعنى (مع) والذي يجوز هذا الوجه أن المشي لا يمكن أن يتم بتقديم اليد اليمنى وحدها، بل لا بد من تقديم اليد اليمنى والرجل اليسرى معاً. فعلى هذا الوجه تكون (الرجل) مفعولاً معه، وجاء المفعول معه مصاحباً للمفعول به متحداً في زمان الفعل.

(1) الهمذاني، مقامات الهمذاني ١١٨، معرته: أذاه.

(2) المصدر السابق، ١٢٢.

(3) نفسه، ٣١٦.

(4) أبو حيان التوحيدي، الإمتاع والمؤانسة ٤١/١.

(5) المصدر السابق، ١٧٣/١.

٢٩. الجاموس لا ينام أصلاً وإن أرخى عينيه إرخاءً يسيراً، لكنه ساهرٌ الليل والنهار<sup>(١)</sup>.

\* والنهار: مفعول معه منصوب والعامل فيه اسم الفاعل ساهر، والمفعول معه جاء مصاحباً للظرف " الليل".

٣٠. " إن الإنسان يستطيع حفظ جميع فنون العلم والقيام بها"<sup>(٢)</sup>

\* (والقيام) جاز في الواو أن تكون عاطفة أو أن تكون بمعنى (مع) والوجه الثاني أقوى من جهة المعنى؛ فالمعنى المنصوص عليه، أن يستطيع الإنسان حفظ الفن مع القيام به في نفس الوقت، وإلا فما الفائدة من حفظه دون تطبيقه.

٣١. " لقد رأيتُه وأباه وإنهما لفي شملة ما تواري أرساغهما"<sup>(٣)</sup>

\* (وأباه) اسم معطوف منصوب، أو أن تكون الواو بمعنى (مع) حيث جاء المفعول معه مصاحباً للمفعول به، وجاء متحدين في زمن الفعل.

٣٢. " ضمَّ عثمانَ بنَ رواحٍ السفرُ ورفيقاً له"<sup>(٤)</sup>

\* (ورفيقاً) جاز أن تكون الواو عاطفة أو أن تكون الواو بمعنى (مع) أي ضم السفرُ عثمان مع رفيق له.

#### د. النصب على المعية أو على إضمار فعل

١. " فأجمعُوا أمرَكُمْ وشركاءَكُمْ"<sup>(٥)</sup>

\* (وشركاءكم) وهي القراءة المتواترة التي اتفق عليها القراء السبعة بقطع الهمزة وكسر الميم من (أجمعوا) من الإجماع، ونصب (شركاءكم)<sup>(٦)</sup> والذي اختاره أبو علي الفارسي والمحققون أن شركاءكم منصوب على أنه مفعول معه والواو بمعنى (مع)، أي اجمعوا مع شركاءكم أمركم، وذلك لأن العطف هنا متعذر من جهة أن الإجماع إنما يكون في المعاني، والجمع في الشركاء وما يتفرق<sup>(٧)</sup>. وعلى هذه القراءة يكون العامل في المفعول معه الفعل

(1) أبو حيان التوحيدي، الامتاع والمؤانسة ١/١٧٣.

(2) المصدر السابق ٢/٣٥.

(3) نفسه، ٢/٩٥، والشملة: القطعة من القماش.

(4) نفسه، ٣/٤٠.

(5) سورة يونس، الآية ٧١.

(6) انظر: ابن مجاهد، السبعة في القراءات ٣٢٨، والعلائي، الفصول المفيدة ٢٠١.

(7) انظر: العلائي، الفصول المفيدة ٢٠١، وانظر: المقنن في شرح الإيضاح ١/٦٢٢، وابن يعيش، شرح المفصل ٢/٥٠.

(أجمعوا) والمصاحب للمفعول معه المفعول به (أمركم) وليس الفاعل. وأجاز أبو علي وغيره أيضاً أن يكون هنا فعل مقدر ينتصب به الشركاء، ويكون من باب عطف جملة على جملة، تقديره: فأجمعوا أمركم واجمعوا شركاءكم، ويكون هذا المقدر ثلاثياً<sup>(١)</sup>، ويكون ذلك من باب قول الشاعر:

يا ليت زَوْجَكَ قَدْ غَدَاً      مُتَقَلِّدًا سَيْفًا وَرُمَحًا<sup>(٢)</sup>

والقراءة الثانية رواها الأصمعي عن نافع<sup>(٣)</sup> " فأجمعوا أمركم وشركاءكم" بوصل الهمزة وفتح الميم<sup>(٤)</sup>. فعلى هذا يجوز أن يكون الشركاء معطوفاً على ما قبله، وأن يكون مفعولاً معه وحينئذ يكون المصاحب للمفعول معه الفاعل، وهو الضمير في (فاجمعوا).

وأما القراءة الثالثة فهي قراءة يعقوب<sup>(٥)</sup> "فأجمعوا أمركم وشركاءكم" بالرفع<sup>(٦)</sup>، والواو فيها عاطفة على الضمير المتصل في "فأجمعوا" وجاز من غير تأكيد بالمنفصل، لقيام الفاصل مقامه؛ لطول الكلام. وفي رأيي أن نصب الاسم (شركاءكم) على أنه مفعول معه أحق إذ إن القول بذلك يجنبنا التزديد في الكلام، ويجنبنا كذلك الأخذ بالتقديرات فضلاً عن أن القراءة الأولى هي المتواترة والقراءة الثانية أقل تواتراً أما القراءة الثالثة فهي شاذة.

٢. "إذا رأتهُم من مكان بعيدٍ سمعوا لها تَغِيظًا وزفيراً"<sup>(٧)</sup>

\* (وزفيراً) يجوز في الواو أن تكون بمعنى (مع) لأنه لا يصح أن يتسلط العامل (سمعوا) على (زفيراً)، فالتغيط لا يسمع بل يشاهد، وعلى هذا القول لا نؤول كلمة (سمع). وقد خرجها أبو حيان على وجهين: الأول على نية حذف المضاف، أي: سمعوا لها صوت تغيط. والوجه الآخر أن تُحمل على قول الشاعر:

يا ليت زَوْجَكَ قَدْ غَدَاً      مُتَقَلِّدًا سَيْفًا وَرُمَحًا

(1) انظر: العلائي، الفصول المفيدة ٢٠٢.

(2) سبق تخريجه ٦٧.

(3) هو نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم، أحد القراء السبعة المشهورين، أصله من أصبهان، واشتهر في المدينة، مات سنة ١٦٩ هـ. انظر الأعلام ٥/٨.

(4) ابن مجاهد، السبعة في القراءات ٣٢٨، النحاس، إعراب القرآن ٢/٢٦١، البحر المحيط ٥/١٧٨.

(5) هو يعقوب بن إسحاق بن زيد الحضرمي البصري. أحد القراء العشرة، كان مقرئ البصرة، وعالماً بالنحو.

مات سنة ٢٠٥ هـ. انظر الأعلام ٨/١٩٥.

(6) ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن ٥٧، الزمخشري، الكشاف ٣/١٦١.

(7) سورة الفرقان، الآية ١٢.

أي: "سمعوا لها" و" رأوا تغيظاً وزفيراً" وهذا على مبدأ الحذف، أو أن يُضْمَنَ سمعوا معنى أركوا فيشمل التغيظ والزفير<sup>(١)</sup>. وفي ظني أن جعل الواو بمعنى (مع) أقوى من جهة المعنى إذ يجنبنا التقديرات التي ترهق القارئ.

٣. "والذين تَبَوَّعُوا الدَّارَ وَالْأَيْمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ"<sup>(٢)</sup>

\* (الإيمان) يحتل أن تكون الواو بمعنى (مع) فالإيمان مفعول معه، وهذا ما نص عليه ابن عطية<sup>(٣)</sup>: والمعنى تبوعوا الدار مع الإيمان معاً، وبهذا الاقتران يصح معنى قوله: (من قبلهم)<sup>(٤)</sup>. ويجوز أن تكون الواو عاطفة بتقدير فعل، أي واعتقدوا الإيمان وأخلصوا فيه، وحينئذ يكون من باب عطف الجمل، أو العطف على وجه التجوز في الإيمان فيتصور بصورة المسكن الذي يستقر فيه ويلجأ إليه<sup>(٥)</sup>. والعطف على الوجه الأول أقوى، تجنباً للتقديرات المتخيلة.

٤. "وقال: من أطعمَ الضيفَ لحمًا وخُبِزَ حِطَّةً وماءً بارداً فقد تمَّ الضيافة"<sup>(٦)</sup>.

وماءً: جاز أن تكون الواو عاطفة، والاسم بعدها(ماءً) منصوب بفعل مقدر، أي: وأسقاه ماءً بارداً، ويكون حينئذ العطف من باب عطف الجمل، كما العطف دون تقدير فقد منعه النحاة "ولا يجوز العطف في مثل هذا الموضع لاختلاف المعنى... ولو أظهرت (مع) لجاز<sup>(٧)</sup>. كما يجوز أن تكون الواو بمعنى (مع) فتكون (ماءً) مفعولاً معه منصوباً والعامل فيه فعل مقدر، والمعنى قدم له اللحم والخبز مع الماء، وأجاز بعض النحاة النصب على المعية بالفعل نفسه أي: أطعم الضيف لحمًا مع الماء.

## هـ. ما يجوز فيه العطف والمفعول معه على السواء

١. "فقلت شأنك والقوم"<sup>(٨)</sup>

\* (والقوم الاسم منصوب إما على المعية أو العطف بعد إضمار (عليك) أي: عليك شأنك والقوم بمعنى الزم فيكون العامل اسم الفعل المقدر (عليك). فالمعية في ذلك والعطف جائزان.

(1) انظر: أبا حيان، البحر المحيط ٦/٤٤٥، وعضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٣/٥١٣.

(2) سورة الحشر، الآية ٩.

(3) هو عبد الحق بن غالب بن عطية الغرناطي، كان فقيهاً جليلاً عارفاً بالأحكام والحديث والتفسير، نحوياً لغوياً أدبياً، وله تفسير القرآن العظيم، توفي بلورقة سنة ٥٤٢هـ. انظر: بغية الوعاة ٢/٧٣.

(4) انظر رأيه في: البحر المحيط ٨/٢٤٦.

(5) انظر: العكبري، التبيان ٢/١٢١٦، الأندلسي، البحر المحيط ٨/٢٤٥-٢٤٦، العلائي، الفصول المفيدة ٤/٢٠٤.

(6) أبو حيان التوحيدي، الإمتاع والمؤانسة ٢/٦٩.

(7) الحيدرة اليميني، كشف المشكل في علم النحو، رسالة جامعية، ٣٠٠.

(8) الهمذاني، شرح مقامات الهمذاني ٣٧٠.



والفرق بينهما من جهة المعنى: أن المعية يفهم منها الكون في حين واحد، دون العطف، لاحتماله مع ذلك التقدم والتأخر<sup>(١)</sup>.

### و. ما تمتنع فيه المعية

\*فقال للطفل أنت وشأنك<sup>(٢)</sup>

\* (وشأنك) لا يجوز في الواو إلا أن تكون عاطفة لأنه تقدمها مفرد وليس جملة متضمنة فعلاً أو معنى فعل. فعلى هذا تكون (شأنك) اسماً معطوفاً على ضمير الرفع (أنت).

(1) السيوطي، همع الهوامع ١٨٣/٢.  
 (2) الهمذاني، مقامات الهمذاني، ٩٧.

## ثانياً المفعول معه بصيغة المضارع المنصوب بعد واو المعية

١. " قالوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مِنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ"<sup>(١)</sup>

\* (ويسفكُ) بكسر الفاء وضم الكاف - وهي قراءة الجمهور<sup>(٢)</sup> - عطفاً على يفسد، أما من نصب الكاف<sup>(٣)</sup> (ويسفكُ) يكون النصب بإضمار (أن) على أن الواو بمعنى مع، وسبب النصب أن الفعل (يسفكُ) جاء في جواب الاستفهام<sup>(٤)</sup>.

٢. " ولا تَلَيْسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ"<sup>(٥)</sup>

\* (وتكتموا): " يصلح أن يكون جزءاً على معنى ولا تكتموا الحق، ويصلح أن يكون نصباً وعلامة النصب سقوط النون، وأما إذا نصبت فعلى معنى الجواب بالواو، ومذهب الخليل وسيبويه والأخفش وجماعة من البصريين أن جميع ما انتصب في هذا الباب بإضمار أن كأنك قلت: لا يكن منكم إلباس الحق وكتمان<sup>(٦)</sup>، وجعل الزمخشري الواو بمعنى الجمع، أي: ولا تجمعوا لبس الحق بالباطل وكتمان الحق"<sup>(٧)</sup>.

٣. " ولا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ"<sup>(٨)</sup>

\* (وتدلو) جزم على العطف، ونصب إذا جعله جواباً بـ " الواو"<sup>(٩)</sup>.

٤. " يا أهل الكتاب لِمَ تَلَيْسُونَ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ"<sup>(١٠)</sup>

\* (وتكتمون) أجاز الزجاج " وتكتموا الحق" وذلك بأن تكون الواو للمعية، ويكون التوبيخ على هذا الجمع، غير أنه قال: ولكن الذي في القرآن أجود في الإعراب<sup>(١١)</sup>، فالمصدر المؤول من أن والفعل المضارع في محل نصب مفعولاً معه.

(1) سورة البقرة، الآية ٣٠

(2) انظر أبا حيان، البحر المحيط ١/٢٩٠.

(3) انظر: مختصر ابن خالويه، ٤.

(4) انظر: أبا حيان، البحر المحيط ١/٢٩٠، وعضيمة، دراسات ٣/٥٢٠.

(5) سورة البقرة، الآية ٤٢.

(6) الزجاج، معاني القرآن ١/١٢٤-١٢٥.

(7) انظر: الزمخشري، الكشاف ١/٢٥٩، وعضيمة، دراسات ٣/٥١٩.

(8) سورة محمد، الآية ٣٥.

(9) الأخفش معاني القرآن ١/١٧٢، وانظر الكشاف للزمخشري ١/٣٩٣، وعضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٣/٥١٩.

(10) سورة آل عمران، الآية ٧١.

(11) انظر: الزجاج، معاني القرآن ١/٤٢٨.

جاء في البحر المحيط" وأجاز الفراء والزجاج في (وتكتمون) النصب فتسقط النون من حيث العربية على قولك لم تجمعون ذا وذا فيكون نصباً على الصرف في قول الكوفيين، وبإضمار أن في قول البصريين، وأنكر ذلك أبو علي وقال: الاستفهام وقع على اللبس فحسب، وأما يكتمون فخبير حتماً لا يجوز فيه إلا الرفع، بمعنى أنه ليس معطوفاً على (تلبسون) بل هو استئناف خبر عنهم، أنهم يكتمون الحق مع علمهم أنه حق... وهذا الذي ذهب إليه أبو علي من أنّ الاستفهام إذا تضمن وقوع الفعل لا ينتصب الفعل بإضمار أن في جوابه... ولم نر أحداً من أصحابنا يشترط هذا الشرط الذي ذكره أبو علي وتبعه فيه ابن مالك<sup>(١)</sup>.

٥. " أم حسبتم أن تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ" <sup>(٢)</sup>

\* (ويعلم الصابرين) وقرأ بكسر الميم وضمّها<sup>(٣)</sup>، بكسرهما عطفاً على (ولمّا يعلم)<sup>(٤)</sup> أمّا بضم الميم (ويعلم) فعلى أن الواو للحال في رأي الزمخشري<sup>(٥)</sup>، إلا أن أبا حيان ردّ قوله بأن واو الحال لا تدخل على المضارع، إلا إذا أوّل على أن المضارع خبر مبتدأ محذوف جاز ذلك<sup>(٦)</sup>.

أما من قرأ بفتح الميم (ويعلم) وهي الأكثر في القراءة فعلى مذهب البصريين بإضمار أن بعد واو (مع) والواو هنا بمعنى الجمع كالتي في قولهم: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، وعلى مذهب الكوفيين يكون الفعل (يعلم) منصوباً بواو الصرف<sup>(٧)</sup>.

٦. " قالوا ألم نَسْتَحْوِذْ عَلَيْكُمْ وَنَمْنَعُكُمْ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ" <sup>(٨)</sup>

\* (وَنَمْنَعُكُمْ) الواو عاطفة فيكون الفعل (نمنعكم) مجزوماً عطفاً على (نستحوذ)

وجاز أن تكون الواو بمعنى (مع) على قراءة (ونمنعكم) بفتح العين<sup>(٩)</sup>، فالفعل (نمنعكم)

(1) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط ٥١٦/٢، وانظر: عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٥١٦/٣.  
(2) سورة آل عمران، الآية ١٤٢.  
(3) انظر: مختصر ابن خالويه ٢٢.  
(4) انظر: الزجاج، معاني القرآن ٤٧٢/١، والنحاس، إعراب القرآن ٤٠٩/١.  
(5) انظر: الزمخشري، الكشاف ٦٣٤/١.  
(6) انظر: أبا حيان، البحر المحيط ٧٢/٣-٧٣.  
(7) انظر: المصدر السابق، الصفحات ذاتها والتبيان للعكبري ٢٩٥/١، وعضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٥١٦/٣.  
(8) سورة النساء، الآية ١٤١، ونستحوذ: نستولي.  
(9) انظر: مختصر ابن خالويه ٢٩.

منصوب بإضمار (أن) بعد واو الجمع، والمعنى: ألم نجمع بين الاستحواذ عليكم ومنعكم من المؤمنين<sup>(١)</sup>.

٧. "فقالوا يا ليتنا نردُّ ولا نُكذِّبَ بآياتِ ربِّنا ونكونَ من المؤمنين"<sup>(٢)</sup>

\* (ولا نكذب، ونكون) بالنصب<sup>(٣)</sup> يكون الفعلان منصوبين بإضمار أن بعد واو المعية، والمصدر المؤول في محل نصب مفعولاً معه وتقديره: يا ليت يجتمع لنا الرد مع عدم التكذيب مع كوننا مؤمنين، وعلى هذا التقدير يكونون قد تمنوا الجمع بين هذه الأمور. أما جمهور البصريين فالمصدر المنسبك من (أن) المضمره والفعل بعدها مصدر مرفوع معطوف على مصدر متوهم مقدر من الجملة السابقة والتقدير "يا ليتنا يكون لنا ردّ وانتفاء تكذيب ونكون من المؤمنين"<sup>(٤)</sup> فانظر إلى هذا التعسف في التقدير بغية أن تجعل الواو عاطفة حتى تتسق والقاعدة النحوية.

وهناك من قرأ بالرفع (ولا نكذبُ ونكونُ)<sup>(٥)</sup> وله وجهان: "أنه على العطف فيكون الجمع داخلاً في التمني، وعُطِفَ الفعلان لعدم قصد إرادة الجمع، بل تمنوا كل واحد على حدته. وثانيهما أن ذلك على القطع والاستئناف، ويكون الذي تمنوه الرد فقط، ثم أخبروا عن أنفسهم أنهم إذا ردّوا يكون هذا حالهم. ولهذا كذبهم الله تعالى في الآية بعدها، والتكذيب إنما يكون في الإخبار لا في التمني لأنه إنشاء<sup>(٦)</sup>.

٨. "وقالَ المَلَأَ مِنْ قَوْمِ فِرْعَوْنَ أَتَدْرَ موسى وقومه ليفسدوا في الأرض ويذركَ وآهتك"<sup>(٧)</sup>

\* (ويذرك) بفتح الراء عطفاً على (ليفسدوا) أي؛ للإفساد ولتركك وترك آهتك. ويجوز أن يكون النصب على جواب الاستفهام. والمعنى: أتى يكون الجمع بين تركك موسى وقومه للإفساد؟ وبين تركهم إياك وعبادة آهتك: أي: أن هذا مما لا يمكن وقوعه<sup>(٨)</sup>.

وأرى أن النصب على أن الواو للمعية أحق وأولى؛ لأن التفسير على هذا التوجيه لا يكذبُ الذهن ولا يتعبه فضلاً عن أنه يتمشى مع السياق القرآني. أما على قراءة من قرأ (ويذرك)

(1) انظر: الزمخشري، الكشاف ١٦٥/٢، وأبو حيان، البحر المحيط ٣/٣٩١، وعضيمة، دراسات ٣/٥١٩-٥٢٠.  
(2) سورة الأنعام، الآية ٢٧.  
(3) انظر: أبا حيان، البحر المحيط ٤/١٠٥.  
(4) انظر: المصدر السابق، الجزء ذاته والصفحة ذاتها.  
(5) انظر: المصدر السابق، ٤/١٠٦.  
(6) العلائي، الفصول المفيدة ٢٢٤-٢٢٥، وانظر: عضيمة، دراسات ٣/٥١٧.  
(7) سورة الأعراف، الآية ١٢٧.  
(8) انظر: أبا حيان، البحر المحيط ٤/٣٦٧.

بالرفع<sup>(١)</sup> فتكون عطفاً على (أذّر) بمعنى " أذّرهُ ويذرك" كما قرأ بالجزم<sup>(٢)</sup> (ويذرك) عطفاً على التوهم<sup>(٣)</sup>.

٩. " يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُوا أَمَانَاتِكُمْ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ"<sup>(٤)</sup>

\* (وتخونوا) يجوز أن يكون منصوباً، عطفاً على الفعل (تخونوا)، أو أن تكون الواو بمعنى مع فيكون منصوباً<sup>(٥)</sup>، والمصدر المنسبك من (أن) والفعل المضارع في محل نصب مفعولاً معه. إلا أن أبا حيان جعل الوجه الأول هو الراجح؛ لأن الناصب يقتضي النهي عن الجمع، والجزم يقتضي النهي عن كل واحد<sup>(٦)</sup>.

١٠. قَاتِلُوهُمْ يُعَذِّبُهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ وَيُخْزِهِمْ وَيَنْصُرْكُمْ عَلَيْهِمْ وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُّؤْمِنِينَ \* وَيُذْهِبَ غَيْظَ قُلُوبِهِمْ وَيَتُوبُ اللَّهُ عَلَىٰ مَنْ يَشَاءُ"<sup>(٧)</sup>.

\* (ويتوب) فيها قراءتان<sup>(٨)</sup>؛ الأولى: بالرفع (ويتوب) على أنه كلام مستأنف، والأولى الرفع " لأن القتال غير موجب لهم التوبة من الله جلّ وعز، وهو موجب لهم العذاب والخزي وشفاء صدور المؤمنين وذهاب غيظ قلوبهم"<sup>(٩)</sup>. والقراءة الثانية بالنصب (ويتوب الله) بإضمار (أن) ودخول التوبة في جملة ما أوجب به الأمر من طريق المعنى<sup>(١٠)</sup>.

١١. " اقْتُلُوا يُوسُفَ أَوْ اطْرَحُوهُ أَرْضًا يَخْلُ لَكُمْ وَجْهُ أَبِيكُمْ وَتَكُونُوا مِنْ بَعْدِهِ قَوْمًا صَالِحِينَ"<sup>(١١)</sup>

\* (وتكونوا) إما أن يكون مجزوماً عطفاً على (يخل لكم) أو منصوباً بإضمار (أن)، والواو بمعنى مع وتأويل الآية: أي يجتمع لكم خلو وجهه والكون<sup>(١٢)</sup>.

(1) انظر: مختصر ابن خالويه ٤٥.

(2) انظر: المصدر السابق الصفحة ذاتها.

(3) انظر: الزمخشري، الكشاف ٤١٩/٢، وأبا حيان، البحر المحيط ٣٦٧/٤، وعضيمة، دراسات ٥١٧/٣-٥١٨.

(4) سورة الأنفال، الآية ٢٧.

(5) انظر: الزمخشري، الكشاف ٥٧٤/٢، والعكبري، التبيان ٦٢٢/٢.

(6) انظر: أبا حيان، البحر المحيط ٤٨٠/٤، عضيمة دراسات ٥١٨/٣.

(7) سورة التوبة، الآيتان ١٤-١٥.

(8) انظر: مختصر ابن خالويه ٥١.

(9) النحاس: إعراب القرآن ٢٠٦/٢.

(10) انظر: الزمخشري، الكشاف ١٩/٣، والتبيان، العكبري ٦٣٨/٢، عضيمة، دراسات ٥١٨/٣.

(11) سورة يوسف، الآية ٩.

(12) انظر: الزمخشري، الكشاف ٢٥٨/٣، وأبا حيان، البحر المحيط ٢٨٤/٥، والألوسي، ٥٢٦/١٢-٥٢٧.

عضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٥١٩/٣.

١٢. " فلا تهنوا وتدعوا إلى السلم وأنتم الأعلون" (١)

\* (وتدعوا): جاز في الواو أن تكون عاطفة بالفعل (تدعوا) معطوف على تهنوا فهو مجزوم، أو أن تكون الواو بمعنى (مع) فيكون (تدعوا) منصوباً بأن مضمرة (٢).

١٣. " أو يُوبقهنَّ بما كسبوا ويعفُّ عن كثير \* ويعلم الذين يُجادلون في آياتنا ما لهم من مَحِيصٍ" (٣)

\* (ويعلم) فيها قراءتان (٤) الأولى بالرفع، والثانية بالنصب، ووجه قراءة الرفع أنه على الاستئناف، ولا يكون داخلاً في جواب الشرط (٥). وأما النصب فهو بإضمار أن عند الزجاج لأن قلبها جزاء (٦). والنصب على الصرف عند الكوفيين، لأن المقصود الجمع بين الشئئين (٧) إلا أن الزمخشري ضعّف هذا الوجه وجعله من قول الشاعر:

سأتركُ منزلي ليني تميم      وألحقَ بالحجاز فأستريحاً (٨)

مما هو شاذ لا يقاس عليه.

وردّ قوله؛ بأن النصب بعد الواو بإضمار أن بعد مجزومي الشرط أو بينهما معروف مشهور، وقد أنشد للأعشى بيتان عطف فيهما بالواو لهذا المعنى (٩):

ومَنْ يَغْتَرِبُ عَنْ قَوْمِهِ لَا يَزَلْ يَرَى

مصارعَ أقوامٍ مجراً ومسحبا.

وتُدْفَنَ مِنْهُ الصَّالِحَاتُ وَإِنْ يُسَىءُ

يَكُنْ مَا أَسَاءَ النَّارَ فِي رَأْسِ كَبْكَبَا (١٠)

(1) سورة محمد، الآية ٣٥.

(2) انظر: الزمخشري، الكشاف ٥/٥٣١، وأبا حيان، البحر المحيط ٨/٨٤، وعضيمة، دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٣/٥١٩.

(3) سورة الشورى، الآيتان ٣٤-٣٥.

(4) انظر: الزمخشري، الكشاف ٥/٤١٤، وأبو حيان ٧/٤٩٧.

(5) انظر: المصدرين السابقين، الصفحات ذاتها.

(6) انظر: الزجاج، معاني القرآن ٤/٣٩٩.

(7) انظر الفراء، معاني القرآن ٢/٣١٩-٣٢٠، والنحاس، إعراب القرآن ٤/٨٥.

(8) البيت بلا نسبة في الكتاب لسببويه ٣/٣٩، إعراب القرآن ٤/٨٥، الكشاف ٥/٤١٤، البحر المحيط ٧/٤٩٨.

(9) انظر: العلائي، الفصول المفيدة ٢٢٦-٢٢٧.

(10) انظر: سببويه ٣/٩٣، إعراب القرآن للنحاس ٤/٨٥، الأصول المفيدة للعلائي، ٢٢٧.

وضبط البيت الثاني بنصب " تدفن " مع أنه لا ضرورة إليه لإمكان الرفع فيه، وإنما عمل إلى النصب لإرادة المعنى.

١٤. .... فقد أعرف أنه لم يكن ليذر الكذب على الناس ويكذبَ على الله" (١)

\* (ويكذب) الواو بمعنى (مع) فالفعل منصوب بأن مضمره بعد واو المعية، لأن الكلام معتمد على نفي، وهذا من شروط نصب الفعل المضارع، والمصدر المؤول المنسبك من (أن والفعل المضارع) في محل نصب مفعولاً معه. وتقدير الكلام: كيف يجمع بين تركه الكذب على الناس مع كذبه على الله في الوقت نفسه.

---

(١) الزبيدي، التجريد الصريح، ١٩.

## ثانياً: على مستوى الشعر:

اتخذ الباحث لقراءة الباب، على مستوى الشعر، ديوان الهذليين والمفضليات والأصمعيات، وهي نصوص ممثلة لنصوص العربية إبان عصور الاحتجاج. كما اتخذ الباحث ديوان المتنبي عينة لما تلا عصور الاحتجاج.

وهذا عرض لبعض أمثلة المفعول معه في الاستعمال الجاري مصنفة وفق قواعدها عند النحاة.

### المفعول معه مفرداً

#### أ. وجوب النصب على المعية:

١. فما لكم والفرط لا تقربونه وقد خلثه أذنى مآبٍ لِقَافِلٍ<sup>(١)</sup>

\* (الفرط) مفعول معه منصوب لأن الواو بمعنى (مع)، كما أن العطف يمتنع؛ لأنه لا يجوز عطف الاسم الظاهر على ضمير مجرور دون إعادة الجار. والعامل في المفعول معه فعل مضمر تقديره (كان). ويكثر إعمال كان المقدر بعد ما الاستفهامية.

٢. ولاح لها صوراً والصباح ولاح الشعور لها والضحي<sup>(٢)</sup>

\* (والصباح، والضحي) الواو فيهما واوا المعية وهي راجحة من جهة المعنى فالمعنى أن ذينك الموضعين ظهرا لها الأول منهما مع الصباح، والثاني مع الضحي. ويجوز في الواو أن تكون عاطفة كما قال العكبري في شرحه للبيت، لكني أرى العطف ضعيف ما وجد مندوحه عنه.

٣. ذراني والفلاة بلا دليل ووجهي والهجير بلا لثام<sup>(٣)</sup>

\* (الفلاة والهجير): منصوبان على أنهما مفعولان معه. والمعية متعينة من المعنى، إذ لا يمكن أن تكون الواو عاطفة فكونها عاطفة يُفسد المعنى. فلا يمكن أن يطلب منهم أن يتركوه ويتركوا الفلاة، بل ما يريده أن يتركوه مع الفلاة.

(1) ديوان الهذليين ٤٦/٢، وشرح أشعار الهذليين للسكري، ٦٨٦/٢.  
(2) العكبري، شرح ديوان المتنبي ٥٢/١، صور والشعور: موضعان بالعراق.  
(3) المصدر السابق ١٤٤/٤.



## ب. رجحان النصب على المعية مع جواز العطف:

١. رأيتُ وأهلي بوادي الرجيع في أرض قبيلة بَرَقاً مَلِيحاً<sup>(١)</sup>

\* وأهلي: الواو بمعنى (مع) والمعية متعينة من المعنى والصناعة النحوية، فالاسم بعد الواو منصوب على أنه مفعول معه، لأن ضمير الرفع في (رأيت) لم يؤكّد. وجاء المفعول معه مصاحباً للفاعل متحداً وإياه في زمان الفعل ويجوز أن تكون الواو عاطفة على ضعف.

٢. وأعلمُ أتي وأمّ الرّهيب — من كالظبي سيقَ كحبلِ الشّعَر<sup>(٢)</sup>

\* (وأم): الواو بمعنى (مع) والمعية راجحة من جهة المعنى فهو يشبه نفسه متلبساً بها ومتعلقاً بحبها بالظبي الذي سيق للحبالة، وجاز أن تكون الواو عاطفة.

٣. تُريدِينِ كَيْمًا تَجْمَعِينِي وَخَالِدًا وَهَلْ يُجْمَعُ السِّيقَانُ وَيَحْكُ فِي غَمَدِ<sup>(٣)</sup>

\* (وخالد): الواو بمعنى (مع) وجاز أن يكون ما بعد الواو منصوباً عطفاً على ضمير النصب في (تجمعيني).

٤. فأقسمتُ لا أنفكُ أحنو قصيدةً

أدعك وإياها بها مثلاً بعدي<sup>(٤)</sup>

\* (وإياها) الواو بمعنى (مع) ما بعدها في محل نصب مفعولاً معه والمعية متعينة من المعنى. والعامل فيه الفعل (أدعك) في رواية الديوان، أما على رواية شارح الديوان، يكون العامل الفعل (تكون) فقد روي البيت على النحو الآتي:

تكون وإياها بها مثلاً بعدي .....

وعلى هذه الرواية يكون تعين المعية أقوى؛ لأن (إياها) ضمير خاص بالنصب.

(1) ديوان الهذليين ١/١٢٩، وشرح أشعار الهذليين للسكري ١/١٩٧.

\* الرجيع: ماء لهذيل. وقيله حصن من نواحي صنعاء

(2) ديوان الهذليين ١/١٤٧

(3) ديوان الهذليين ١/١٥٩، وشرح أشعار الهذليين ١/٢١٩.

(4) المصدر السابق، الجزء نفسه والصفحة ذاتها.

\* أحنو: أقول، وفي رواية: أحنو والمعنى: أغني

٥. إني وجدتُ أبا العيال وعزّه كالحصن لزرَّ بجندلٍ مَوْضون<sup>(١)</sup>

\* (وعزّه) الواو بمعنى (مع) فتكون (عزّه) مفعولاً معه منصوباً، والمعية راجحة من جهة المعنى، فالشاعر أبو العيال مع عزّه يشكلان حصناً منيعاً، ويجوز أن تكون الواو عاطفة.

٦. فَإِنَّكُمْ وَعطاءَ الرَّهَّانِ إِذَا جَرَّتِ الْحَرْبُ جُلًّا جَلِيلًا<sup>(٢)</sup>

كثوب ابن بيض وقاهم به فسدَّ على السالكين السببلا

\* (وعطاء) الواو بمعنى (مع) والمعية حاصلة من جهة المعنى، فإنهم مع عطاء الرهان كثوب ابن بيض. ويجوز في الواو أن تكون عاطفة؛ إذ لا مانع لفظي. والعامل في المفعول معه فعل مقدر من (كان).

٧. فلما تفرقنا كأني ومالكاً لطول اجتماع لم نُبت لَيْلَةً معاً<sup>(٣)</sup>

\* (ومالكاً) الواو بمعنى (مع) فتكون (مالكاً) مفعولاً معه منصوباً ومصاحبه الياء في (كأني) والعامل في المفعول معه في هذا الشاهد وما شاكله عند سيويه فعل مقدر من الكون؛ لأنه منع أن تعمل أداة التشبيه، وأرى أن العامل هنا النصب على المعية بمعنى إرادة المتكلم وقريب من قولي هذا عامل الخلاف عند الكوفيين وهو عامل معنوي كما لا يخفى.

ويجوز أن تكون الواو عاطفة ولكن المعنى ضعيف على هذا الوجه.

٨. دريني ونفسي أمَّ حسان، إني بها قبل أن لا أملك البيع مُشترِي<sup>(٤)</sup>

٩. فسرتُ نحوك لا ألوي على أحدٍ أحتُّ راحلتي الفقرَ والأدبا<sup>(٥)</sup>

\* (والأدبا) مفعول معه منصوب؛ لأن الواو بمعنى (مع) والذي رجح المعية المعنى؛ فالفقر لا تراه إلا مع الأدب.

١٠. ودرني وإياه وطرفي ودأبلي تكُنَّ وأجدأ نلقَ الورى وانظرنُ فِعْلي<sup>(٦)</sup>

(1) ديوان الهذليين ٢/٢٥٧، وشرح أشعار الهذليين للسكري ١/٤٠٩.

\* لزرَّ: نسج وبني. جندل: الصخر العظيم. مَوْضون: مرصوص

(2) المفضل الضبي، ديوان المفضليات ٦٠، الجل: العظيم، وابن بيض: رجل نحر بعيره على ثنية فسدها، فلم يقدر أحد على جوازها، فضرب به المثل.

(3) المصدر السابق ٢٦٧.

(4) الأصمعي، الأصمعيات ٤٣، أم حسان: كنية امرأته سلمى، البيع هنا: بمعنى الشراء.

(5) العكبري، شرح ديوان المتنبي ١/١٣١.

(6) المصدر السابق، ٣/١٧١.

\* الطرف: الفرس الكريم، والدأبل: ما لان واهتز من الرماح.

\*الواو في (وايآه) الراجح أنها للمعية؛ وذلك متعين من المعنى. فالشاعر ينص على المعية فمعنى قوله: اتركني مع السيف والفرس والرمح.

وقد تكون الواو عاطفة؛ لأنه يجوز أن يعطف الاسم الظاهر على ضمير النصب دون تأكيد. أما الواو في قوله (وطرفي، وذابلي) فهما للعطف؛ لأن المفعول معه كما قال النحاة لا يتعدد بالعطف.

### ج. رجحان العطف مع جواز النصب على المعية:

١. دَعَاكَ إِلَيْهَا مُقْلَتَاهَا وَجَيْدُهَا فَمَلَّتْ كَمَا مَالَ الْمُحِبُّ عَلَى عَمَدٍ<sup>(١)</sup>

\* (وجيدها) الواو عاطفة، وما بعدها مرفوع عطفاً على (مقلتها) ويجوز أن تكون الواو بمعنى مع، والمعية مرجوحة من جهة المعنى فالذي حُبب الشاعر فيها المقلتان مع الجيد وليس كل واحد على حدة.

٢. وَلِلْقَسِيِّ أَرْامِيلٌ وَغَمْغَمَةٌ حَسَّ الْجَنُوبِ تَسُوقُ الْمَاءِ وَالْبَرْدِ<sup>(٢)</sup>

\* (والبردا) الواو تكون عاطفة، أو بمعنى (مع) أي تأتي بالماء والبرد معاً.

٣. فَلَمَّا رَأَى الْعَمَقَ قَدَّامَهُ وَلَمَّا رَأَى عَمْرًا وَالْمَنِيْفَا<sup>(٣)</sup>

\* (والمنيفا) جاز في الواو أن تكون للعطف أو للمعية.

٤. مَنَعْنَا مِنْ عَدِيِّ بَنِي حَنِيفٍ صِحَابَ مُضْرَسٍ وَابْنِي شَعُوبَا<sup>(٤)</sup>

\* (وابني) نصب على العطف أو المعية، حيث نصب (ابني شعوبا) عطفاً على (صحاب مضرس) أو على المعية.

٥. يَدْنِي الْحَشِيفَ عَلَيْهَا كَيْ يُوَارِيَهَا وَنَفْسَهُ وَهُوَ لِلْأَطْمَادِ لِبَاسٍ<sup>(٥)</sup>

(1) ديوان الهذليين ١/١٥٩، وشرح أشعار الهذليين للسكري ١/٢١٩.

(2) ديوان الهذليين ٢/٤١، وشرح أشعار الهذليين ٢/٦٧٥.

\* أراميل: جمع "أرمل" وهي أصوات تختلط فتصير صوتاً واحداً، الغمغمة: مختلط لا تفهمه، حس الجنوب: صوتها.

(3) ديوان الهذليين ٢/٧٠، وشرح أشعار الهذليين ١/٢٦٩.

(4) ديوان الهذليين ٢/١٣٤، وشرح أشعار الهذليين للسكري ٣/١٢٠٦.

\* العدي: الحاملة، بنو حنيف: بعض من كان يقاتل الهذليين.

\* ابنا شعوب: قوم من بني ليث، وهم حلفاء العباس

(5) ديوان الهذليين ٣/٣، وشرح أشعار الهذليين للسكري ١/١٤٤.

\* الحشيف: الثوب الخلق. والأطمار: الأخلاق.

\* (ونفسه) الواو قد تكون عاطفة، والاسم بعدها منصوب عطفاً على (الحشيف) أو تكون بمعنى (مع) أي: يغطي قوسه بثوبه مع نفسه كي يقيها الندى.

٦. رَمَيْتُهُمْ يَوْجَرَةً إِذْ تَوَاصَوْا لِيَرْمُوا نَحْرَهَا كَتَبًا وَنَحْرِي<sup>(١)</sup>

(ونحري) الواو عاطفة وقد تكون بمعنى (مع).

٧. لَمَّا سَمِعْتُ نِدَاءَ مَرْءٍ قَدْ عَلَا وَابْنِي رَبِيعَةَ فِي الْغُبَارِ الْأَقْتَمِ<sup>(٢)</sup>

٨. وَقَدْ كَانَ يُدْنِي فِي مَجْلِسِي مِنْ سَمَائِهِ أَحَادِيثُ فِيهَا بَدْرَهَا وَالْكَوَاكِبِ<sup>(٣)</sup>

\* (والكواكبا) مفعول معه منصوب، وهنا شبه الناس من حوله بالكوكب وشبهه سيف الدولة بالبدر.

٩. مَضَى وَبَنُوهُ وَانْقَرَدَتْ بِفَضْلِهِمْ وَأَلْفٌ إِذَا مَا جُمِعَتْ وَاحِدٌ فَرْدٌ<sup>(٤)</sup>

\* (وبنوه) الواو بمعنى (مع) والأصل في الاسم النصب أي: "مضى وبنيه" لأنه لا يجوز عطف الاسم الظاهر على الضمير المرفوع المستكن في الفعل من غير توكيد. أما الاسم على هذا الوجه (وبنوه) يكون عطفاً على الضمير المرفوع.

١٠. مَا أَنَا وَالْخَمْرُ وَبَطِيخَةٌ سَوْدَاءُ فِي قِشْرٍ مِنَ الْخَيْزَرَانِ<sup>(٥)</sup>

\* (والخمر) قال العكبري: من رفع الخمر، عطفه على المبتدأ، ومن نصب جعله بمعنى مع الخمر، وبطيخة إعرابها إعراب الخمر<sup>(٦)</sup>. وفي تقديري أن المعنى لا يحتمل العطف مطلقاً فالمعنى: ما لي ولهذه البطيخة، وليس المعنى، ما أنا وما الخمر وما البطيخة، إذ لو كان التقدير كذلك لفسد المعنى وضاع.

١١. يَا رَجُلًا كُلُّ مَنْ يُوَدِّعُهُ مُوَدِّعٌ دِينُهُ وَدُنْيَاهُ<sup>(٧)</sup>

\* (ودنياه) الواو إما أن تكون بمعنى (مع) وهي أوقع؛ لأن الذي يفقد هذا الرجل يخسر الدين مع الدنيا فالشاعر يريد أن يقول أنه لا دين إلا به، ولا دنيا إلا معه<sup>(٨)</sup>، والعامل في المفعول

(1) المفضليات ٧٠، وجرة: اسم فرسه، كتباً: عن قرب

(2) الأسمعيات ٨٠.

(3) العكبري، شرح ديوان المتنبي ٨٣/١.

(4) المصدر السابق، ٣٨٤/١.

(5) نفسه ٢٣٥/٤، والخيزران: أصول الرماح.

(6) نفسه، الجزء ذاته والصفحة ذاتها

(7) نفسه ٢٧٠/٤.

(8) نفسه، الجزء ذاته والصفحة ذاتها.

مع اسم الفاعل (مُودَع). وجاء المفعول معه ومصاحبه متحدين في الزمان. وجاز أن تكون الواو عاطفة.

١٢. قَفَلْتُ لِهَذَا الْمَوْتِ إِنْ كُنْتَ تَارِكِي كَخَيْرٍ قَدَعِ عَمْرًا وَإِخْوَتَهُ مَعًا<sup>(١)</sup>

\* (وأخوته) الواو بمعنى (مع) وهذا تقدير معنى لا تقدير لفظ والذي يوضح المعية لفظ (معاً) وقد منع بعض النحاة النصب على المعية لوجود لفظ (مع).

١٣. رَمَيْتُهُمْ بِوَجْرَةٍ إِذْ تَوَاصَوْا لِيَرْمُوا نَحْرَهَا كَتَبًا وَنَحْرِي<sup>(٢)</sup>

(ونحري) الواو عاطفة وقد تكون بمعنى (مع).

#### د. النصب على المعية أو على إضمار فعل يصلح لنصب ما بعد الواو

١. تَأَبَّطُ نَعْلَيْهِ وَشِقَّ فَرِيرِهِ وَقَالَ أَلَيْسَ النَّاسُ دُونَ حَفَائِلِ<sup>(٣)</sup>

\* (وشق) الواو بمعنى (مع) وما بعدها منصوب على أنه مفعول معه، حيث جاء مصاحباً للمفعول به، وجاء المفعول معه على الأصل؛ بمعنى أنه لم يتقدم على العامل. وجاز أن تكون (شِقَّ) منصوبة بفعل محذوف تقديره (حَمَلَ) أو (لبس)

٢. يَنْفِضُ الرَّوْعُ أَيْدِيًا لَيْسَ تَدْرِي أَسِيُوفًا حَمَلْنَ أَمْ أَغْلَالًا

ووجوهاً أخافها منك وجّةً تَرَكْتَ حُسْنَهَا لَهُ وَالْجَمَالَ<sup>(٤)</sup>

\* (ووجوهاً) تنصب (وجوها) على المعية؛ أي ينفض الروع الأيدي مع الوجوه. أو بإضمار فعل دلّ عليه قوله (ينفض) تقديره: ويغير وجوهاً، فالعطف ممتنع لأنه لا يجوز أن يتسلط الفعل على المعطوف كما تسلط على المعطوف عليه فالنفض للأيدي لا للوجوه<sup>(٥)</sup>.

٣. فِي خَمِيسٍ مِنَ الْأَسْوَدِ بَيْئِيسٍ يَفْتَرِسْنَ النَّفُوسَ وَالْأَمْوَالَ<sup>(٦)</sup>

(1) ديوان الهذليين ٤٢/٣.

(2) المفضليات ٧٠، وجرة: اسم فرسه. كتباً: عن قرب

(3) ديوان الهذليين ٨٣/١، وشرح أشعار الهذليين للسكري ١/١٦١، شق: نصف، الغرير: الخروف، حفائل:

موضع

(4) العكبري، شرح ديوان المتنبي ١٥١/٣

\* الروع: الخوف، والأغلال: جمع غل، وهو رباط تشد به اليد إلى العنق.

(5) انظر شرح العكبري في الجزء ذاته والصفحة ذاتها.

(6) المصدر السابق ١٥٥/٣

\* الخميس: الجيش العظيم، والبئيس: الشديد. والافتراس: الأخذ.

\* (والأموال): الواو بمعنى (مع) فتكون (الأموال) مفعولاً معه منصوباً جاء مصاحباً للمفعول به، والعامل فيه الفعل (يفترسن) وجاء المفعول معه على الأصل؛ حيث لم يتقدم على عامله. ويجوز أن تنصب كلمة (الأموال) بفعل مضمر، وتقديره: ويأخذ الأموال.

### هـ. امتناع النصب على المعية

١. فلا تَشِينَنَّهُ بِالنُّضَارِ فَمَا يَجْتَمِعُ الْمَاءُ فِيهِ وَالذَّهَبُ<sup>(١)</sup>

\* (والذهب) تتعين الواو هنا للعطف في رأي النحاة؛ لأن المعية في نظرهم متعينة من الفعل (يجتمع) دون الواو.

٢. وَتَصَالَحَتْ ثَمْرُ السَّيَاطِ وَخَيْلُهُ وَأَوْتٌ إِلَيْهَا سَوْقُهَا وَالْأَدْرُعُ<sup>(٢)</sup>

٣. لَيْتَ الْمَدَائِحَ تَسْتَوْفِي مَنَاقِبَهُ فَمَا كَلَيْبٌ وَأَهْلُ الْأَعْصُرِ الْأَوَّلِ<sup>(٣)</sup>

\* (وأهل) الواو هنا متعينة للعطف وذلك من جهة المعنى واللفظ، فالمعنى الذي يريده الشاعر: أين كليب؟ وأين الملوك الأولون؟ من ممدوحه. أما إن أوّل البيت على المعية فيكون المعنى: أين كليب من الملوك الأولين؟ وهذا ما لم يقصده الشاعر.

٤. حَالِقَتُهُ صُدُورُهَا وَالْعَوَالِي لِيَخُوضَنَّ دُونَهُ الْأَهْوَالِ<sup>(٤)</sup>

\* (والعوالي) الواو عاطفة، لأن المعية متحققة من الفعل حالف

٥. لَوْ خُلِطَ الْمِسْكُ وَالْعَبِيرُ بِهَا وَاسْتِ فِيهَا لَخِلَّتْهَا تَفْلَهُ<sup>(٥)</sup>

\* (والعبير) الواو عاطفة فقط؛ لأن الفعل (خلط) يدل على المعية دون الواو.

(١) العكبري، شرح ديوان المتنبي، ١/٨٤. النضار: الذهب

(٢) المصدر السابق ٢/٢٨٢.

(٣) نفسه، ٨٧. كليب: هو ابن ربيعة رئيس بني تغلب

(٤) نفسه ٣/١٤٤، المحالفة: المعاهدة، والعوالي: الرماح، والأهوال: جمع هول، وهو الأمر الشديد.

(٥) نفسه ٣/٢٨١، والتفلة: المتغيرة الريح وامرأة متقال وهي ضد العطرة.

## المفعول معه بصيغة المضارع المنصوب بعد واو المعية:

١. وإنْ أَمْسَ شَيْخًا بِالرَّجِيعِ وَوَلَدَةً وَتُصْبِحَ قَوْمِي دُونَ دَارِهِمْ مِصْرُ<sup>(١)</sup>

\* (ويصبح) الواو بمعنى (مع) فهو منصوب بأن مضمرة بعد الواو، والمصدر المنسبك في محل نصب مفعولاً معه. وقال السكري (يصبح) بالنصب مصروف عن جهته<sup>(٢)</sup>. وتأويل المعنى: بقيت بالرجيع مع صبية مع أن قومي هاجروا إلى مصر.

٢. فلا تَقْعَدَنَّ عَلَى زَحَّةٍ وَتَضْمَرَ فِي الْقَلْبِ وَجَدًا وَطِيفًا<sup>(٣)</sup>

٣. وما أَنَا لِلشَّيْءِ الَّذِي لَيْسَ نَافِعِي وَيَغْضَبَ مِنْهُ صَاحِبِي بِقَوْلِ<sup>(٤)</sup>

\* (ويغضب) الواو بمعنى (مع) وهو منصوب بأن مضمرة بعد واو المعية، والذي جعل النحاة يعدّون هذه الواو للمعية أن عطف الفعل (يغضب) على الاسم (الشيء) ممنوع. فجعلوا المصدر المؤول من (أن والفعل المضارع) معطوفاً على الاسم الذي سبقه. والحق أن هذا المصدر المؤول مفعول معه؛ إذ إن المعنى يطلب ذلك.

وأجاز فيه سيبويه الرفع على أن يكون داخلاً في صلة الذي<sup>(٥)</sup>

(1) شرح أشعار الهذليين ٢/٧٤٨، وديوان الهذليين ٣/٥٨، الرجيع: موضع. وقد روي البيت في الديوان "وتصبح بالرفع.

(2) انظر: المصدر نفسه، الصفحة ذاتها.

(3) ديوان الهذليين ٢/٧٤.

(4) الأصمعيات ٧٦.

(5) سيبويه الكتاب ٣/٤٦.

## المبحث الثاني

### المفعول معه في الاستعمال في العصر الحديث

#### مدخل:

يهدف هذا المبحث إلى الكشف عن صورة المفعول معه في نصوص من العصر الحديث على المستويين النثري والشعري وذلك لتجلية صورة هذا الباب في الاستعمال، ولبيان مدى التغير الذي طرأ في استعمال هذا الباب من أبواب المنصوبات في النحو العربي، ومن ثم الوقوف على عدة التقارير النحوية الواردة في الاستعمال.

اتخذَ الباحث على مستوى النثر كتاب الأيام لطفه حسين وأهل الكهف لتوفيق الحكيم والأعمال الكاملة للطبيب صالح وعلى مستوى الشعر كانت العينة الممثلة للباب ديوان الشوقيات والأعمال الشعرية الكاملة للجواهري.

وهذا بيان بعض أمثلة المفعول معه مما استخرجته من العينة المشار إليها؛ ولم أفصل بين المستويين لندرة شواهد المفعول معه وقلتها فسقت الأمثلة النثرية والشعرية معاً.

#### المفعول معه مفرداً

##### أ.وجوب النصب على المعية

١. يعود من حقله ومغيبَ الشمس<sup>(١)</sup>

\* (ومغيب) الواو قطعاً بمعنى (مع)، والاسم بعدها منصوب على أنه مفعول معه، وجاء المفعول معه مصاحباً للفاعل. وقد جاء المفعول معه مخالفاً لشرط قد شرطه النحاة؛ وهو أنه لا يمكن نصب الاسم على المعية إلا إذا أمكن عطفه. وفي الشاهد السابق لا يمكن عطف المفعول به على مصاحبة الضمير في (يعود).

(١)الطبيب صالح، الأعمال الكاملة ٥٥.



٢. قَلَمًا دَجَى دَاجِي الْعَوَانِ وَأَطْبَقَتْ

تَبْلُجَ وَالنَّصْرَ الْهَلَالَ الْمَحْجَبَ<sup>(١)</sup>

\* (والنصر) الواو بمعنى (مع)، والنصر مفعول معه منصوب، والناصب له الفعل (تبلج)، وجاء المفعول معه في هذا الشاهد متقدماً على صاحبه (الهلal). وقد منع أكثر النحاة ذلك.

٣. دَرُونِي وَشَأْنِي وَالْوَعَى لَا مُبَالِيَا إِلَى الْمَوْتِ أَمْشِي، أَمْ إِلَى الْمَوْتِ أُرْكَبُ<sup>(٢)</sup>

٤. وَمَالِي وَسِلْسَالٍ بَخْدٍ مَرْقَرِقٍ نَصِيبِي مِنْهُ لَوْعَةٌ تُورِثُ الظَّمَا<sup>(٣)</sup>

\* (وسلسال) الواو بمعنى (مع) وما بعدها منصوب على أنه مفعول معه إلا أن ضبط الكلمة في الديوان بالكسر؛ وهذا يعني أن الواو عاطفة وهذا لا يمكن من جهتين الأولى من جهة اللفظ؛ فقد منع النحاة عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور. والثانية أن المعنى على المعية وليس على العطف.

٥. وَقَالُوا: هِيَ الدُّنْيَا عِرَاكٌ؛ رُوَيْدِكُمْ فَإِنَّا ضِعَافٌ مَا لَنَا وَالتَّهَالِكُ<sup>(٤)</sup>

\* (والتهالك) الواو بمعنى (مع)، وما بعدها منصوب على أنه مفعول معه؛ إلا أن الشاعر كسر الكاف في (والتهالك) مراعاة للروي.

٦. وَحِيٌّ تَنْزَلُ وَالنَّدَى وَرِسَالَةٌ هَبَّتْ وَأَضْوَاءَ النُّجُومِ قِرَانَا<sup>(٥)</sup>

٧. كُونُوا وَإِيَّاهَا كَلْقَطَةٌ لَاقِطٍ لِشُحُوصِهَا عُرْيَانَةُ الْقَسَمَاتِ<sup>(٦)</sup>

\* (وإيها) الواو قطعاً بمعنى (مع)؛ لأن الشاعر ينص على المعية؛ فهو يطلب منهم أن يكونوا معها كلقطة لاقط، فالأمر موجه لهم وليس لها. والقول بأن الواو عاطفة يترتب عليه فساد المعنى.

(1) أحمد شوقي، الشوقيات ١/٤٩.

(2) المصدر نفسه ١/٥١.

(3) الجواهري، الأعمال الكاملة ٦٩.

(4) المصدر السابق ٧١.

(5) نفسه، ٣٧٤.

(6) الجواهري، ٧٢٨.

## ب. رجحان النصب على المعية مع جواز العطف:

١. "رجال حاربوا والنبى" (١)

\* (والنبى) الواو بمعنى (مع) من جهة المعنى واللفظ؛ فالمعنى حاربوا مع النبى، أما اللفظ، فالنحاة لم يجيزوا عطف الاسم الظاهر على الضمير المتصل المرفوع إلا بتوكيد أو فاصل وفي الشاهد السابق لم يوجد؛ لذا ترجح النصب على المعية وجاز العطف على ضعف.

٢. كانت حليلة تفرغ إلى نفسها وأفكارها (٢)

\* (وأفكارها) الواو بمعنى (مع)، ويختار في هذا المثال النصب على العطف خشية فوات المعية المقصودة فهي تفرغ إلى نفسها مع أفكارها. ويجوز العطف على ضعف، أي وأفكارها.

٣. والآن وقد اختارت زوجها بنفسها فدعوها وشأنها (٣)

\* (وشأنها) الواو بمعنى (مع) والمعية متعينة من المعنى؛ أي اتركوها مع نفسها، ولو جعلت الواو عاطفة لفسد المعنى.

٤. وكنا و(نمر) في شغاب، فلم يزل بنا الدهر حتى فض كل شغاب (٤)

(ونمر) الأصل أن يقول ونمراً لكنه خالف القاعدة النحوية.

٥. ويقرههم الأوس في منزل ويجمعه والأوس منزل (٥)

٦. أعهدتنا والقبط إلا أمة للأرض واحدة تروم مراما (٦)

٧. عاش والناس كما عاش غريمان ضيرار (٧)

\* (والقبط) الواو بمعنى مع أوقع وأفضل، فالمعية منصوص عليها من خلال المعنى؛ أي

نحن المسلمون مع الأقباط أمة واحدة. أما من حيث القاعدة النحوية فيجوز العطف.

(1) الطيب صالح، الأعمال الكاملة ١٥٠.

(2) المصدر السابق، ٢١٤.

(3) نفسه ٢٦٩.

(4) أحمد شوقي، الشوقيات، ٣/٣٠.

(5) المصدر السابق ٣/١١٥.

(6) نفسه، ٣/١٤٥.

(7) الجواهري، الأعمال الكاملة، ٨٣٨.

٨. وما أنتَ والغُرمَ الذي راحَ مَعَنَّا      لقد غامرَ الأَقوامُ فيه فغامري<sup>(١)</sup>

\* (والغرم) الواو بمعنى (مع)، مع أننا بإمكاننا العطف على الضمير (أنت) دون مانع لفظي، إلا أن النص على المعية أولى.

٩. وعوضهم عن الشرف المبقي      حطامُ المال يذهبُ والضياعا<sup>(٢)</sup>

١٠. طواك ومنية كفنٌ صغيرٌ      به المرجو يُطوى والمراد<sup>(٣)</sup>

\* (ومنية) الواو بمعنى (مع) والاسم بعدها منصوب على أنه مفعول معه. والراجح في (منية) النصب على المعية؛ لأن المعنى ينصُّ على ذلك فالمراد: أن الموت أخذ المرثيَّ مع أمنيته ولم يأخذ كل واحدٍ منهما على حدة. ومع رجحان المعية إلا أن العطف جائز من جهة اللفظ.

### ج. رجحان العطف مع جواز النصب على المعية:

١. فكان يغني ويأخذ رفيقيه بمصاحبته حيناً، والاستماع له حيناً آخر، أو يأخذ كل واحد منهما بالغناء على أن يصاحبه هو والرفيق الآخر<sup>(٤)</sup>

\* (والرفيق) الواو الراجح فيها أن تكون عاطفة؛ لأن الاسم (الرفيق) معطوف على ضمير رفع منفصل. إلا أن المعية جائزة من جهة المعنى.

٢. أجلس الشيخ سيدنا ورفيقه<sup>(٥)</sup>

\* (ورفيقيه) الواو بمعنى (مع) والذي أجاز النصب على المعية المعنى، فالسياق يشي بالمعية، فهو قد أجلسهما معاً مصطحبين.

٣. ألا ترى كيف يذكره والمسيح في كلِّ وقت<sup>(٦)</sup>

\* (والمسيح) الواو بمعنى (مع)؛ أي يذكر الله مع المسيح، وجاز أن تكون الواو عاطفة.

(1) الجواهري، الأعمال الكاملة، ٣٤٢.

(2) المصدر نفسه، ٥١٨.

(3) نفسه، ٦٣٧.

(4) طه حسين، الأيام/١، ٣٢.

(5) المصدر السابق/١، ٣٥.

(6) توفيق الحكيم، أهل الكهف، ٣١.

٤. إني لن أستطيع النومَ يا أبتِ كلما ذكرتُ أن هذا القصرَ يحتويني أنا وأشخاصاً خرافيين جرت بهم الأساطير منذ القدم.<sup>(١)</sup>

٥. يجمعني وإياها مجلس<sup>(٢)</sup>.

٦. وهل يريد إلا العزلة والخلوَ إلى الله؟<sup>(٣)</sup>

\* (والخلو) مفعول معه منصوب حيث جاء المفعول معه مصاحباً للمفعول به متحداً وإياه بزمن الفعل، والمعية جائزة من المعنى؛ فهو يريد العزلة التي يصحبها الخلو مع الله؛ أما إذا قلنا أن الواو عاطفة لكان التقدير: يريد العزلة؛ ولا ندري لماذا؟ ويريد الخلو إلى الله مع عزلة أو بدونها.

٧. يحيط بهم رجالُ القصرِ وجنودُ الملك<sup>(٤)</sup>.

٨. عندئذٍ يخرج الملكُ والمؤدّبُ في رفق من الباب ويتركان القديسين<sup>(٥)</sup>.

٩. فتبعوني أنا والعبد<sup>(٦)</sup>.

١٠. قمتُ أنا ومحجوب وتركنا الباقيين<sup>(٧)</sup>.

١١. تركت زوجتي وابنتي في البلد<sup>(٨)</sup>.

١٢. شربنا أنا ومحجوب أكثر مما يجب<sup>(٩)</sup>.

١٣. تلبس عباءةً عربيّةً وعقالاً<sup>(١٠)</sup>.

١٤. وكنت أنت وبندر شاه تمسكان بخيوط الفوضى<sup>(١١)</sup>.

١٥. يكادُ إذا غداه، أو كسأه ينزعهُ الحشاشة والإهاب<sup>(١٢)</sup>

(1) توفيق الحكيم، أهل الكهف ٦١.

(2) الطيب صالح، الأعمال الكاملة، ١٦٤.

(3) توفيق الحكيم، أهل الكهف ٧٢.

(4) المصدر السابق، ٦٣.

(5) نفسه، ٧٦.

(6) نفسه، ١٠٦.

(7) الطيب صالح، الأعمال الكاملة ٢١.

(8) المصدر السابق ١١٤.

(9) نفسه ١١٦.

(10) نفسه ١٤٩.

(11) نفسه ٣٦٩.

(12) أحمد شوقي، الشوقيات ١/٦٧. والحشاشة: بقية الروح في المريض. والإهاب: الجلد.

١٦. ما للواهي الناعماتِ وشاعر  
جعلَ النَّسِيبَ حبالَةً يتصَيِّدُ<sup>(١)</sup>
١٧. فلا تنسَ أَمْسَ وآلاءَهُ  
ألا إن أَمْسَ أساسُ الوجودِ<sup>(٢)</sup>
١٨. أنت لا تطلب ما لا ينبغي  
فدع الألقابَ عَنَّا والكنى<sup>(٣)</sup>
١٩. وما أهونَ الآلامَ لو كان سرّها  
يباخُ، ولكن أحملِ الوجدَ والصبرِ<sup>(٤)</sup>
٢٠. يَقُولُونَ أعْرَبُ قامَ زيدٌ وخالدٌ  
وما جرٌّ إلا الشؤمَ زيدٌ وخالدٌ<sup>(٥)</sup>

\* (خالدٌ) اسم معطوف مرفوع على (زيد) وعلى هذا تكون الواو عاطفة. لكن النحاة أجازوا أن تكون (زيد) منصوبة على المعية؛ وذلك إذا كان المقصود قيام زيد مصطحباً خالدًا.

٢١. غداة استضمك في "كربلاء"  
وإياهمُ المجلسُ القاسمُ<sup>(٦)</sup>
٢٢. إني لأشتاقُ الفراتَ وأهلهُ  
ويروقني ظلٌّ عليه ظليلٌ<sup>(٧)</sup>
٢٣. وما للليالي ومغرورةٍ  
تجشَّعني خَطَرَ المركبِ<sup>(٨)</sup>

\* (ومغرورة) الواو عاطفة من حيث اللفظ فلا مانع من جرّ الاسم الذي يليها لأنه معطوف على اسم ظاهر مجرور، وجاز أن تكون الواو بمعنى (مع).

٢٥. أقولُ لِنَفْسِي إذا ضَمَّها  
وأثرابها مَحْفَلٌ يُزْدَهِي<sup>(٩)</sup>
٢٤. لوجدتني والبائسين كما التقت  
جنباً إلى جنبٍ جذور نباتِ<sup>(١٠)</sup>
٢٦. وسرقنا رَغِيفَهُ والطعاما<sup>(١١)</sup>

(1) أحمد شوقي، الشوقيات ١١٨/٢.

(2) المصدر السابق، ٦٦/٣.

(3) الجواهري، الأعمال الكاملة ٧٦.

(4) المصدر السابق، ٧٧.

(5) نفسه ١٠٤.

(6) نفسه ١١٠.

(7) نفسه ١٥٦.

(8) نفسه ٢٤٤.

(9) نفسه ٤٧٩.

(10) نفسه ٧٢٧.

(11) نفسه ١٠٨٠.

## د.النصب على المعية أو إضمار فعل يصلح لنصب ما بعد واو

١.نشرب الحلبة باللبن والتمر والسمن<sup>(١)</sup>

\* (والتمر) الواو بمعنى (مع) أي مع التمر والسمن، أو أن ينصب الاسم (التمر) بفعل مضمر تقديره ونأكل التمر مع السمن.

## هـ.امتناع النصب على المعية

وَخَلَطْتُ ظِيَاءَهَا وَأَسَدَهَا      وَسَكَبَ السَّاقِي الطَّلَا وَبَدَّهَا<sup>(٢)</sup>

\* (وأسدّها) الواو بمعنى (مع)، لكنّ النحاة منعوا أن تكون هذه الواو للمعية، بل هي عندهم للعطف؛ لأن المعية مفهومة ومتعينة من الفعل (خلط) فلا حاجة لأن تكون الواو بمعنى (مع).

(١) الطيب صالح، الأعمال الكاملة ٣٧٤.

(٢) أحمد شوقي، الشوقيات ١٥٩/٢. بدّها: أراقها.

## ٢. تصنيف القواعد وفقاً لمجموع تواترها:

بلغت عدة القواعد الجارية في الاستعمال (٢٨) ثمانية وعشرين قاعدة ولكنها متفاوتة في تواترها، والجدول التالي يوضح ترتيب القواعد وفقاً لمجموع تواترها ترتيباً تنازلياً، وعدد القواعد في كل مجموع.

عدد القواعد فيه	مجموع التواتر
١	٣٦٥
٦	٣٣٠
٢	٣٠١
٢	٢٩٤
١	٢٨٤
٦	٢٨٠
٢	٢٣٢
٢	١٩٢
١	١١٢
١	٧٧
٢	٦٣
٢	٤٧
٢	٢٦
١٢	١٠٤
١	٩
١	٧
٤	٦
١	١

### ٣. القواعد ذات التواتر الأعلى في الاستعمال الجاري

وبتأمل الجدول السابق تكون أكثر القواعد دوراناً في الاستعمال قد تكررت (٣٦٥) وأقلها دوراناً قد ذكرت مرة واحدة فقط.

فإذا قسمنا ٣٦٥ على عدد الكتب التي استقرت منها شواهد الباب وهو ١٤، وجدنا أن معدل تواتر أكثر القواعد دوراناً يبلغ حوالي ٢٦ مع التحوط بأن كتب العينة يتفاوت في تواتر القواعد فيها في العصر نفسه فضلاً عن تفاوتها من عصر إلى آخر.

فإذا افترضنا أن القاعدة التي تعرض بنسبة مرة واحدة في كل أصل تدخل في حد الندرة فإن القاعدة التي تكررت ١٤ مرة فما دون ذلك في مجموع كتب العينة يمكن أن تعدّ نادرة أيضاً، وإن تكون ٩ قواعد من القواعد الثماني والعشرين داخلة في حد الندرة على هذا المستوى.

وتبقى القواعد العشرون التالية على تفاوتها في درجة التواتر.

### القواعد ذات التواتر الأعلى في الاستعمال الجاري

#### مرتبة وفق تواترها تنازلياً

مجموع تواترها	القاعدة
٣٦٥	١. يأتي المفعول معه منصوباً بعد واو بمعنى (مع)
٣٣٠	٢. يأتي المفعول معه متأخراً عن عامله ومصاحبه
٣٠١	٣. يأتي المفعول معه جملة تامة
٢٩٤	٤. يأتي المفعول معه مشاركاً لمصاحبه في زمان الفعل.
٢٨٤	٥. يأتي ناصب المفعول معه فعلاً ظاهراً
٢٨٠	٦. يأتي المفعول معه حيث يصلح العطف
٢٣٤	٧. يأتي الاسم بعد الواو راجح النصب على العطف مع جواز النصب على المعية



٢٣٢	٨. يكون العامل في المفعول معه فعلاً متعدياً
١٩٢	٩. يأتي المفعول معه مصاحباً للمفعول به
١١٢	١٠. يأتي المفعول معه مصاحباً للفاعل
٧٧	١١. يكون العامل في المفعول معه فعلاً لازماً
٦٣	١٢. يأتي ناصب المفعول معه فعلاً مضمراً
٥٩	١٣. يأتي الاسم بعد الواو راجح النصب على المعية مع جواز العطف.
٤٦	١٥. يأتي المفعول معه حيث لا يصلح العطف
٢٢	١٦. يأتي الاسم بعد الواو واجب النصب على المعية
٢٨	١٧. يأتي المفعول معه بعد جملة غير تامة
٢٦	١٨. يمتنع نصب الاسم على المعية إذا تقدم الواو جملة غير متضمنة معنى فعل
٤٥	١٩. يرجح النصب على المعية مع جواز العطف إذا كان المعطوف عليه ضمير رفع متصل دون تأكيد
١٩	٢٠. يأتي المفعول معه بصيغة المضارع المنصوب



## الفصل الثالث

# المقابلة بين الصورة النظرية للباب وصورته في الاستعمال

أ. الحجم

ب. قواعد غائبة عن النصوص

ج. قواعد غائبة عن الكتب النحوية

د. العلاقة بين درجة التواتر في الكتب

النحوية ودرجة التواتر في النصوص

**مدخل:**

يأتي هذا الفصل ليقطف ثمار الفصلين الأول والثاني وذلك بإجراء مقارنة بين صورة باب المفعول معه كما استقرّ في كتب النحو الأصول المعتمدة، وصورته في عينة النصوص المختارة قديماً وحديثاً بدءاً بعصور الاحتجاج وما تلاها وانتهاءً بالعصر الحديث.

وستكون المقابلة في هذا الفصل بين حجم الباب في الكتب النحوية ومدى استخدام هذا الحجم في الاستعمال الجاري؛ مما يعني ذكر القواعد التي غابت عن النصوص والقواعد الغائبة عن الكتب النحوية.

**أ. الحجم:**

تكشف لنا المقابلة عن تضخم في حجم الباب عند النحاة حيث امتد حجم الباب عندهم إلى ١٨٧ مائة وسبعة وثمانين تقريراً على حين ينحسر حجمه في الاستعمال الجاري إلى (٢٨) ثمانية وعشرين تقريراً. وهذا يدل على أن بالإمكان تقليص حجم هذا الباب، وفقاً لهذا الاعتبار الوظيفي العملي.

وجدير بالملاحظة أن هذه النسبة - نسبة القواعد الجارية في الاستعمال إلى مجموع القواعد في كتب النحو - مقارنة جداً لنسبة القواعد ذات التواتر الغالب في كتب النحو إلى مجموع القواعد في الكتب الأحد عشر.

أما عن التفاوت في حجم الباب عند النحاة فإنه يعكس أثر النظرية النحوية في تضخيم مادة النحو ولكن إذا اعتمدنا طريقة العلم النظري في رد التقارير والقواعد البسيطة المحللة إلى التجريد والعمومية والشمول حصلنا على تقارير أقل، مما يعني اختصار مادة الباب وتكثيفه.

**ب. قواعد غائبة عن النصوص**

ومما يلفت الانتباه أن تكون هناك قواعد اتفق عليها النحاة في الكتب الأصول، غائبة عن الاستعمال، الذي تمثله العينة، وهذا يعطي إشارة واضحة إلى مدى حرص النحاة على التقعيد للنصوص التي وردت أو التي يتهبأ لهم أنها ستترد يوماً ما، ومن هذه القواعد:

١. ما أجازته ابن جني من تقدم المفعول معه على مصاحبه.

٢. ما أجازته الرضي من تقدم المفعول معه على عامله مع تأخره عن المصاحب.

٣. لا يمكن اجتماع واو العطف وواو المعية في آن واحد.

٤. لم يجز الأخفش النصب في نحو: ضحكت وطلوع الشمس، حيث لا يصح فيه العطف، لأن الطلوع لا يكون منه ضحك. بينما نرى أن كل الأمثلة التي جاءت على شاكلة المثال السابق جاءت منصوبة.

٥. لا ينصب الفعل اثنين من المفعول معه إلا على البدل أو العطف.

٦. لا ينصب الفعل واحداً من المفعول معه ولفظة مع موجودة.

٧. منع ابن الحاجب النصب في قولك "كيف أنت وزيد" وجعل العطف واجباً.

وهناك قواعد أجمعت عليها الكتب النحوية وليست تعرض في الاستعمال إلا مرة واحدة كإعمال المصدر أو اسم الفعل أو اسم الفاعل.

### ج. قواعد غائبة عن الكتب النحوية:

من الصعب بمكان أن يجد الباحث قاعدة نحوية يجري بها الاستعمال في هذا الباب وقد غابت عن كتب النحاة؛ لأنهم كما أشار الباحث توسعوا في التعميد لظاهرة المفعول معه، ومع هذا التحوط إلا أن الباحث وجد مثالا لم يورد النحاة قاعدة عليه ولم يجد الباحث مثالا مشاكلا له في الجانب النظري عند النحاة وهو: أن المفعول معه يمكن أن يقع مصدراً مؤولاً من أن ومعمولياً. قال الله تعالى {هل تتقون مئاً إلا أن أمئاً بالله وما أنزل إلينا وما أنزل من قبل وأن أكثركم فاسقون} فالمصدر المؤول " وأن أكثركم فاسقون" أعرب كما أورده الباحث في فرز الشواهد مفعولاً معه. ولم ينص أحد من النحاة على وقوع المفعول معه مصدراً مؤولاً.

ومما غاب عن الكتب النحوية وقوع المفعول معه في نمط من الاستثناء المفرغ كالأية السابقة، أو كقول توفيق الحكيم في " أهل الكهف": " وهل يريد إلا العزلة والخلو إلى الله". ومما يجدر ذكره في هذا المجال أن كثيراً من القواعد النحوية المتعلقة بباب المفعول معه وردت ضمن أبواب أخرى، وكان الحق أن ترد ضمن باب المفعول معه.

### د. العلاقة بين درجة التواتر في الكتب النحوية ودرجة التواتر في النصوص.

وقد أجرى الباحث بياناً تقابلياً لقواعد الباب، ميّز فيه القواعد وفق نسبة تواترها في الكتب الأحد عشر، وذكر عدتها تبعاً لذلك على مستويين: مستوى الكتب، ومستوى الاستعمال، كما يلي:

القواعد المذكورة في	عدتها في الكتب الأحد عشر	عدتها في الاستعمال
١.أحد عشر كتاباً	٥	١
٢.عشرة كتب	١	صفر
٣.تسعة كتب	١	صفر
٤.ثمانية كتب	١	صفر
٥.سبعة كتب	٤	٣
٦.ستة كتب	٧	٢
٧.خمسة كتب	١١	٢
٨.أربعة كتب	٢٤	٧
٩.ثلاثة كتب	٢٧	٧
١٠.كتابان اثنان	٤١	٦
١١.كتاب واحد	٦٥	٢

يكشف لنا هذا البيان عن أن النسبة بين عدة القواعد في الاستعمال، وعدتها في كتب النحو تنخفض بالتسلسل التدريجي وفقاً لتواترها في كتب النحو. وهكذا فالنسبة بين عدة القواعد في الكتب وعدتها في الاستعمال أقرب ما تكون في القواعد التي أجمعت عليها الكتب الأحد عشر. ثم تبدأ النسبة بعد ذلك بالتراجع حساباً موافقاً مطرداً. وواضح أن النسب تتسلسل تنازلياً على النحو التالي:

٥ : ١ ، صفر : ١ ، صفر : ١ ، صفر : ١ ، صفر : ١ ، صفر : ١ ، صفر : ١ ، ٤ : ٣ ، ٧ : ٢ ، ١١ : ٢ ، ٢٤ : ٧ ، ٢٧ : ٧ ،

٦ : ٤١ ، ٦٥ : ٢ .

## الخاتمة

عالجت هذه الدراسة باب المفعول معه في النحو العربي، وقد رصدت لهذا الباب صورتين؛ صورته في كتب النحو التي تصف الظاهرة النحوية وتقعدها، وصورته في الاستعمال الجاري المتمثل في عينة مختارة من نصوص قديمة وأخرى حديثة.

وبعد طول تأمل في هذه الدراسة أعرض للملاحظات الآتية:

١. المفعول معه اسم منصوب يقع بعد واو بمعنى "مع" مسبوقه بجملة، ليُذللّ على شيء حصل الفعل بمصاحبه (أي: معه) بلا قصد إلى إشراكه في حكم ما قبله، نحو "مشيتُ والنهر"

٢. بعدُ السياق عاملاً رئيسياً في تحديد إمكانية نصب الاسم على أنه مفعول معه، وهذا ما أطلق عليه النحويون: النص على المعية، فابن اللغة لا تخفى عليه المعية وإن اختلف النحويون في ترجيح العطف على المعية أو العكس، فيكون الفيصل في ذلك الحسّ اللغوي.

٣. كشفت الدراسة عن تعدد آراء النحاة في نوع الواو التي تسبق المفعول معه؛ فمنهم من أطلق عليها واو الجمع أو واو المعية أو واو الجمعية أو واو بمعنى مع أو واو المفعول معه؛ لذا ترى الدراسة أنّ من الواجب الاتفاق على اسم واحد لهذه الواو يخلصنا من هذا التعدد، وليكن واو المفعول معه كما سماها ابن هشام.

٤. لتحديد نوع الواو أهمية كبرى؛ فقد بينى على ذلك حكم شرعي أو تخرّج مسألة فقهية؛ من ذلك قول أحدهم: "إن دخلت الدار وزيداً فأنت طالق."

٥. كشفت الدراسة أن واو المعية غير العاطفة، فلكل واحدة منهما استخدام خاص بها.

٦. رأيت الدراسة أن الواو التي ينصب بعدها الفعل المضارع بأن المضمرة هي ذاتها واو المفعول معه؛ لذا جعل الباحث المصدر المؤول من أن والفعل المضارع في محل نصب مفعولاً معه تجنباً للقول بالعطف على المصدر المتوهم فضلاً عن أن المعنى يقتضي ذلك.

٧. كشفت الدراسة عن إمكانية وقوع المفعول معه مصدراً مؤولاً من (أنّ ومعموليتها).

٨. مصاحب المفعول معه قد يأتي مفعولاً به وقد يأتي فاعلاً؛ لذا لا فائدة من الاختلاف بين النحاة في ذلك.

٩. عامل النصب في المفعول معه أكثر ما يكون فعلاً ظاهراً، لازماً أو متعدياً، أما العوامل الأخرى فهي ضئيلة نسبياً.

١٠. تضاعلت نسبة تواتر المفعول معه الواجب النصب على المعية عن نسبة المفعول معه الراجح.

١١. ارتفعت نسبة تواتر رجحان العطف مع جواز النصب على المعية، على رجحان النصب على المعية مع جواز العطف.

١٢. تشير الدراسة إلى ندرة استخدام المفعول معه بكافة صورته في العينة المختارة.

١٣. أظهرت الدراسة أن استخدام المفعول معه بصيغة المضارع المنصوب نادرة جداً وبخاصة في عينة العصر الحديث

١٤. كشفت الدراسة أن نسبة تواتر المفعول معه في العينة الشعرية أكثر منها في العينة النثرية، مما يشير إلى أن أسلوب المفعول يمثل انزياحاً عن اللغة العادية أو اللغة الدارجة إلى اللغة ذات الأساليب المتميزة. فهناك فرق في الأسلوب والدلالة بين قولنا: "جئت والضحي" وقولنا: "جئت مع الضحي".

١٥. كشفت الدراسة أن باب المفعول معه ليس من باب الاتساع كما أورد بعض النحويين بل هو باب مكتمل بأشراطه وقواعده، وما أورده النحويون من الأمثلة المسموعة جاء شواهد لها في العينة المختارة من النصوص قديماً وحديثاً. فهو باب مقيس كغيره من المفاعيل.

١٦. أبانت الدراسة أن أحداً من النحاة لم يقل بوقوع المفعول معه جملة سوى نحوي واحد وهو الملقب بصدر الأفاضل.

١٧. أبانت الدراسة عن أثر النظرية النحوية في تضخيم مادة النحو العربي، مما يعني إمكانية اختصار التقارير النحوية إلى أقل مما هو عليه في محاولة لتيسير تعلم العربية.



## المصادر والمراجع:

## ١. المصادر:

## \* القرآن الكريم

- الأخفش، أبو الحسن بن مسعدة المجاشعي، معاني القرآن، تحقيق هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٩٠.
- الأزهرى، خالد بن عبد الله، شرح التصريح على التوضيح، وبهامشه يس الحمصي، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، د.ت.
- الإستراباذي، محمد رضي الدين بن الحسن، شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨.
- الأشموني، نور الدين أبو الحسن علي بن محمد، شرح ألفية ابن مالك، تحقيق محمد حسن محمد، دار الكتب العلمية- بيروت، ط١، ١٩٩٨.
- الأصمعي، الأصمعيات، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف- القاهرة.
- الألويسي، شهاب الدين السيد محمود، تحقيق محمد أحمد الأحمد وعمر عبد السلام، دار إحياء التراث العربي- بيروت، ط١/ ١٩٩٩.
- أمروء القيس، حندج بن حجر، شرح ديوان امرؤ القيس، تحقيق حسن السندوبي، المكتبة الثقافية، بيروت، ط٧، ١٩٨٢.
- الأنباري(أبو البركات)، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد:
  - أسرار العربية، تحقيق محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية- بيروت، ط١، ١٩٩٧.
  - الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل- بيروت، ١٩٨٢.
  - نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي- القاهرة، ١٩٩٨.

- ابن بابشاذ، أبو الحسن طاهر بن أحمد المصري، شرح المقدمة المحسبة، تحقيق خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية- الكويت، ط١، ١٩٧٦.
- البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل، اعتنى به أبو صهيب الكرمي، بيت الأفكار الدولية، الرياض، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- البغدادي، عبد القادر بن عمر، خزنة الأدب، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٩٨٩.
- البكري، عبد الله بن عبد العزيز، سمط اللآلي، تحقيق عبد العزيز الميمني، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٣٦.
- التبريزي، يحيى بن علي الشيباني، شرح ديوان الحماسة، دار القلم، بيروت، بدون تاريخ.
- التوحيد، أبو حيان، الإمتاع والمؤانسة، صححه وضبطه أحمد أمين وأحمد الزين، دار مكتبة الحياة- بيروت، بدون تاريخ.
- الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر،
  - البخلاء، تحقيق طه الحاجري، دار المعارف، القاهرة ط٨، بدون تاريخ.
  - الحيوان، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل- بيروت، د.ت.
- الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد:
  - الجمل في النحو، تحقيق يسري عبد الغني، دار الكتب العلمية- بيروت، ط١، ١٩٩٠.
  - المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق كاظم بحر المرجان، وزارة الثقافة والإعلام العراقية، دار الرشيد- بغداد، ١٩٨٢.
- الجرجاوي، عبد المنعم عوض، شرح شواهد ابن عقيل، مطبعة مصطفى البابي الحلبي- مصر، ١٣٥٥هـ - ١٩٧٣م.
- جرير، جرير بن عطية بن حذيفة الخطفي، ديوانه، تحقيق كرم البستاني، دار صادر، بيروت ١٩٦٤.

- ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي:  
  - الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب- القاهرة، ط٤، ١٩٩٩.
  - سر صناعة الإعراب، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم- دمشق، ط٢، ١٩٩٣.
  - اللمع في العربية، تحقيق فائز فارس، دار الامل- اربد، ط٢، الإصدار الثاني، ٢٠٠١.
- الجواهري، محمد مهدي الجواهري، الأعمال الكاملة، دار الحرية- بغداد، ط٢، ٢٠٠١.
- ابن الحاجب، جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر، الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق موسى بناي العليلي، مطبعة العاني- بغداد، بدون تاريخ.
- الحريري، أبو القاسم محمد بن علي، شرح ملحّة الإعراب، تحقيق أحمد محمد قاسم، دار الكلم الطيب- دمشق، ط١، ٢٠٠٢م.
- حسين، طه، الأيام، دار المعارف- القاهرة، ط٤.
- الحطيئة، جروول بن أوس بن مالك العبسي، ديوانه، برواية وشرح ابن السكيت، تحقيق نعمان محمد أمين، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٩٨٧.
- الحكيم، توفيق، أهل الكهف، مكتبة مصر، بدون تاريخ.
- أبو حيان، أمير الدين أبو حيان محمد بن يوسف:  
  - ارتشاف الضرب، تحقيق رجب عثمان محمد، مراجعة رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط١، ١٩٩٨.
  - البحر المحيط، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي معوض، دار الكتب العلمية- بيروت، ط١، ٢٠٠١.
- ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، عني بنشره برجستراسر، دار الهجرة، بدون تاريخ.
- ابن الخشاب، المرتجل، تحقيق علي حيدر، دار الحكمة- دمشق، ١٩٧٢.

- الخصري، محمد الديافي الشافعي، حاشية الخصري على شرح ابن عقيل، تحقيق يوسف الشيخ البقاعي، دار الفكر - بيروت، ١٩٩٥.
- ابن خلكان، أحمد بن محمد بن أبي بكر، وفيات الأعيان، تحقيق إحسان عباس، دار صادر - بيروت. بدون تاريخ.
- الدوّلي، أبو الأسود، ديوانه، تحقيق محمد حسن آل ياسين، مكتبة النهضة، بغداد ١٩٦٤.
- الدميّاطي، محمد بن محمد بن أحمد أبو حامد، المشكاة الفتحية، دراسة وتحقيق هشام سعيد محمود، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية العراقية، سلسلة إحياء التراث الإسلامي ١٩٨٣.
- الراعي النميري، ديوانه، شرح واضح الصمد، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٥.
- ابن أبي الربيع الإشبيلي، عبد الله بن أحمد الإشبيلي، الملخص في ضبط قوانين العربية، تحقيق علي بن سلطان الحكمي، ط ١، ١٩٨٥.
- الرّماني، معاني الحروف، تحقيق عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار نهضة مصر - القاهرة، بدون تاريخ.
- الزبيدي، زين الدين أحمد، ضبطه محمد سالم هاشم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٢، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
- الزّجاج، أبو إسحاق لإبراهيم بن السري بن سهل، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق عبد الجليل عبده الشلبي، عالم الكتب - بيروت، ط ١، ١٩٨٨.
- الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق:
  - الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس - بيروت، ط ٤، ١٩٨٢.
  - الجمل في النحو، تحقيق علي الحمد، مؤسسة الرسالة ودار الأمل، ط ٢، ١٩٨٥.
- الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله، البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل - بيروت، ١٩٨٨.

- الزركلي، خير الدين الزركلي، الأعلام، دار العلم للملايين، ط١٥، ٢٠٠٢.
- الزمخشري، أبو القاسم جاد الله محمود بن عمر، الكشاف، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، مكتبة العبيكان- الرياض، ط١، ١٩٨٨.
- أبو زيد سعيد بن أوس بن ثابت، النوادر في اللغة، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٦٧.
- أبو داود السجستاني، سليمان بن الأشعث السجستاني مصطفى البابي الحلبي، السنن، تعليق أحمد سعد علي، القاهرة، ١٩٢٠.
- ابن السراج، أبو بكر محمد بن عبد الملك، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة- بيروت، ط٤، ١٩٩٩.
- السكري، أبو سعيد الحسن بن الحسين، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، مكتبة دار العروبة القاهرة، بدون تاريخ.
- السلسيلي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن عيسى، شفاء العليل، الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي، المكتبة الفيصلية- مكة المكرمة، ط١، ١٩٨٦.
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل- بيروت، ط١، بدون تاريخ.
- السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله، شرح أبيات سيبويه، تحقيق محمد علي سلطاني، مجمع اللغة العربية- دمشق، ١٩٧٦.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر:
  - الإتيان في علوم القرآن، المطبعة الأزهرية- القاهرة، ط٢، ١٩٢٥.
  - الأشباه والنظائر، تحقيق غريد الشيخ، دار الكتب العلمية- بيروت، ط١، ٢٠٠١.
  - بغية الوعاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر- بيروت، ط٢، ١٩٧٩.
  - شرح شواهد المغني، تصحيح وتعليق محمد محمود الشنقيطي، لجنة التراث العربي، القاهرة، د.ت.

- المزهري، تحقيق محمد أحمد جاد المولى ومحمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمد البجاوي، دار الجيل ودار الفكر - بيروت، د.ت.
- المطالع السعيدة، تحقيق طاهر سليمان حمودة، الدار الجامعية - الإسكندرية، ١٩٨١.
- همع الهوامع، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ١٩٩٨.
- ابن الشجري، أبو السعادات هبة الله بن علي الحسني، الأمالي الشجرية، تحقيق محمود علي الطناحي، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط١، ١٩٩٢.
- الشلوبين، محمد بن عمر الأزدي:
- التوطئة، تحقيق يوسف أحمد المطوع، دار التراث العربي - القاهرة، ١٩٧٣.
- شرح المقدمة الجزولية الكبير، تحقيق تركي بن سهر بن نزال العتيبي، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط٢، ١٩٩٤.
- الشنتمري، يوسف بن سليمان بن عيسى النحوي، شعر زهير بن أبي سلمى، تحقيق فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، ط٣، بيروت ١٩٨٠.
- الشنقيطي، أحمد بن الأمين، الدرر اللوامع على همع الهوامع، تحقيق أحمد السيد علي، المكتبة التوفيقية، دار العلوم - جامعة القاهرة.
- شوقي، أحمد، الشوقيات، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١٠، ١٩٨٤.
- الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، مكتبة الإيمان، د.ت.
- صالح، الطيب، الأعمال الكاملة، دار العودة بيروت، ١٩٩٦.
- الصمة، دريد، ديوانه، تحقيق وشرح محمد خير البقاعي، دار قتيبة ١٩٨٩.
- الصيمري، أبو محمد عبد الله بن إسحاق، التبصرة والتذكرة، تحقيق: فتحي أحمد مصطفى علي الدين، مركز البحث العلمي، جامعة أم القرى - مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية.

الضبي، المفضل، المفضليات، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف- مصر، ط١٠، ١٩٩٢.

- أبو عبيدة، معمر بن المثنى التيمي، مجاز القرآن، تحقيق محمد فؤاد سركين، مكتبة الخانجي، القاهرة، بدون تاريخ.
- ابن عصفور الإشبيلي، علي بن مؤمن،
- شرح جمل الزجاجي، تحقيق صاحب أبو جناح، عالم الكتب- بيروت، ط١، ١٩٩٩.
- المقرّب، تحقيق أحمد عبد الستار الجوارى، وعبد الله الجيوري، بغداد، ١٩٨٦.
- ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله، شرح ابن عقيل، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية- بيروت، ١٩٩٠.
- العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين:
- إعراب الحديث النبوي، تحقيق عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
- التبيان في إعراب القرآن، تحقيق علي محمد البيجاوي، دار الجيل- بيروت، ط٢، ١٩٨٧.
- التبيين عن مذاهب النحويين، تحقيق عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي- بيروت، ط١، ١٩٨٦.
- شرح ديوان أبي الطيب المتنبي، تحقيق كمال طالب، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ١٩٩٧.
- العلائي الكيكليدي، صلاح الدين خليل بن كيكليدي العلائي، الفصول المفيدة في الواو المزيدة، تحقيق حسن موسى الشاعر، دار البشير - عمان، ط١، ١٩٩٠.
- العيني، بدر الدين محمود بن أحمد، المقاصد النحوية، مطبوع على هامش خزانة الأدب، دار صادر، بيروت، د.ت.
- عنتره العبسي، ديوانه، تحقيق ودراسة محمد سعيد مولوي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٩٨٣.

- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، معاني القرآن، تحقيق إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١، ٢٠٠٢.
- القفطي، إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية - القاهرة ١٩٥٠ - ١٩٥٥.
- المالقي، أحمد بن عبد النور، رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ط١، ١٩٧٥.
- ابن مالك:

  - ألفية ابن مالك، مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح، ميدان الأزهر، مصر.
  - تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي، الجمهورية العربية المتحدة.
  - شرح التسهيل، تحقيق عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي، دار هجر - القاهرة، ط١، ١٩٩٠.
  - شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي - القاهرة، بدون تاريخ.
  - شرح الكافية الشافية، تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي، مركز البحث العلمي، جامعة أم القرى - مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية.

- المبرد:

  - الكامل، تحقيق حنا الفاخوري، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٩٩٧..
  - المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة ١٣٩٩هـ.

- ابن مجاهد، السبعة في القراءات، تحقيق حاتم الضامن، دار الرشيد للنشر، بغداد ١٩٧٩.
- المرادي، الجنى الداني، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الأفاق الجديدة - بيروت، ط٢، ١٩٨٣.



- ابن معط:
- شرح ألفية ابن معطي، تحقيق علي موسى الشوملي، مكتبة الخريجي.
  - الفصول الخمسون، تحقيق محمود محمد الطناحي، القاهرة، ١٩٧٧.
- ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت ١٩٥٦.
- النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد، إعراب القرآن، تحقيق: زهير غازي زاهد، عالم الكتب، ط ٣، ١٩٨٨.
- الهذليون، ديوان الهذليين، مطبعة دار الكتب والوثائق الوطنية بالقاهرة، ط ٣، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.
- الهذاني، بديع الزمان الهذاني، شرح مقامات بديع الزمان، شرح محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، بدون تاريخ.
- ابن هشام
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، ١٩٩٨.
  - شرح شذور الذهب، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، بدون تاريخ.
  - شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي.
  - مغني اللبيب، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، ط ١، ١٩٩٢.
  - شرح اللمحة البدرية في علم العربية، تحقيق صلاح راوي، مطبعة حسان، القاهرة، ١٩٨٥.

- يس، حاشية يس على التصريح بمضمون التوضيح، دار إحياء الكتب العربية، د.ت.
- ياقوت الحموي، معجم الأدباء، تحقيق عمر فاروق الطباع، مؤسسة المعارف، بيروت، ط١، ١٩٩٩.
- ابن يعيش، شرح المفصل، قدّم له إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية- بيروت، د.ت.
- يكر، عمرو بن معد، ديوانه، جمعه مطاع الطرابيشي، مجمع اللغة العربية بدمشق، ط٢، ١٩٨٥.

### المراجع:

- الأنطاكي، محمد، المحيط في أصوات العربية ونحوها، دار الشرق العربي، بيروت، ط٣، بدون تاريخ.
- برجشتراستر، التطور النحوي للغة العربية، مطبعة السماح- مصر، ١٩٢٩.
- حسن، عباس، النحو الوافي، دار المعارف- القاهرة، ط٤، بدون تاريخ.
- خضير، محمد، قضايا المفعول به عند النحاة العرب، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
- خليفة، سهير، دراسة في تفسير كلمات يحتاج إليها المعرب من كتاب الأعراب عن قواعد الإعراب لابن هشام، ط١، ١٩٨٧.
- الراجحي، عبده، التطبيق النحوي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر- بيروت، د.ت.
- السامرائي، إبراهيم، النحو العربي نقدٌ وبناء، دار البيارق، بيروت، ودار عمار، عمان، ط١، ١٩٩٧.
- السامرائي، فاضل، معاني النحو، دار الفكر- عمان، ط٢، ٢٠٠٣.
- ضيف، شوقي، تجديد النحو، دار المعارف- القاهرة، ١٩٨٦.
- العثيمين، محمد بن صالح، شرح الأجرومية، المكتبة الإسلامية- القاهرة، ط١، ٢٠٠٢.
- عمارة، إسماعيل، المستشرقون والمناهج اللغوية، دار حنين، الأردن، ط٢، ١٩٩٢.
- عمارة، إسماعيل، وعبد الحميد السيّد، معجم الأدوات والضمائر في القرآن الكريم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٤، ١٩٩٨.
- عيد، محمد، النحو المصفي، مكتبة الشباب- القاهرة، ١٩٨٩.

- الغلابيني، مصطفى، جامع الدروس العربية، المكتبة العصرية - بيروت، ط ٢٠٠٠، ٣٧.
- القوزي، عوض، المصطلح النحوي، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض - الرياض، ط ١، ١٩٨١.
- المخزومي، مهدي، مدرسة الكوفة، المجمع الثقافي - أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٢.
- مصطفى، إبراهيم، إحياء النحاة، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٥٩.
- مغالسة، محمود، النحو الشافي، مؤسسة الرسالة، عمان، ط ٣، ٢٠٠٢.
- هارون، عبد السلام، معجم شواهد العربية، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط ٣، بدون تاريخ.

### الرسائل الجامعية:

- بشائر عبد الله محمود علاونة، الخلافات النحوية واختيارات أبي حيان في المنصوبات، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، ١٩٩٨.
- حمدي الجبالي، في مصطلح النحو الكوفي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، ١٩٨٦.
- عبد الجبار فتحي زيدان، المشاكلة بين واو الحال وواو المصاحبة في النحو العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الموصل، ١٩٨٨.
- عبد العزيز موسى، توجيهات ابن يعيش للخلافات النحوية في باب المنصوبات (شرح المفصل)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، ١٩٩٨.
- كامل يعقوب محمود أبو سنيينة، كتاب كشف المشكل لأبي الحسن حيدرة اليمني، دراسة وتحقيق، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، ١٩٧٥.

### الدوريات :

- أبو جناح، صاحب الإعراب على الخلاف في الجملة العربية، مجلة المورد، المجلد ١٣، العدد ٣، ١٩٨٤.
- موسى، نهاد، النحو العربي بين النظرية والاستعمال، مثل من باب الاستثناء، مجلة دراسات، المجلد السادس، العدد ٢، ١٩٧٩.

## الملحق الأول

### التمثيل الإحصائي لقواعد المفعول معه من كتب النحاة

#### "الأحد عشر"

ويتضمن قواعد باب المفعول معه، وسائر ما يتعلق به من أبواب نحوية أخرى بالإضافة إلى ما في الدرس النظري من عوامل وعلل وأقيسة وتقديرات وخلاف ووجوه إعرابية، وبيان توزع ذلك في باب المفعول معه من أحد عشر كتاباً نحوياً.

وقد لوحظ في وضع هذا الملحق وإخراجه ما يلي:

١. صيغت القواعد والتقديرات وفقاً لمدلولاتها دون التوقف عند مرفق الصياغة على أن يكون مفهوم القاعدة النحوية واحداً في جميع الكتب التي تتضمن تلك القاعدة، ولكن كثيراً من القواعد جاءت صياغتها موافقة أحد الكتب الأحد عشر.

٢. أتبعت القواعد في الغالب، بأمثلة موضحة مستقاة من كتب العينة، علماً بأن القواعد كافة مشفوعة بأمثلة وشواهد في الجانب النظري من الرسالة.

٣. اكتفي بذكر الشواهد دون تخريج اكتفاءً بتخريجها في الجانب النظري من الرسالة.

٤. تدل الإشارة(\*) حين ترد تحت عنوان الكتاب أو رقمه التسلسلي إلى يسار إحدى القواعد أن تلك القاعدة واردة في ذلك الكتاب.

٥. لم تعين مواضع القواعد من كتب العينة برقم الصفحة تجنباً للإطالة؛ فضلاً عن أن تلك القواعد ومواضعها مثبتة في متن الرسالة.

## الملحق الثاني

ويتضمن قواعد باب المفعول معه التي لها حياةٌ ودوران في عينة دالة من نصوص الاستعمال الجاري قديماً (عصور الاحتجاج وما تلاها) وحديثاً (العصر الحديث). وبيان تواتر كلٍّ منها في الكتب النحوية الأحد عشر وفي العينة المختارة من النصوص. وقد روعي في وضعه وإخراجه ما يلي:

١. ذُكرت القواعد مرتبة، وفق الخطة التي اتبعت في عرض المادة النظرية في الكتب الأصول عند النحاة.

٢. اُكْتُفِيَ بنص القاعدة دون التمثيل لها؛ لأن التمثيل لها قد تقدم في الملحق الأول.

٣. أثبتت إلى يسار كل قاعدة ثلاثة أرقام يدلُّ أولها على عدة من أثبتها من الكتب النحوية الأحد عشر، ويدل ثانيها على حجم تواترها في نصوص من عصور الاحتجاج وما تلاها. أما ثالثها فيدل على تواترها في نصوص مختارة من العصر الحديث.

رقم القاعدة	نص القاعدة	عدة من أثبتها من الكتب النحوية الأحد عشر	مجموع تواترها في عصور الاحتجاج	مجموع تواترها في العينة المختارة من النصوص الحديثة
١	يأتي المفعول معه منصوباً بعد واو بمعنى (مع)	٢	٢٣٦	١٢٩
٢	يأتي المفعول معه مصاحباً للفاعل	٢	٦٤	٤٨
٣	يأتي المفعول معه مصاحباً للمفعول به	٤	١٢٧	٦٥
٤	يأتي المفعول معه متأخراً عن عامله ومصاحبه	٦	١٩٨	١٣٢
٥	يأتي المفعول معه متقدماً على مصاحبه	٤	-	١
٦	يأتي المفعول معه بعد جملة تامة	٥	١٨٥	١١٦
٧	يأتي المفعول معه بعد جملة غير تامة	٢	١٣	١٥

رقم القاعدة	نص القاعدة	عدة من أثبتها من الكتب النحوية الأحد عشر	مجموع تواترها في عصور الاحتجاج	مجموع تواترها في المختارة من النصوص الحديثة
٨	يكون العامل في المفعول معه فعلاً لازماً	٣	٣٥	٤٢
٩	يكون العامل في المفعول معه فعلاً متعدياً	١	١٦٢	٧٠
١٠	يأتي المفعول معه حيث يصلح العطف	٣	١٧٨	١٠٢
١١	يأتي المفعول معه حيث لا يصلح العطف	٣	٢٠	٢٦
١٢	المفعول معه يأتي مشاركاً لمصاحبه في زمان الفعل	٢	١٧٣	١٢١
١٣	يأتي ناصب المفعول معه فعلاً ظاهراً	١١	١٧٨	١٠٦
١٤	يأتي ناصب المفعول معه مضمراً	٣	٤٢	٦٣
١٥	يأتي الفعل مضمراً في المواضع التي يكثر فيها استخدام أدوات الاستفهام (ما) و(كيف)	٧	٧	٧
١٦	يأتي اسم الفاعل عاملاً في المفعول معه	٣	١	-
١٧	يأتي اسم الفعل عاملاً في نصب المفعول معه	٣	-	١
١٨	يأتي المصدر عاملاً في نصب المفعول معه	٣	١	-
١٩	تأتي أداة التشبيه عاملاً في نصب المفعول معه	٤	٥	٤
٢٠	يأتي الاسم بعد الواو واجب النصب على المعية	٥	٩	٣٦

رقم القاعدة	نص القاعدة	عدة من أثبتها من الكتب النحوية الأحد عشر	مجموع تواترها في عصور الاحتجاج	مجموع تواترها في العينة المختارة من النصوص الحديثة
٢١	يأتي الاسم بعد الواو راجح النصب على المعية مع جواز العطف	٤	٤١	١٨
٢٢	يأتي الاسم بعد الواو راجح النصب على العطف مع جواز نصبه على المعية	٤	١٦٣	٧١
٢٣	يأتي الاسم بعد الواو منصوباً على المعية أو بفعل مقدر	٤	٧	٢
٢٤	يأتي المفعول معه واجب النصب إذا كان معطوفاً على ضمير مجرور من غير إعادة الجار	٦	٣	٣
٢٥	من حالات الاسم بعد الواو ما يجوز فيه العطف والمفعول معه على السواء	٢	٦	١
٢٦	يتمتع نصب الاسم على المعية إذا تقدم الواو جملة غير متضمنة معنى فعل.	٤	٢١	٥
٢٧	يأتي المفعول معه بصيغة المضارع المنصوب	٢	١٨	١
٢٨	يرجح النصب على المعية مع جواز العطف إذا كان المعطوف عليه ضمير رفع متصل من دون تأكيد	٧	١٣	٩

رقم القاعدة	نص القاعدة	١. الكتاب لسبويه	٢. الأصول لابن سراج	٣. الجمل للزجاجي	٤. شرح المفصل لابن يعقوب	٥. شرح الكافية للرضي حيان الأندلسي	٦. ارتشاف الضرب لأبي هشام	٧. أوضح المسالك لابن هشام	٨. مع الهوامع للسيوطي	٩. حاشية الصبان للصبان	١٠. أرقام الدروس العربي	١١. النحو الوافي لعباس حسن
١	المفعول معه هو ما يظهر فيه الفعل وينتصب فيه الاسم.	*										
٢	هو المنصوب بعد الواو الكائنة بمعنى مع. نحو: " جاء البرد والطيارة" أي مع الطيارة.			*	*							
٣	المفعول معه هو ما صاحب الفاعل.					*	*					
٤	المفعول معه اسم فضلة تالٍ لواو بمعنى مع، تالية لجملة ذات فعل أو اسم فيه معناه وحروفه.					*	*	*	*	*	*	*
٥	المفعول معه هو التالي لواو المصاحبة.					*			*			
٦	واو المعية تدل نصًا على اقتران الاسم الذي بعدها باسم آخر قبلها في زمن حصول الحدث، مع مشاركة الثاني للأول في الحدث أو عدم مشاركته.									*		*



١١	١٠	٩	٨	٧	٦	٥	٤	٣	٢	١	نص القاعدة	رقم القاعدة
*	*	*	*		*		*	*	*		من أسمائه المفعول معه.	٧
									*	*	من أسمائه المفعول معه والمفعول به.	٨
						*		*			سمي مفعولاً معه نسبة إلى الواو التي بمعنى (مع).	٩
									*	*	من النحاة من جعل الواو بمعنى الباء. نحو: "استوى الماء والخشبة" أي: بالخشبة.	١٠
			*		*		*				من معاني الواو الجمع.	١١
*	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*	معظم النحاة على أن واو المعية بمعنى (مع).	١٢
			*			*					من أسماء الواو واو المصاحبة.	١٣
						*					من النحاة من أطلق على الواو "واو الجمعية".	١٤
				*							انفرد ابن هشام بتسمية الواو بواو المفعول معه.	١٥

١١	١٠	٩	٨	٧	٦	٥	٤	٣	٢	١	نص القاعدة	رقم القاعدة
*		*				*					التنصيب على المعية معناه: مصاحبة ما بعد الواو ومشاركته لما قبلها في وقت واحد سواء اشتركا في الحكم أم لم يشتركا.	١٦
*		*				*	*				الفرق بين واو العطف وواو المعية أن الأولى تقتضي التشريك في الحكم دون اشتراط الاقتران بالزمان.	١٧
*											واو العطف تكون جامعة عاطفة وواو المعية تكون جامعة غير عاطفة.	١٨
*		*									تكون الواو للعطف اتفاقاً، إذا صح تسلط العامل على ما بعد الواو كما في " ضربت زيدا وعمراً".	١٩
*		*				*					"ضربت زيدا وعمراً" لا يمكن التنصيب بالنصب على المصاحبة لكون النصب في العطف الذي هو الأصل أظهر.	٢٠
*											إذا اتبع الاسم بعد الواو بكلمة قبل أو بعد تكون الواو عاطفة فقط.	٢١

رقم القاعدة	نص القاعدة	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١
٢٢	الواو العاطفة توجب الاشتراك في الفعل، وليس كذلك الواو التي بمعنى(مع).									*		
٢٣	معظم النحاة على أن واو المعية أصلها واو العطف.				*	*	*		*			
٢٤	لا يمكن اجتماع واو العطف وواو المعية في آن واحد.						*					
٢٥	ذهب أكثر النحاة إلى أن واو المعية أصلها الواو العاطفة، ثم نابت عن الظرف(مع) لخفتها، لتدل على المصاحبة.						*		*			
٢٦	من النحاة من رأى أن واو المعية قسم خاص بذاته.											*
٢٧	يشبه المفعول معه المفعول لأجله في أن كليهما كان حقهما أن لا يفارقهما حرف الجر.											*
٢٨	يختلف المفعول معه عن المفعول لأجله في أن الأول لا يجوز معه حذف الواو، أما المفعول لأجله فجاز فيه حذف اللام.											*

رقم القاعدة	نص القاعدة	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١
٢٩	يفارق المفعول معه المفعول لأجله في أن فاعل المفعول لأجله له غرض، بينما ليس شرطاً أن يكون لكل فاعل مصاحب.											
٣٠	بابا المفعول لأجله والمفعول معه يعدان من المفاعيل من باب الاتساع.											
٣١	للمفعول معه شبه خاص بالمستثنى المنصوب.				*							
٣٢	للمفعول معه شبه خاص بالمستثنى المنصوب، لأن العامل فيه بتوسط حرف.				*					*		
٣٣	(مع) هي اسم لمكان الاصطحاب.						*	*				
٣٤	(مع) تفيد الاصطحاب الزمني والاجتماع الحقيقي أو بمعنى التقارب الشديد.											*
٣٥	الفارق الرئيس بين (الواو) و(مع) أن الواو حرف، و(مع) اسم.						*	*				*

١١	١٠	٩	٨	٧	٦	٥	٤	٣	٢	١	نص القاعدة	رقم القاعدة
					*	*					عدّ أبو علي الفارسي والنحاس (مع) حرف جر.	٣٦
*					*						يجوز في حركة عين (مع) وجهان: أحدهما الفتح والآخر التسكين.	٣٧
*				*		*					(مع) معربة إلا في لغة ربيعة وعمّ فتبنى على السكون.	٣٨
*	*					*					مع ظرف لكان الاجتماع ولزمانه.	٣٩
*	*			*	*	*					جمهور النحاة على أن مع معربة.	٤٠
*	*										رأى بعض النحاة أن (مع) إذا سكنت تكون مبنية.	٤١
					*					*	عد سيبويه تسكين العين في (مع) ضرورة.	٤٢
*											من معاني (مع) الظرفية، بأن تكون ظرف مكان يدل على اجتماع اثنين واصطحابهما، أو ظرف زمان. نحو: "التواضع مع التكلف زهد مصطنع". و "يغادر الطير عشه مع الصباح الباكر".	٤٣

١١	١٠	٩	٨	٧	٦	٥	٤	٣	٢	١	نص القاعدة	رقم القاعدة
*											من معاني(مع) أن تكون ظرفاً بمعنى عند في إفادة معنى الحضور المجرد، وتكون معربة مضافة. نحو: "أنفق من معك".	٤٤
*											أن تكون اسماً لا ظرفية معه، ومعناها "جميع" نحو: أقبل الزعيان معاً، وتكون حينئذ مفردة.	٤٥
*	*	*	*		*	*					الأصل في المفعول معه أن يتأخر عن عامله ومصاحبه.	٤٦
		*	*		*	*					أجاز ابن جني تقدم المفعول معه على مصاحبه، نحو: جاء والطبالسة البرد.	٤٧
		*			*						لا يجوز تقديم المفعول معه على عامل المصاحب نحو: والخشبة استوى الماء.	٤٨
		*				*					أجاز الاسترأبادي تقديم المفعول معه على العامل مع تأخره عن المصاحب.	٤٩

رقم القاعدة	نص القاعدة	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١
٥٠	أجاز الاسترلابادي تقديمه لأنه مع واو العطف التي هي الأصل جائز، نحو: زيدا وعمرا لقيت.					*						
٥١	لا يجوز تقديم المفعول معه على عامله.		*							*		*
٥٢	منع النحاة الفصل بين الواو والمفعول معه.						*		*	*		*
٥٣	من شروط نصب الاسم على المعية أن تكون الواو بمعنى (مع).		*				*		*	*	*	*
٥٤	الاسم المجرور بـ(مع) نحو: جئت مع زيد أو المجرور بالباء، نحو: بعث الفرس بلجامه" لا يعدان مفعولاً معه.								*	*		
٥٥	لا يجوز حذف واو المفعول معه.									*		*
٥٦	من شروط نصب المفعول معه أن يكون اسماً مفرداً.							*				*
٥٧	من شروط نصب الاسم على المعية أن يكون فضلة.									*	*	*

مقدمة	١
١	١
٢	٢
٣	٣
٤	٤
٥	٥
٦	٦
٧	٧
٨	٨
٩	٩
١٠	١٠
١١	١١



١١	١٠	٩	٨	٧	٦	٥	٤	٣	٢	١	نص القاعدة	رقم القاعدة
*	*	*			*	*					من شروط نصب المفعول معه أن يكون واقعا بعد جملة تامة.	٥٨
*		*			*		*		*		من شروط نصب المفعول معه أن تكون الجملة التي تسبقه متضمنة فعلا.	٥٩
					*		*				اشترط بعض النحاة أن يكون الفعل المتقدم على المفعول معه لازماً أو منتهياً في التعدي.	٦٠
					*						ينصب المفعول معه بفعل متعد وللازم واسم بمعناه.	٦١
		*	*	*							اشترط قوم من النحاة في الفعل العامل في المفعول معه اللزوم.	٦٢
		*	*	*							اشترط قوم من النحاة أنه لا يكون إلا مع غير المتعدي؛ لئلا يلتبس بالمفعول به.	٦٣

			*			*				تقوية الفعل اللازم على نصب المفعول معه تشببه تقوية الفعل اللازم بالحرف وتعديته إلى المفعول به.	٦٤
						*				يشترط في نصب الاسم على انه مفعول معه جواز عطفه من حيث المعنى على صاحبه.	٦٥
						*				اشترط الأخفش ذلك مراعاة لأصل الواو في العطف.	٦٦
		*				*	*			لا يجوز المفعول معه إلا حيث يصلح العطف.	٦٧
		*			*	*				أجاز جمع من النحاة استعمال المفعول معه في مواضع لا يصلح فيها العطف.	٦٨
		*			*					يستعمل المفعول معه إذا ترك العطف لفظاً ومعنى نحو: استوى الماء والخشبة.	٦٩
					*					يستعمل المفعول معه إذا كان العطف لمجرد اللفظ، نحو: أنت أعلم ومالك.	٧٠

رقم القاعدة	نص القاعدة	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١
٧١	لم يجز الأخفش النصب في نحو: "ضحكت وطلوع الشمس" حيث لا يصح فيه العطف، لأن الطلوع لا يكون منه ضحك				*		*					
٧٢	أن يكون المفعول معه اسماً لا فعلاً ولا حرفاً.	*								*	*	
٧٣	أن يكون مصاحب المفعول معه فاعلاً نحو: سرت وزيداً.					*			*			
٧٤	قد يأتي المفعول معه ويكون مصاحبه مفعولاً به، نحو: كفأك وزيداً درهم.						*					
٧٥	استدل أبو حيان الأندلسي في تمثيل سيبويه "امراً ونفسه" على أن المفعول معه يكون مع غير الفاعل.						*		*			
٧٦	لا ينصب الفعل اثنين من المفعول معه إلا على البدل أو العطف.									*		
٧٧	لا ينصب الفعل واحداً من المفعول معه ولفظة مع وعلى ذلك ضعف رأي من يعرب (والطير) مفعولاً معه في قوله تعالى: يا جبالُ أوبيّ معه والطير".									*		

١١	١٠	٩	٨	٧	٦	٥	٤	٣	٢	١	نص القاعدة	رقم القاعدة
				*							من شروط نصب المفعول معه أن يكون مشاركاً لصاحبه في الفعل فيقعان في وقت واحد.	٧٨
*											المفعول معه لا بد فيه من المشاركة الزمنية الحتمية، أما المشاركة في معنى الفعل فقد يقتضيها أو لا يقتضيها.	٧٩
		*		*							أن يكون واقعاً بعد جملة فيها فعل، أو ما فيه معنى الفعل وحروفه.	٨٠
		*									من شروط نصبه على المفعول معه عدم صحة العطف لعامل معنوي أو لفظي.	٨١
*			*	*		*					الاسم الواقع بعد المفعول معه إن كان حالاً مما قبله أو خيراً عنه، الأصل فيه أن يطابق ما قبل المفعول معه. نحو: كنت وزيداً كالأخ.	٨٢
					*						أجاز الأخفش مطابقة ما بعد المفعول معه للمفعول معه.	٨٣

١١	١٠	٩	٨	٧	٦	٥	٤	٣	٢	١	نص القاعدة	رقم القاعدة
			*			*					منع ابن كيسان مطابقة المفعول معه لما بعده واختاره أبو حيان.	٨٤
		*	*		*	*	*				ذهبت طائفة من النحاة إلى القول بأن المفعول معه مقسب كغيره من المفاعيل.	٨٥
		*	*		*	*	*				من النحاة من قال بأن المفعول معه يقتصر به على السماع.	٨٦
			*		*						اشتراط أبو علي الفارسي القياس فيما صلح فيه العطف.	٨٧
			*					*			يجوز عدم مطابقة ما بعد المفعول معه لما قبله، نحو: كان زيدٌ وعمرٌ متفقين. ونحو: جاء البرد والطيالسة شديدين.	٨٨
*	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*	العامل في المفعول معه الفعل الذي سبق الواو.	٨٩
		*				*			*		من عوامل نصب المفعول معه الفعل المتقدم أو ما أشبهه بوساطة الواو.	٩٠

١١	١٠	٩	٨	٧	٦	٥	٤	٣	٢	١	نص القاعدة	رقم القاعدة
			*								الناصب للمفعول معه ما تقدمه من فعل أو شبهه.	٩١
	*	*				*					قد ينصب المفعول معه بفعل ظاهر أو مضمّر.	٩٢
*	*	*	*			*	*			*	يكثّر إضمار الفعل في أسلوب المفعول معه في المواضع التي يكثّر فيها استخدام أدوات الاستفهام (ما) و(كيف).	٩٣
					*	*	*			*	جعل سببويه الفعل المقدر بعد ما الاستفهامية كان، وبعد كيف يكون.	٩٤
*			*		*	*	*	*		*	هناك من ينصب الاسم الواقع بعد الواو المسبوقة بـ(ما) و(كيف) على تأويل ما كنت، وكيف تكون. نحو: ما كنت أنت وعبد الله. وكيف تكون أنت وقصعة من تريد.	٩٥
*		*	*		*						من النحاة من جعل كان ناقصة ومنهم من عدّها تامة.	٩٦
			*								عد أبو علي الفارسي(كان) تامة واختار ذلك أبو علي الشلوبين.	٩٧

١١	١٠	٩	٨	٧	٦	٥	٤	٣	٢	١	نص القاعدة	رقم القاعدة
				*							اختار الأستاذ أبو علي الشلوبين وأبو عمرو بن بقي أن (كان) تامة وكيف (حال).	٩٨
					*						ذهب ابن خروف وتبعه أبو حيان في أن كان (ناقصة) وعليه تكون (كيف) خيراً.	٩٩
					*						ذهب الأستاذ أبو علي الشلوبين إلى أن (كان) لا تعمل في المفعول معه.	١٠٠
			*								منع قوم من النحاة إعمال (كان) لأنه ليس فيها معنى حدث تعدى بالواو.	١٠١
		*	*		*						ذهب الجمهور على أن (كان) تعمل في المفعول معه.	١٠٢
			*								الجمهور على إعمال (كان) لأنها مشتقة، ولأنها تدل على معنى سوى الزمان.	١٠٣





١١	١٠	٩	٨	٧	٦	٥	٤	٣	٢	١	نص القاعدة	رقم القاعدة
*					*		*			*	يرى سيبويه أن الأصل في الاسم الواقع بعد الواو المسبوقه بـ(ما) و(كيف) الرفع، نحو: ما أنت وزيدٌ، لأنه ليس معك فعل.	١٠٤
					*						عد ابن عصفور الأمثلة السابقة مما يجب فيه النصب على المعية.	١٠٥
		*		*	*			*		*	الناصب في قولك: مالك وزيداً، وما شاكله كان مضمرة أو مصدر "لابس".	١٠٦
			*		*						تقدير الملابس عند سيبويه تقدير معنى لا تقدير إعراب.	١٠٧
					*					*	عد سيبويه كلمتي (الحائط) و(نفسه) في: "رأسك والحائط" و"امراً ونفسه: مفعولاً معه.	١٠٨
						*				*	أجاز سيبويه نصب كلمة(الحائط) في قولك"رأسك والحائط" على المعية أو العطف.	١٠٩

١١	١٠	٩	٨	٧	٦	٥	٤	٣	٢	١	نص القاعدة	رقم القاعدة
		*			*						عد المبرد الأمثلة السابقة مفعولاً به على نية حذف الفعل.	١١٠
*	*	*									ما يتضمن معنى الفعل كاسم الفاعل واسم المفعول والمصدر واسم الفعل.	١١١
*		*									استثبيت الصفة المشبهة وأفعال التقضيل من الإعمال في المفعول معه.	١١٢
			*	*	*	*					منع سببويه أن يكون العامل في المفعول معه عاملاً معنوياً كحرف التشبيه والظرف والمخبر به، والجار والمجرور واسم الإشارة.	١١٣
		*			*						أجاز أبو علي الفارسي إعمال ما فيه معنى الفعل كالتنبيه والإشارة والظرف.	١١٤
			*	*		*					أجاز بعض النحاة أن يعمل حرف الجر والظرف واسم الإشارة. نحو: هذا لك وأخاك.	١١٥

١١	١٠	٩	٨	٧	٦	٥	٤	٣	٢	١	نص القاعدة	رقم القاعدة
						*					جعل الإسترباذي عامل النصب في المفعول معه في حديث عائشة " أنا وإيآه في لحاف واحد" الجار والمجرور (في لحاف)	١١٦
						*					عدّ الزمخشري(وزيداً) في قولك: حسبك وزيداً مفعولاً معه، على اعتبار حسبك اسم فعل.	١١٧
						*					جعل سيويوه(وزيداً) في قولك: حسبك وزيداً" منصوباً بفعل مضمر لأن حسبك مصدر للفعل المضمر.	١١٨
		*						*	*		أجاز الزجاجي نصب الاسم المعطوف على اسم ظاهر على تقدير فعل الملابس، نحو: ما لزيد وعمرو.	١١٩
		*	*		*	*	*				ذهب أبو الحسن الأخفش إلى أن العامل في المفعول معه كونه منصوباً انتصاب الظرف.	١٢٠

رقم القاعدة	نص القاعدة	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١
١٢١	ما ذهب إليه الأخفش من أن المفعول معه منتصب انتصاب الظروف باطل؛ لأن ما بعد الواو ليست ظرفاً فلا تنتصب انتصابها.									*		
١٢٢	يرى الزجاج أن ناصب المفعول معه فعل مضمر بعد الواو، وبذلك انفرد عن البصريين.					*	*	*	*	*		
١٢٣	ما ذهب إليه الزجاج من أن ناصب المفعول معه فعل مضمر بعد الواو عورض بأن فيما ذكره إحالة للباب، إذ يصير منصوباً على أنه مفعول به، لا مفعول معه.								*			
١٢٤	ما ذهب إليه الزجاج ضعيف لأن الفعل يعمل في المفعول على الوجه الذي يتعلق به.											*
١٢٥	انفرد عبد القاهر الجرجاني بالقول: إن عامل النصب في المفعول معه هو الواو.					*	*	*	*	*		

رقم القاعدة	نص القاعدة	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١
١٢٦	رد ما ذهب إليه الجرجاني بالقول: إن واو المعية غير عاملة؛ لأنها في مذهب العاطفة وحروف العطف لا اختصاص لها بالأسماء دون الأفعال، والحروف التي تباشر الأسماء والأفعال لم يجز أن تكون عاملة.									*		
١٢٧	رُدّ ما ذهب إليه الجرجاني من إعمال الواو، لأنها لو كانت كذلك لا تصل الضمير معها، وبأنه لا نظير لها، إذ لا يعمل الحرف نصباً إلا وهو مشبه بالفعل.								*			
١٢٨	منع الإستربادي إعمال الواو، رعاية لأصل الواو في كونها غير عاملة، ولو نصبت بمعنى "مع" مطلقاً، لنصبت في "كل رجل وضعته".					*						
١٢٩	ذهب الكوفيون إلى أن عامل النصب في المفعول معه هو الخلاف.					*	*	*	*	*		
١٣٠	عامل الخلاف باطل بالعطف الذي يخالف فيه الثاني الأول نحو: قام زيد لا عمرو.					*						

رقم القاعدة	نص القاعدة	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١
١٣١	عامل الخلاف عند الكوفيين ضعيف جداً لأنه لو جاز نصب الثاني لأنه مخالف للأول لجاز نصب الأول أيضاً لأنه مخالف للثاني.											
١٣٢	منع الاستربادي "الخلاف" لأن الأولى إحالة العمل على العامل اللفظي ما لم يضطر إلى المعنوي.					*						
١٣٣	مجموع عوامل نصب المفعول معه باتفاق واختلاف خمسة عوامل.					*	*	*		*		
١٣٤	من حالات الاسم بعد الواو وجوب المفعول معه نحو: مات زيدٌ وطلوع الشمس.						*	*	*	*	*	
١٣٥	من حالات الاسم بعد الواو رجحان المفعول معه على العطف. فكونوا أنتم وبني أبيكم .....						*	*	*	*		
١٣٦	من حالات الاسم بعد الواو وجوب العطف. نحو: جاء زيدٌ وعمروٌ قبله.						*	*	*	*		

رقم القاعدة	نص القاعدة	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١
١٣٧	من حالات الاسم بعد الواو رجحان العطف على المفعول معه. نحو: جاء زيدٌ وعمروٌ.						*	*	*	*		
١٣٨	من حالات الاسم بعد الواو امتناع النصب على المعية وامتناع العطف، نحو: علفتها تيناً وماءً بارداً .....						*	*		*		*
١٣٩	من حالات الاسم بعد الواو ما يجوز فيه العطف، والمفعول معه على السواء. نحو: رأسه والحائط.						*		*			
١٤٠	يجب نصب الاسم الواقع بعد الواو على أنه مفعول معه، إذا تقدم الواو جملة فعلية أو اسمية متضمنة معنى الفعل، وفي الوقت نفسه إذا كان العطف يؤدي إلى فساد في المعنى، نحو: استوى الماء والخشبية.							*	*	*	*	*
١٤١	يجب نصب الاسم الواقع بعد الواو على أنه مفعول معه، إذا كان المعطوف عليه ضميراً في محل جر، دون إعادة حرف الجر، نحو: مالك وزيداً، نظرت لك وطائراً.						*	*	*			*

١١	١٠	٩	٨	٧	٦	٥	٤	٣	٢	١	نص القاعدة	رقم القاعدة
						*	*	*	*		لا يجوز عطف الاسم الظاهر على المكني المخفوض نحو: "مررت به وعمرو" إلا أن يضطر الشاعر.	١٤٢
						*					ذهب الجرمي وحده إلى جواز العطف على المجرور المتصل من غير إعادة الجار، بعد تأكيده بالضمير المنفصل المرفوع. نحو: "مررت بك أنت وزيدا".	١٤٣
		*				*					ذهب الكوفيون إلى جواز العطف على الضمير المخفوض دون إعادة الخافض.	١٤٤
		*									يجب نصب الاسم على المعية إن لم يجز العطف لمانع معنوي أو لفظي.	١٤٥
						*					يجب نصب الاسم على أنه مفعول معه إن قصد النص على المصاحبة.	١٤٦



١١	١٠	٩	٨	٧	٦	٥	٤	٣	٢	١	نص القاعدة	رقم القاعدة
*	*	*		*		*			*	*	يرجح النصب على المعية مع جواز العطف إذا كان المعطوف عليه ضمير رفع متصل من دون تأكيد نحو: قمت وزيداً، وما صنعت وأباك.	١٤٧
	*		*			*					يرجح النصب على المعية مع جواز العطف، إذا كانت المعية مقصودة من المتكلم فتقوت بالعطف نحو: لا يعجبك الأكل والشبع	١٤٨
					*						عدّ أبو حيان الأندلسي الاسم المعطوف على الضمير المتصل المنصوب اسماً معطوفاً كقول الشاعر: فمن يك سائلاً عني فإني وجرورة لا ترود ولا تعار	١٤٩
*											رجحان النصب على المعية مع جواز العطف للفرار من عيب لفظي أو معنوي نحو: لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها.	١٥٠

١١	١٠	٩	٨	٧	٦	٥	٤	٣	٢	١	نص القاعدة	رقم القاعدة
					*	*			*	*	أجاز سيبويه عطف الاسم الظاهر على ضمير الرفع دون تأكيد، لكنه عدّه قبيحاً نحو: جنّت وزيدٌ.	١٥١
			*		*	*				*	يجب العطف إذا تقدم الواو جملة غير متضمنة معنى فعل نحو: أنت أعلم ومالك.	١٥٢
						*					لا يجوز النصب في (أنت أعلم ومالك) لعدم قصد مصاحبة المخاطب في العلم لماله.	١٥٣
*	*	*	*			*				*	يجب العطف إذا تقدم الواو اسم مفرد نحو: "كل رجل وضيعته".	١٥٤
*							*			*	أجاز سيبويه النصب في مثل قولك: كيف أنت وزيداً.	١٥٥
*		*		*	*						يجب العطف إذا كان الفعل أو ما يشبهه مستلزماً تعدد الأفراد التي تشترك في معناه اشتراكاً حقيقياً نحو: اختصم العادل والظالم.	١٥٦

١١	١٠	٩	٨	٧	٦	٥	٤	٣	٢	١	نص القاعدة	رقم القاعدة
			*		*					*	عدّ سيوييه الواو في قولك: أنت وشأنك واو عطف تقييد المصاحبة.	١٥٧
			*			*					منع ابن الحاجب النصب في قولك: " كيف أنت وزيدٌ" وجعل العطف واجباً.	١٥٨
	*	*		*							يتعين العطف ويمتنع النصب على المعية إذا قيد العطف بـ(قبل) أو (بعد) نحو: جاء زيد وعمرو بعده.	١٥٩
						*					منع الإسترباذي النصب في " كل رجل وضيعته" و"أنت ومالك" لعدم وجود فعل ومعناه.	١٦٠
			*			*					أجاز بعض النحاة في مثل "كل رجل وسلاحه" وجهان: النصب على المعية بشرط أن يكون الخبر مقدراً قبل الواو، أي؛ كل رجل كائن وسلاحه، أو الرفع على أنه خبر المبتدأ بشرط أن يكون محذوفاً ومقدراً في آخر الجملة.	١٦١

١١	١٠	٩	٨	٧	٦	٥	٤	٣	٢	١	نص القاعدة	رقم القاعدة
			*								جوّز الصيمري النصب في " كل رجل وضيعته، وما شاكلها بلا تأويل.	١٦٢
						*					جوّز الصيمري نصبه بالخبر المقدر قبل الواو.	١٦٣
*			*		*					*	رجحان العطف مع جواز النصب وذلك إذا تقدم الواو جملة متضمنة معنى الفعل، وبعد الواو اسم لا يتعذر عليه العطف نحو: ما أنت وزيد.	١٦٤
			*			*	*	*		*	يجوز النصب على المعية أو الجر على العطف في نحو قولك: ما شأن عبد الله وزيد، و" ما لمحمد وعمرو" والعطف أجود.	١٦٥
			*								جوّز السيوطي الأمثلة السابقة لأن المجرور في الصورة السابقة ظاهراً.	١٦٦

رقم القاعدة	نص القاعدة	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١
١٦٧	يمنتع النصب على المعية إذا كانت الواو بمعنى (مع) ولم يصح تقدير الفعل بعد الواو كقول القائل: علفتها تيناً وماء بارداً .....	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*
١٦٨	أجاز ابن عقيل نصب(ماء) على المعية وانفرد بذلك.	*										
١٦٩	ذهب السيوطي إلى أن المثال السابق وما شابهه ليس من باب المفعول معه، بل هو من باب العطف.			*								
١٧٠	من أحكام المفعول معه جواز النصب على المعية أو النصب بإضمار فعل بعد الواو يحسن مع موضع الواو كقوله تعالى: " وأجمعوا أمركم وشركاءكم.	*	*							*		
١٧١	إذا كان الفعل لا يليق بتالي الواو جاز النصب على المعية نحو قوله تعالى: " والذين تبوءوا الدار والإيمان"			*	*	*	*			*		
١٧٢	من صور المفعول معه كونه مفرداً	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*

رقم القاعدة	نص القاعدة	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١
١٧٣	رفض النحاة وقوع المفعول معه جملة نحو: سرت والشمس طالعة							*	*			*
١٧٤	انفرد القاسم بن الحسين الخوارزمي الملقب بصدر الأفاضل بالقول: إن المفعول معه يقع جملة، نحو: جاء زيد والشمس طالعة								*			
١٧٥	قيّد صدر الأفاضل المفعول معه الجملة بأن يكون ما بعد الواو غير مبين هيئة فاعل ولا مفعول، ولا هي مؤكدة.								*			
١٧٦	ردّ قول صدر الأفاضل بأن الجملة حالاً وهي مؤولة بالحال السببية، أي: "جاء زيد طالعة الشمس عند مجيئه".								*			
١٧٧	من صور المفعول معه الفعل المضارع المنصوب بأن مضمره بعد واو المعية. نحو: لا تنه عن خلق وتأتي مثله									*		*
١٧٨	الفعل المضارع المنصوب بعد واو المعية أخرجه النحاة من المفعول معه.						*		*			*

رقم القاعدة	نص القاعدة	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١
١٧٩	ينصب الفعل بعد واو المعية بإضمار(أن).	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*
١٨٠	تنصب واو المعية ما بعدها في كل موضع تنصب فيه الفاء	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*
١٨١	ينصب الفعل المضارع بأن مضمرة بعد واو المعية إذا سبق بنفي أو طلب.	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*
١٨٢	ينصب الفعل المضارع بأن مضمرة بعد واو المعية بعد عاطف على اسم صريح. نحو: للْبُسُ عِبَاءٌ وَتَقَرَّ عَيْنِي.	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*
١٨٣	جعل النحاة المصدر المؤول بعد واو المعية معطوفاً على مصدر متوهم أو متصيد أو متخيل.	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*
١٨٤	ذهب بعض النحاة إلى إنكار مقولة المصدر المتوهم.	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*
١٨٥	أطلق البصريون على الواو التي ينصب بعدها الفعل المضارع "واو المعية".	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*

١١	١٠	٩	٨	٧	٦	٥	٤	٣	٢	١	نص القاعدة	رقم القاعدة
		*									أطلق الكوفيون على الواو التي ينصب بعدها الفعل المضارع "واو الصرف".	١٨٦
*							*	*	*		الواو التي ينصب بعدها الفعل المضارع تكون بمعنى (مع) فقط نحو: لا تأكل السمك وتشرب اللبن.	١٧٨



## الملحق الثاني

### قواعد المفعول معه في عينة من نصوص الاستعمال الجاري " قديماً وحديثاً "

ويتضمن قواعد باب المفعول معه التي لها حياةٌ ودوران في عينة دالة من نصوص الاستعمال الجاري قديماً (عصور الاحتجاج وما تلاها) وحديثاً (العصر الحديث). وبيان تواتر كلٍّ منها في الكتب النحوية الأحد عشر وفي العينة المختارة من النصوص.

وقد روعي في وضعه وإخراجه ما يلي:

١. ذُكرت القواعد مرتبة، وفق الخطة التي اتبعت في عرض المادة النظرية في الكتب الأصول عند النحاة.

٢. اُكتفيَ بنص القاعدة دون التمثيل لها؛ لأن التمثيل لها قد تقدم في الملحق الأول.

٣. أثبتت إلى يسار كل قاعدة ثلاثة أرقام يدلُّ أولها على عدة من أثبتها من الكتب النحوية الأحد عشر، ويدل ثانيها على حجم تواترها في نصوص من عصور الاحتجاج وما تلاها. أما ثالثها فيدل على تواترها في نصوص مختارة من العصر الحديث.

رقم القاعدة	نص القاعدة	عدة من أثبتها من الكتب النحوية الأحد عشر	مجموع تواترها في عصور الاحتجاج	مجموع تواترها في المختارة من النصوص الحديثة
١	يأتي المفعول معه منصوباً بعد واو بمعنى (مع)	٢	٢٣٦	١٢٩
٢	يأتي المفعول معه مصاحباً للفاعل	٢	٦٤	٤٨
٣	يأتي المفعول معه مصاحباً للمفعول به	٤	١٢٧	٦٥
٤	يأتي المفعول معه متأخراً عن عامله ومصاحبه	٦	١٩٨	١٣٢
٥	يأتي المفعول معه متقدماً على مصاحبه	٤	-	١
٦	يأتي المفعول معه بعد جملة تامة	٥	١٨٥	١١٦

١٥	١٣	٢	يأتي المفعول معه بعد جملة غير تامة	٧
مجموع تواترها في العينة المختارة من النصوص الحديثة	مجموع تواترها في عصور الاحتجاج	عدة من أثبتتها من الكتب النحوية الأحد عشر	نص القاعدة	رقم القاعدة
٤٢	٣٥	٣	يكون العامل في المفعول معه فعلاً لازماً	٨
٧٠	١٦٢	١	يكون العامل في المفعول معه فعلاً متعدياً	٩
١٠٢	١٧٨	٣	يأتي المفعول معه حيث يصلح العطف	١٠
٢٦	٢٠	٣	يأتي المفعول معه حيث لا يصلح العطف	١١
١٢١	١٧٣	٢	المفعول معه يأتي مشاركاً لمصاحبه في زمان الفعل	١٢
١٠٦	١٧٨	١١	يأتي ناصب المفعول معه فعلاً ظاهراً	١٣
٦٣	٤٢	٣	يأتي ناصب المفعول معه مضمراً	١٤
٧	٧	٧	يأتي الفعل مضمراً في المواضع التي يكثر فيها استخدام أدوات الاستفهام (ما) و(كيف)	١٥
-	١	٣	يأتي اسم الفاعل عاملاً في المفعول معه	١٦
١	-	٣	يأتي اسم الفعل عاملاً في نصب المفعول معه	١٧
-	١	٣	يأتي المصدر عاملاً في نصب المفعول معه	١٨
٤	٥	٤	تأتي أداة التشبيه عاملاً في نصب المفعول معه	١٩

٣٦	٩	٥	يأتي الاسم بعد الواو واجب النصب على المعية	٢٠
مجموع تواترها في العينة المختارة من النصوص الحديثة	مجموع تواترها في عصور الاحتجاج	عدة من أثبتها من الكتب النحوية الأحد عشر	نص القاعدة	رقم القاعدة
١٨	٤١	٤	يأتي الاسم بعد الواو راجح النصب على المعية مع جواز العطف	٢١
٧١	١٦٣	٤	يأتي الاسم بعد الواو راجح النصب على العطف مع جواز نصبه على المعية	٢٢
٢	٧	٤	يأتي الاسم بعد الواو منصوباً على المعية أو بفعل مقدر	٢٣
٣	٣	٦	يأتي المفعول معه واجب النصب إذا كان معطوفاً على ضمير مجرور من غير إعادة الجار	٢٤
١	٦	٢	من حالات الاسم بعد الواو ما يجوز فيه العطف والمفعول معه على السواء	٢٥
٥	٢١	٤	يتمتع نصب الاسم على المعية إذا تقدم الواو جملة غير متضمنة معنى فعل.	٢٦
١	١٨	٢	يأتي المفعول معه بصيغة المضارع المنصوب	٢٧
٩	١٣	٧	يرجح النصب على المعية مع جواز العطف إذا كان المعطوف عليه ضمير رفع متصل من دون تأكيد	٢٨

## الملحق الثالث

شواهد المفعول معه من نصوص الاستعمال الجاري " قديماً وحديثاً "

وهذه أمثلة منتقاة من عينة النصوص المختارة، مقسمة وفق ثلاثة أحكام؛ الأول ما يجب فيه النصب على المعية والثاني ما يجوز فيه النصب على المعية أو على العطف، والثالث ما يجب فيه العطف.

أ. ما يجب فيه النصب على المعية

قديماً:

١. يخصب في الصيف وهبوب الشمال<sup>(١)</sup>

٢. فإن أمس شيخاً بالرجيع ويصبح قومي دون دراهم مصر<sup>(٢)</sup>.

٣. ما أنا والسَّيرَ في مَثَلٍ يعبرُ بالذَّكر الضابط<sup>(٣)</sup>.

حديثاً :

١. وتأليفه القبط والمسلمين — من كما ألفت بالولاء الأسر<sup>(٤)</sup>

٢. ولقد تمرُّ على الغدير تخالهُ والنبتَ مرأةً زهت بإطار<sup>(٥)</sup>

٣. لكن جرى والعصرَ في مضمارها شوطاً، فأحرزَ غاية الإبداع<sup>(٦)</sup>

٤. توارِدَ والنَّاعي، فأوجستُ رنةً كلاماً على سمعي، وفي كبدي كلِّما<sup>(٧)</sup>

٥. ذروا هذي الشعوبَ وما اشتتهه مذاقهم لهم ولكم مذاق<sup>(٨)</sup>

٦. أنا لي في الحياة طبعٌ رقيقٌ يتنافى ولونٌ وجهي الحزين<sup>(٩)</sup>

٧. إذا ما تبارى والقوافي بحلبة صرَّختَ به إن كنت شعري فاسبق<sup>(١٠)</sup>

(1) أبو حيان التوحيدي، الإمتاع والمؤانسة ١/١٦٤.

(2) الهدليين ١/٥٨.

(3) نفسه ٢/١٩٥.

(4) أحمد شوقي، الشوقيات ١/١٤٢.

(5) المصدر نفسه، ٢/٣٧.

(6) نفسه، ٣/٩٤.

(7) نفسه، ٣/١٤٦.

(8) الجواهري، الأعمال الكاملة، ١٠٧.

(9) المصدر نفسه، ٢١٥.

(10) نفسه، ٢٢٥.

٨. جئتم وهاطلة الغمام معاً ورحنم والقمر<sup>(١)</sup>
٩. يتغازلن والصبا، والضباب<sup>(٢)</sup>
١٠. وتقامري والموت: إن خلاصك الربح الجزيل<sup>(٣)</sup>
١١. ذنب من الأفعى تلمل فالتقى والأجنبي بموعِدِ فَتَحَصَّنَا<sup>(٤)</sup>
١٢. غداً سيدوبون ذوب الجليد وكيف يعيش وشمس ١٠ جليد<sup>(٥)</sup>
١٣. سير وإياهم على در ب المشقات سفار<sup>(٦)</sup>
١٤. قل لهم أنك قد طح ت وإياهم نشار<sup>(٧)</sup>
١٥. ومنغول من التاتار وغد تراضع والوغادة من فواق<sup>(٨)</sup>

ب. ما يجوز فيه النصب على العطف أو المعية:

قديمًا:

١. "مادّ فيها أبا سفيان وكفار قريش"<sup>(٩)</sup>.
٢. "ثم مسح بهما وجهه وكفيه"<sup>(١٠)</sup>.
٣. "فدعا علياً ورجلاً"<sup>(١١)</sup>.
٤. "فغدا عليّ رسول الله وأبو بكر"<sup>(١٢)</sup>.
٥. "عرضت عليّ الجنة والنار"<sup>(١٣)</sup>.

(1) الجواهرى، الأعمال الكاملة، ٢٤٩.

(2) المصدر السابق، ٥٥٠.

(3) نفسه، ٦٢٥.

(4) نفسه، ٧١٠.

(5) نفسه، ٧٤٥.

(6) نفسه، ٨٤٠، وسفارا: علنا.

(7) نفسه، ٨٤٠.

(8) نفسه، ٨٧١ منغول: يريد نغل وهو ولد الزنى، الفواق: ما بين الحلبتين من الوقت. ويريد أن هذا الوغد تراضع والوغادة معاً.

(9) الزبيدي، التجريد الصريح، ١٩.

(10) المصدر نفسه، ٦٣.

(11) نفسه ٦٣.

(12) نفسه ٧٣.

(13) نفسه، ٨٧.

٦. " نام النساء والصبيان" (١).
٧. "فوافقنا النبيّ أنا وأصحابي" (٢).
٨. "أت محمدًا الوسيلة والفضيلة" (٣).
٩. فقد عصم منّي ماله ونفسه" (٤).
١٠. "بايعت رسول الله أنا وأبي" (٥).
١١. " أرجو برّها ونخرها" (٦).
١٢. " أهلّ هو وأصحابه" (٧).
١٣. " فاعتمرت أنا وأختي عائشة" (٨).
١٤. " فسأوتى مالا وولدا" (٩).
١٥. " شكا حاجة شديدة وعيالا" (١٠).
١٦. فخرجت أنا وأمّ مسطح" (١١).
١٧. " انطلق عبد الله وعثمان ومحبيصة إلى خيبر" (١٢).
١٨. " مشيت أنا وعثمان بن عفان" (١٣).
١٩. " وفعلت وأبو بكر وانطلقت وأبو بكر" (١٤).
٢٠. "جُعلتُ أنا وعمر في النساء" (١٥).

---

(1) الزبيدي، التجريد الصريح، ٨٩.

(2) نفسه، ٨٩.

(3) نفسه ٩٤.

(4) نفسه ١٦٠.

(5) نفسه ١٦٣.

(6) نفسه ١٦٨.

(7) نفسه ١٧٧.

(8) نفسه ١٩٤.

(9) نفسه ٢١٩.

(10) نفسه ٢٣٥.

(11) نفسه ٢٦٣.

(12) نفسه ٣٠٥.

(13) نفسه ٣٢٩.

(14) نفسه ٣٤٢.

(15) نفسه ٣٤٣.

٢١. كان يأخذه والحسن<sup>(١)</sup>.
٢٢. حلق رأسه في حجة الوداع وأناس من أصحابه<sup>(٢)</sup>.
٢٣. "بعثني رسول الله أنا والزبير<sup>(٣)</sup>".
٢٤. "ثريد الحديث والمؤانسة"<sup>(٤)</sup>.
٢٥. "أسأل الله العافية والشكر"<sup>(٥)</sup>.
٢٦. "وجدت مسَّ الشمس ووقعها على الرأس"<sup>(٦)</sup>.
٢٧. "لا بست السلاطين والمساكين"<sup>(٧)</sup>.
٢٨. أحبُّ أن يريه غناه وقدرته<sup>(٨)</sup>.
٢٩. أن أتحمّل ثقلَ النَّصيحة وبشاعتها<sup>(٩)</sup>.
٣٠. فقد يحضر طعامكم الشيخُ والصبي<sup>(١٠)</sup>.
٣١. طلباً لطول المهلة والسير<sup>(١١)</sup>.
٣٢. فما هضمه إلا الضحكُ والنشاط<sup>(١٢)</sup>.
٣٣. ولست آمن أن يخرج ولدي وولئك إلى مكروه<sup>(١٣)</sup>.
٣٤. ننتاكر القريضَ وأهله<sup>(١٤)</sup>.
٣٥. ثم رفعَ رأسه ويده<sup>(١٥)</sup>.

(1) الزبيدي، التجريد الصريح ٣٤٥.

(2) نفسه ٣٨٩.

(3) نفسه ٤٢٠.

(4) الجاحظ، البخلاء ١٩٤.

(5) المصدر نفسه ١٩.

(6) نفسه ٣٨.

(7) نفسه ٤٨.

(8) نفسه ٤٩.

(9) نفسه ٥٧.

(10) نفسه ٧٤.

(11) نفسه ٨٦.

(12) نفسه ١٢٤.

(13) نفسه ١٣٤.

(14) الهمذاني، مقامات الهمذاني ١١.

(15) المصدر نفسه ٦٢.

٣٦. شأهت الوجوه وأهلها<sup>(١)</sup>.
٣٧. فأحذر هذا النعتَ وروادقه<sup>(٢)</sup>.
٣٨. كيف علم أبي سفيان بالنجوم وأحكامها<sup>(٣)</sup>.
٣٩. لأنهم يريدون سمانة الجسم والصلابة<sup>(٤)</sup>.
٤٠. ضمّته مسائل في القرآن وأمثالا للعرب مشكلة<sup>(٥)</sup>.
٤١. وأراح البلادَ والعبادَ منهم<sup>(٦)</sup>.
٤٢. والذكرُ في ذلك يحرسُها وولدها من الحيّة<sup>(٧)</sup>.
٤٣. اطلب في حياتك هذه العلم والمال<sup>(٨)</sup>.
٤٤. فارقت أهلي وولدي<sup>(٩)</sup>.
٤٥. إنّ الواحد يبيح ظهره وعرضه<sup>(١٠)</sup>.
٤٦. فرفع اللصوص أعينهم ووجوههم<sup>(١١)</sup>.
٤٧. ما أرويه أنا وفرقتي في صاحبي<sup>(١٢)</sup>.
٤٨. قد أبقى لك الأين من جسمه نواشر سيدٍ ووجهاً صبيحاً<sup>(١٣)</sup>
٤٩. يرتدن ساهرة كأنّ جميمها وعميمها أسداف ليل مظلم<sup>(١٤)</sup>.

(1) الهمذاني مقامات الهمذاني، ١٥٣.

(2) أبو حيان التوحيدي، الإمتاع والمؤانسة ١٠/١

(3) المصدر نفسه ٣٩/١.

(4) نفسه ٩٥/١.

(5) نفسه ١٣٠/١.

(6) نفسه ١٤٢/١.

(7) نفسه ١٨١/١.

(8) نفسه ٤٨/٢.

(9) نفسه ٧١/٢.

(10) نفسه ١٠٠/٢.

(11) نفسه ١٥٤/٢.

(12) نفسه ١٩٥/٣.

(13) الهمذاني، الإعياء، نواشر: سواعد، سيد: الذئب.

(14) المصدر نفسه، ١١١/٢. الساهرة: الأرض، الجميم: النبات الذي لم يتم كل التمام، العميم: المكتهل التام من النباتات.



٥٠. فإِنَّكَ وَابْتِغَاءَ الْبِرِّ بَعْدِي  
كمخضوب اللبان ولا يصيد<sup>(١)</sup>
٥١. إِيَّيْ وَجَدْتُ أَبَا الْعِيَالِ وَعِزَّهُ  
كالحصن لُزَّ بجنبدل موزون<sup>(٢)</sup>
٥٢. إِذَا مَا الطِّفْلَةُ الْحَسَنَاءُ أَلْقَتْ  
من الفزاع المدارع والخمار<sup>(٣)</sup>.
٥٣. أَبْلُغْ أَبَا عَمْرٍو وَعَمْرًا رِسَالَةَ  
وجل بني دهمان عني الرسائل<sup>(٤)</sup>
٥٤. أَبِي النَّاسُ إِلَّا الشَّرَّ مَنِي فِدْعُهُمْ  
وإيأي ما جاءوا إلي بمنكر<sup>(٥)</sup>
٥٥. صَبْرُنَا وَكَانَ الصَّبْرُ فِينَا سَجِيَّةً  
بأسيافنا يقطعن كفاً ومعضماً<sup>(٦)</sup>
٥٦. فَزَرَعْتُهُ وَكَأَنَّ مَجَّ لَبَانِهِ  
وسواء جبهته مذك عروس<sup>(٧)</sup>
٥٧. فَلَا تَحْبَسْنَا كَالْعُمُودِ وَجَمَعْنَا  
فحن وبيت الله أدنى إلى عمرو<sup>(٨)</sup>.
٥٨. فَإِنْ تَكُ نَبْلُهَا طَاشَتْ وَنَبْلِي  
فقد ترمي بها حقبا صيابا<sup>(٩)</sup>.
٥٩. فَارْتَجِي أَنْ أَكُونَ مِنْكَ قَرِيبًا  
فأسالي الصادرين والورادا<sup>(١٠)</sup>
٦٠. سَلْبُوكَ دِرْعَاكَ وَالْأَغْرَّ كَلِيهِمَا  
وبنو أسيد أسلموك وخضم<sup>(١١)</sup>
٦١. كَأَنَّ عَدُوَّةً وَبَنِي أَبِينَا  
بجوف عنيزة رحيا مدير<sup>(١٢)</sup>
٦٢. إِذَا مَا شَدَدْنَا شِدَّةً نَصَبُوا لَهَا  
صدور المذاكي والرماحا المداعسا<sup>(١٣)</sup>
٦٣. لَا يَقْنَعُ ابْنُ عَلِيٍّ نَيْلُ مَنْزِلَةٍ  
يشكو محاولها التقصير والتعبا<sup>(١٤)</sup>

(1) نفسه ١٧١/٢، اللبان: الصدر.

(2) الهذليين، ٢٥٧/٢. لُزَّ: تُسِج، موزون: صلب.

(3) المصدر نفسه ٦٤/٣، المدارع مفردها مدرع وهو كل ثوب يخاط ويلبس.

(4) نفسه ٧١/٣.

(5) نفسه ٩٣/٣.

(6) المفضليات، ٦٥.

(7) المصدر نفسه ١٠٧، نزعته: لفته، فج: وسط، العداك: حجر يطحن به الطيب.

(8) نفسه ١١٣، العمور: جمع عمرو.

(9) نفسه ٣٥٧. طاشت: عدلت ومالت، حقبا: جمع حقبة وهي المدة من الدهر، صيابا: مفردها صائب وهو القاصد.

(10) نفسه ٤٢٣.

(11) الأضمعيات ١١٧. الأغر: فرس، بنو أسيد: قبيلة، خضم، قبيلة.

(12) المصدر نفسه، ١٥٥.

(13) نفسه ٢٠٦. المذاكي: مفردها مذك وهو الفرس التي جاوز سنها السادسة، المداعس: مفردها مدعس وهو الغليظ من الرماح.

(14) العكبري، شرح ديوان المتنبي، ١٢٩/١.

٦٤. رماه الكِنانيُّ والعامريُّ      قَتَلَهُ لِلوجهِ فِعْلَ العرب<sup>(١)</sup>.
٦٥. رضوا بك كالرضا بالشيب قسراً      وقد وَحَظَ النواصي والفروعا<sup>(٢)</sup>.
٦٦. قَبِضَتْ مَنِيَّهُ يديه وَعُنْفَهُ      فكأنما صادفته مغلولاً<sup>(٣)</sup>.

### حديثاً:

١. إني أترك زوجتي وولدي في ذمتك<sup>(٤)</sup>
٢. يحيط به ابناؤه وحفيده<sup>(٥)</sup>
٣. فاضطررنا أنا ومحجوب<sup>(٦)</sup>
٤. ولا ينيبك عن خُلق الليالي
٥. جَنَيْتَ بروضها وَرَدًا وَشَوْكًا
٦. تجلّى مولد الهادي وعمّت
٧. فقام على سماء البيت نورا
٨. وشُرِّفَتْ بملوك طالما اتخذوا
٩. واجعل وسيلتك المسيح وأمه
١٠. خلعت عليك حياءها وحياتها
١١. حملت على العجب الزما
- كمن فَقَدَ الأحبَّةَ والصَّحابا<sup>(٧)</sup>.
- وَذُقْتَ بكأسها شهداً مصابا<sup>(٨)</sup>
- بشائرُه البوادي والقصابا<sup>(٩)</sup>
- يضيء جبال مكّة والنَّقابا<sup>(١٠)</sup>
- مطيهم من ملوك الأرض والخدمًا<sup>(١١)</sup>
- واضرع، وسل في خلقه الرحمانا<sup>(١٢)</sup>.
- أعزّ من هذين شيء يُنْفَق<sup>(١٣)</sup>
- ن وأهله المستكبرين<sup>(١٤)</sup>.

(1) العكبري، شرح ديوان المتنبي ٢١١/١.

(2) المصدر نفسه، ٢٦١/٢، وخط: جَلَّ وغطى.

(3) نفسه ٢٥٧/٣.

(4) الطيب صالح، الأعمال الكاملة ٧٥.

(5) المصدر السابق ٢٩٨.

(6) نفسه، ٤٦١.

(7) أحمد شوقي، الشوقيات ٦٨/١.

(8) المصدر السابق، ٦٩/١.

(9) نفسه ٧١/١.

(10) نفسه ٧١/١.

(11) نفسه ٢١٥/١.

(12) نفسه ٢٧٩/١.

(13) نفسه ٧٠/٢.

(14) نفسه ٩٧/٢.

١٢. أسأل الرحمن يريعي — ك وإياه عيونته<sup>(١)</sup>
١٣. كأنها ورمالا حولها التطمّت — سفينة غرقت إلا أساطينا<sup>(٢)</sup>
١٤. ويمشي الصدر فيه كل يوم — بموكبه السني وحارسيه<sup>(٣)</sup>
١٥. كأني والهوى أخوا مُدام — لنا عهد بها، ولنا اصطحاب<sup>(٤)</sup>
١٦. تظّلنا والطير في جنباته — غصون قيام للنسيم سجود<sup>(٥)</sup>
١٧. لئن فات ما أفلته من مواكب — قدونك هذا الحشد والموكب الضخما<sup>(٦)</sup>
١٨. وكأن مال المودعين وزرعهم — في راحتك ودائع الأيتام<sup>(٧)</sup>
١٩. رعتك ووادياً ترعاه عنا — من الرحمن عين لا تنام<sup>(٨)</sup>
٢٠. قالت: دعيني وهزالي والزمن — وكلمي الجزار يا ذات الثمن<sup>(٩)</sup>
٢١. غداة استضمك في كربلاء — وإياهم المجلس القاسم<sup>(١٠)</sup>
٢٢. وإني وإياه كما قال شعره — مغاني اللوى من شخصك اليوم أطلال<sup>(١١)</sup>
٢٣. بأندلس لنا عرش وتاج — هوى بهما التخازل والنفاق<sup>(١٢)</sup>
٢٤. لقد طاف الخيال علي طيفاً — رأيت به الحمامة والغرابا<sup>(١٣)</sup>
٢٥. تخبركم حرقة أنفاسهم — كيف تقضت وانتفاخ العيون<sup>(١٤)</sup>
٢٦. وإنا أنا والدنيا ومحنتها — كطالب الماء لما غصّ بالماء<sup>(١٥)</sup>

(1) أحمد شوقي، الشوقيات، ١٠٣/٢.

(2) المصدر نفسه، ١٠٨/٢.

(3) نفسه ١١٠/٢.

(4) نفسه ١١٥/٢.

(5) نفسه ١٢٠/٢.

(6) نفسه ١٤٩/٣.

(7) نفسه ٢٠/٤.

(8) ٧٣/٤.

(9) نفسه ١٥٨/٤.

(10) الجواهري، الأعمال الكاملة، ١١٠.

(11) المصدر السابق ١٣٠.

(12) نفسه ١٥٨.

(13) نفسه ١٩٥.

(14) نفسه ٢٢٨.

(15) نفسه ٢٧١.

٢٧. ووجدتُ نفسي والطبيعة ناسياً  
 ماذا يضمُّ العالمان سوانا<sup>(١)</sup>
٢٨. أقول لنفسي إذا ضمَّها  
 وأترابها محفلٌ يزدهي<sup>(٢)</sup>
٢٩. لوجدتني والبائسين كما التقت  
 جنباً إلى جنبٍ جذور نبات<sup>(٣)</sup>
٣٠. أحرفٌ عشت وإيا  
 هن عسراً ويسارا<sup>(٤)</sup>

### ج. ما يجب فيه العطف:

١. "وقلنا يا آدمُ اسكنْ أنتَ وزَوْجُكَ الجَنَّةَ"<sup>(٥)</sup>
٢. "فلَمَّا جَاوَزَهُ هُوَ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ"<sup>(٦)</sup>
٣. "كما أَوْحَيْنَا إِلَى نوحَ وَالنَّبِيِّينَ مِنْ بَعْدِهِ"<sup>(٧)</sup>
٤. "فاذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ فَقاتِلَا"<sup>(٨)</sup>
٥. "اذْهَبْ أَنْتَ وَأَخُوكَ"<sup>(٩)</sup>
٦. "لقد كنتم أنتم وأبائكم في ضلالٍ مُبين"<sup>(١٠)</sup>
٧. "واستكبر هو وجنوده"<sup>(١١)</sup>
٨. "عن أنس رضي الله عنه قال: خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى الخندق فإذا المهاجرون والأنصارُ يحفرون..."<sup>(١٢)</sup>
٩. جمع هذا الاسم الحمدَ والمال<sup>(١٣)</sup>.
- واسم البخل يجمع المالَ والذم.

(1) الجواهرى، الأعمال الكاملة، ٣٧٥.

(2) المصدر السابق، ٤٧٩.

(3) نفسه ٧٢٧.

(4) نفسه ٨٣٦.

(5) سورة البقرة، الآية: ٣٥.

(6) سورة البقرة، الآية ٢٤٩.

(7) سورة آل عمران، الآية ١٦٣.

(8) سورة المائدة، الآية ٢٤.

(9) سورة طه، الآية ٤٢.

(10) سورة الأنبياء، الآية ٥٤.

(11) سورة القصص، الآية ٣١.

(12) الزبيدي، التجريد الصريح، كتاب الجهاد، ٢٨١.

(13) الجاحظ، البخل، ٦٢.

١٠. وإنّ دموعي إثره لكثيرة<sup>(١)</sup> لو أنّ الدُموعَ والبكاءَ يريح<sup>(١)</sup>
١١. أصخر بن عبد الله خذها نصيحة<sup>(٢)</sup> وموعظةً للمرء غير المتيم<sup>(٢)</sup>
١٢. كما أنّ رأيتُ بني حبيبي<sup>(٣)</sup> عرفتُ شنائتي فيهم ووثري<sup>(٣)</sup>
١٣. ولها عينا خذول مُخزفٍ<sup>(٤)</sup> تعلقُ الضالّ وأفنانُ السمر<sup>(٤)</sup>
١٤. وإني يومَ غمرةٍ غيرَ فخر<sup>(٥)</sup> تركتُ النّهبَ والأسرى الرّغابا<sup>(٥)</sup>
١٥. يجمعُ حلماً وأناةً معاً<sup>(٦)</sup> ثمّتَ ينباغُ انبياعِ الشّجاع<sup>(٦)</sup>
١٦. سائلٌ تميماً في الحروبِ وعامراً<sup>(٧)</sup> وهل المجربُ مثلُ مَنْ لم يعلم<sup>(٧)</sup>
١٧. أرى أمّ صخرٍ ما تجفُّ دموعُها<sup>(٨)</sup> وملّتْ سُلَيْمى مضجعي ومكاني<sup>(٨)</sup>
١٨. فتىّ علّمتهُ نفسهُ وجدوده<sup>(٩)</sup> قراعَ الأعادي وابتذالَ الرّغائبِ<sup>(٩)</sup>
١٩. وجدّتُ علياً وابنته خيراً قوميه<sup>(١٠)</sup> وهُم خَيْرُ قومِ واستوى الحرُّ والعبْدُ<sup>(١٠)</sup>
٢٠. بلاها حوالِيه العدوِّ وغيره<sup>(١١)</sup> وجربّها هزلُ الطّرادِ وجدّه<sup>(١١)</sup>
٢١. وتصالحت نمرُ السياطِ وخيلُه<sup>(١٢)</sup> وأوتَ إليها سوقها والأذرعُ<sup>(١٢)</sup>
٢٢. ما للمروجِ الخضرِ والحدائقِ<sup>(١٣)</sup> يشكو خلاها كثرةُ العوائقِ<sup>(١٣)</sup>
٢٣. أما ترى ظفراً حلواً سوى ظفر<sup>(١٤)</sup> تصافحتَ فيه بيضُ الهنْدِ واللّم<sup>(١٤)</sup>

(1) ديوان الهذليين ١/١١٤.

(2) نفسه ٢/٢٢٦. المتيم: المضلل؛ أي الذاهب العقل

(3) المفضليات ٧٠، شنائتي: بغضي. وتري: تُاري

(4) نفسه، ٩٠. الخذول: التي تتخلف عن ولدها. مخزف: دخل في الخريف. تعلق: تأخذ. الضال والسمر: نوعان من الشجر.

(5) نفسه ٣١٤. غمرة: اسم جبل. الرغاب: مفردها رغيب، وهي الكثيرة.

(6) نفسه ٣٢٢.

(7) نفسه ٣٤٦.

(8) الأصمعيات، ١٤٦.

(9) العكيري، شرح ديوان المتنبي ١/١٦٢.

(10) المصدر نفسه ٢/١٠.

(11) نفسه ٢٥.

(12) نفسه ٢٨٢.

(13) نفسه ٢٥٥.

(14) نفسه ٣/٣٨٦.

## حديثاً:

١. لم يكن يعمره إلا عمي الحاج علي وزميلان له<sup>(١)</sup>.
٢. وكان يمنح زوجته وأبناءه<sup>(٢)</sup>.
٣. يملا عطرها ورائحة جسدها أنفي<sup>(٣)</sup>.
٤. يصيد الفيلة والأسود في الأدغال<sup>(٤)</sup>.
٥. كان يضع عجلات السواقي وحلقاتها<sup>(٥)</sup>.
٦. دعنا نفرق الذهب والجواهر على الناس<sup>(٦)</sup>.
٧. مصطفى سعيد يتوسط رجلاً وامرأة<sup>(٧)</sup>.
٨. ووجدت أرقاماً وقصاصات ورق<sup>(٨)</sup>.
٩. يحمل إبريقه ومصلاته<sup>(٩)</sup>.
١٠. يكسو نفسه وأهل بيته<sup>(١٠)</sup>.
١١. يا قلب شأئك والهوى هذي الغصون وأنت طائر<sup>(١١)</sup>.
١٢. يقولون لا تهمس وبالهمس قولهم فقلت: استوى مئالي وواجد<sup>(١٢)</sup>.
١٣. خليلي أدنى للبيب رقيه إلى التجم من أن يسلم العز والمال<sup>(١٣)</sup>.

(1) طه حسين، الأيام، ١/١١٤.

(2) نفسه ٢/٥٣.

(3) الطيب صالح، الأعمال الكاملة ٣٥.

(4) المصدر نفسه ٤٦.

(5) نفسه ٨٠.

(6) نفسه ١١٧.

(7) نفسه ١٤٦.

(8) نفسه ١٦١.

(9) نفسه ٢٠١.

(10) نفسه ٤٨٣.

(11) شوقي، الشوقيات ٢/١٢٥.

(12) الجواهري، الأعمال الكاملة ١٠٤.

(13) المصدر نفسه ١٣٠.

١٤. وجدنا الرّجالَ وأسماءَهم يُخَفِّفُ من قبحها بالكتى<sup>(١)</sup>.
١٥. عانى بها الأسيان والآسي معاً وتملّمَ المجروحُ والجراح<sup>(٢)</sup>.
١٦. شتان أمركم وأمري أنا ذا أنوء بتقل وزري<sup>(٣)</sup>.

---

(١) الجواهرى، الأعمال الكاملة ٤٨٣.

(٢) المصدر نفسه ٧١٥.

(٣) نفسه ١٠٣٠.

**Abstract**  
**The Adverb Between Theory and Practice**  
**by:**  
***Najeh Jamil Sawafteh***

**Supervised by:**

**Prof. Dr. Mahmoud Maghalseh**

This study had been constructed in compliance with the statistical, descriptive method. Thereby, it demonstrates the adverb (of place or time) phenomenon as well as other related grammatical sections as already stated in the original grammar books.

It also examines the existence of this theme and its use in a sample of prose and poetry texts in different periods of time, extended from the argument ages ending with the contemporary times, for the purpose of approaching a balance between the theme image, as stated by the grammarians, and its image in the current usage both in ancient and recent times.

The study consisted of an introduction, three chapters and a conclusion. In the introduction, I displayed the aim of this study. Further I included a review of the former studies, and explained the methodology the researcher followed in the study, and the chapters comprising the same.

Chapter one included the theoretical images of the adverb as depicted by the grammar scholars, listing the reports of the grammarians and their rules inspired by the researcher from eleven grammar reference books, already chosen based on methodological considerations.



Chapter two represents the applied aspect of the study. In this chapter, the researcher studies the adverb phenomenon in a pool of prose and poetry texts, old and recent, then listed the number of the rules of existence and circulation in usage.

As for chapter three, it was devoted to create a balance between the theoretical picture of the section and its image in use.

The conclusion included the most important findings as well as three appendixes.